طوفان الأقصى في عام

"البدايات والتداعيات"

GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

منتدى الدراسات المستقبلية

GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

منتدى الدراسات المستقبلية

اسم الكتاب:	طوفان الأقصى في عام "البدايات والتداعيات"
اسم المؤلف:	د. أحمد حسين – أ. عبد الحافظ الصاوي
رقم الإصدار:	275
الترقيم الدولي:	978-625-6250-58-1
جهة التنفيذ:	دار الأصالة للنشر والتوزيع وخدمات الترجمة والطباعة

طوفان الأقصى في عام

"البدايات والتداعيات"

GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU
منتدى الدراسات المستقبلية

مقدمة

بعد مرور عام كامل، مازالت عملية "طوفان الأقصى" تستقطب الاهتمام الأكبر لدى الشعوب والحكومات على المستويين الإقليمي والدولي، بتطوراتها المتتالية وتبعاتها المتلاحقة، وبما أسفرت عنه من نتائج تلقي بآثارها، سلبية كانت أو إيجابية، على جميع الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية والحرب في قطاع غزة.

هذا الحدث المهم، تابعه "منتدى الدراسات المستقبلية" بإسطنبول، من خلال مجالاته البحثية المختلفة، وأتاح له مساحة كبيرة على أجندة أعماله وفعالياته. وها هو يقدم من خلال هذه التقرير وقفات مع أهم المحطات وأبرز القضايا والمواقف في هذا الحدث غير المسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية، على مدار عام كامل من الحرب في قطاع غزة.

بدأ التقرير بالحديث عن عملية "طوفان الأقصى"، وما سبقها من خداع استراتيجي، وأهمية هذه العملية بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومواقف القوى المختلفة، واستشراف ما يمكن أن يُحدِثه انتصار أحد الطرفين في المشهد الفلسطيني والإقليمي والدولي.

ثم انتقل التقرير إلى تتبع مسار التطورات الميدانية، من خلال الحديث عن الاجتياح البري، والاشتباكات، والمجازر، واستشهاد السِّنوار، وأهم القضايا المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي، ومنها محاولات التهجير، واجتياح مدينة رفح، وإغلاق معبر رفح، واحتلال محور فلادلفيا، والكارثة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع في ظِل الحصار والقصف، واغتيال قيادات المقاومة، وخطورة هذه الاغتيالات في وقت الحرب وإمكانية الرد بالمثل.

وأفرد التقرير مساحة للنظر في مآلات الحرب، واحتمالات الدخول في حرب استنزاف مفتوحة، أو انزلاق المنطقة في حرب شاملة، وإمكانيات "النصر الكامل"، الذي يسعى إليه نتنياهو رغم عدم تحقيق جيش الاحتلال لأهدافه الرئيسة والمعلنة على مدار عام مضى، وفي ظِل تآكل شرعية الكيان الصهيوني على المستوى الدولي.

أما قضية "اليوم التالي" أو مستقبل قطاع غزة وشكل إدارته بعد انتهاء الحرب، فقد حظيت باستعراض موسَّع، من خلال عرض الخطط والرؤى التي قدمت في هذا الشأن، وذلك بعد البحث في مصير المقاومة وإمكانية القضاء عليها، كشرط من شروط الانتقال إلى هذا اليوم، الذي لا يوجد اتفاق إسرائيلي أو إقليمي أو دولي حول شكله وطبيعة التعامل معه.

بعد ذلك تناول التقرير قضية المسار السياسي وسيناريوهاته، والمفاوضات من أجل وقف إطلاق النار التي تعاني من التعثر بسبب العراقيل التي يضعها نتنياهو كلما اقترب طرفا الصراع من الوصول إلى اتفاق.

ونظرًا لأهمية الدور الذي يقوم به محور المقاومة، فإن التقرير استعرض الموقف الإيراني من طوفان الأقصى والحرب الشاملة، والمواجهات المباشرة بين طهران وتل أبيب، وإسناد جبهات محور المقاومة في لبنان واليمن والعراق وسوريا للمقاومة الفلسطينية.

وأخيرًا، اختتم التقرير بالبحث في أثر "طوفان الأقصى" على الحركات الإسلامية، مع التركيز على جماعة الإخوان المسلمين لعلاقتها بحركة حماس ودورها في دعم المقاومة، وما يمكن أن يترتب على هذا الدور إقليميًّا ودوليًّا.

عملية "طوفان الأقصى"

فاجأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسرائيلَ، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، بعملية "طوفان الأقصى"، وهي أكبر عملية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، وأكبر هجوم على الكيان الصهيوني منذ عقود، لاشتمالها على هجوم بري وبحري وجوي، بالإضافة إلى تسلل المقاومين إلى مستوطنات بغلاف غزة.

جاءت العملية ردًّا على الانتهاكات الإسرائيلية في باحة المسجد الأقصى واعتداء المستوطنين الإسرائيليّين المدعومين من حكومة الكيان الصهيوني اليمينية المتطرفة على المواطنين الفللسطينيّين في القدس والضفة الغربية والداخل المحتل، بحسب إعلان محمد الضيف، القائد العام لكتائب عز الدين القسَّام، الذراع العسكري لحركة حماس.

بدأت العملية بإطلاق المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة رشقات صاروخية مكثفة تجاه عدة مناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استهدفت مختلف المستوطنات الإسرائيلية من ديمونا في الجنوب إلى هود هشارون في الشمال والقدس في الشرق، وتزامن ذلك مع اقتحام برِّي من المقاومين بواسطة السيارات والدراجات النارية والطائرات الشراعية وغيرها للبلدات المتاخمة للقطاع، والتي تُعرَف باسم غلاف غزة[١].

أسفرت العملية عن قتل مئات الجنود والضبَّاط الإسرائيليّين، وأسر ما لا يقل عن ٢٤٠ إسرائيليًّا، أطلق سراح ما يزيد على ١٠٠ منهم خلال هدنة إنسانية مؤقتة في نوفمبر ٢٠٢٣م.

(١) العربي الجديد، المقاومة تباغت الاحتلال بـ"طوفان الأقصى": آلاف الصواريخ وعمليات تسلل، ٧ أكتوبر ٢٠٢٤.

قيَّم خبراء استراتيجيون فشلَ المنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية خلال العملية بأنه فاق فشلها في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وهو الفشل الذي يُعرَف في الأدبيات العسكرية الصهيونية باسم التقصير (همحدال).

الخداع الاستراتيجي

وُصِفت عملية "طوفان الأقصى" بأنها "أكبر عملية خداع استراتيجي للجيش الإسرائيلي"، و"فشل استخباراتي إسرائيلي"؛ لأن العملية لم تفاجئ فقط جيش الاحتلال الإسرائيلي ومخابراته وأجهزته الأمنية، بل فاجأت العالم أجمع.

فعلى مدى عامين، نفذت حركة حماس وجناحها العسكري حملة خداع استراتيجي دقيقة، الأمر الذي مَكَّن قوة تستخدم الجرافات والطائرات الشراعية والدراجات النارية من التغلب على جيش يُوصَف بأنه "أقوى جيش في الشرق الأوسط"، و"الجيش الذي لا يُقهَر".

اشتمل الخداع على إبقاء خطط حماس العسكرية طي الكتمان، وإقناع الكيان الصهيوني بأن الحركة أنهكتها المواجهات، وغير مستعدة للدخول في حرب، ولا تريد القتال، وتحرص على الحافز الاقتصادي الذي يتوفر لسكان قطاع غزة من العمل داخل الأراضي المحتلة.

هذا في الوقت الذي كانت فيه الحركة تستعد لعملية عسكرية غير مسبوقة، وقامت ببناء مستوطنة وهمية تحاكي المستوطنات الإسرائيلية، لتدريب عناصرها على عملية الإنزال والاقتحام.

وكجزء من عملية الخداع، امتنعت حماس عن القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، حتى تلك المواجهات التي وقعت بين الاحتلال وحركة الجهاد

الإسلامي خلال تلك الفترة، وهو أمر عرَّض حماس لانتقادات عديدة، تحملتها في سبيل استكمال خطتها[١].

وفي نتائج أول تحقيق إسرائيلي رسمي، نشره الجيش الإسرائيلي حول أحداث ٧ أكتوبر"، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" أن التحقيق الذي عُرِض على المعنيّين، في ١١ يوليو ٢٠٢٤م، كشف أن وحدات الجيش قاتلت دون وجود قائد أو ضابط على رأسها، وأنها عملت في فوضى وبلا تنسيق، مما أدَّى إلى مقتل مواطنين وجنود على يدها[٢].

ووفقًا لما نشرته وسائل الإعلام، فإنه في خلاصة التقرير الواقع في ١١ نقطة، يؤكد الجيش أنه "لم يكن مستعدًا لسيناريو تسلل واسع النطاق مثل الذي حدث في ٧ أكتوبر، ويُقِر أيضًا بـ"نقص في التنسيق" بين قواته في الموقع. كما اعترف الجيش الإسرائيلي في تحقيقه بالمسؤولية عن الفشل في حماية مواطني مستوطنات غلاف غزة[٣].

وفي تعقيبه على نتائج التحقيقات، قال الخبير العسكري الإسرائيلي، رون بن يشاي، إن التحقيق يُظهِر بوضوح أن الإخفاقات الرئيسة كانت على المستوى الاستراتيجي، وأن ذلك يعود إلى المفهوم السائد لدى الجيش، وغطرسة جميع عناصر المؤسسة الأمنية، واعتمادهم على مفهوم خاطئ مفاده أن حماس لا تريد

(١) الجزيرة، كيف خدعت حماس جيش الاحتلال ومخابراته؟، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، فوضى وغياب تنسيق.. تحقيق للاحتلال يكشف المزيد عن هجوم ٧ أكتوبر، ١٦ يوليو٢٠٢٤.

(٣) فرانس٢٤، أهم ما تضمنه أول تحقيق للجيش الإسرائيلي حول هجوم حماس في ٧ أكتوبر، ١٢ يوليو ٢٠٢٤.

تنفيذ هجوم شامل على جميع مستوطنات الغلاف، ولا تستطيع تنفيذ هذا الهجوم الكبير، وأنها تضغط فقط من أجل تحسين رفاهية سكان غزة[١].

أهمية قرار الحرب

اتخذت حركة حماس قرارها الاستراتيجي بمهاجمة الكيان الصهيوني في ٧ أكتوبر، في وقتٍ كانت فيه القضية الفلسطينية في حالة تراجع كبير، بسبب التطبيع، وتجاهل حقوق الفلسطينيّين، ومحاصرة المقاومة، وضعف السلطة الفلسطينية المتعاونة مع الاحتلال، وتنامي التطرف اليميني في إسرائيل، وإمكانية عودة الجمهوريّين للحكم في الولايات المتحدة، وهم أشد مناصرة لإسرائيل من غيرهم، ولديهم مشروع لتصفية القضية. ولهذا، فإن تبعات العملية – على قسوتها وفداحتها – كانت أفضل بالنسبة للمقاومة من تصفية القضية الفلسطينية برمتها.

ذهبت آراء المحللين مع بداية العملية إلى أن انتصار المقاومة الفلسطينية من شأنه أن يُغيّر المشهد السياسي في المنطقة، إذا تمكنت المقاومة من الصمود، واستطاعت صَد الاجتياح الإسرائيلي، وكبَّدت القوات المهاجمة خسائر فادحة.

فعلى المستوى الإسرائيلي، يُعَد صمود حماس وعدم القضاء عليها، مهما كانت الخسائر المادية والبشرية، انتصارًا للمقاومة، وسوف يقضي هذا الصمود على فكرة التفوق العسكري والأمني، ويُسقِط الحكومة اليمينية المتطرفة، ويُطِيح بشخصيات عسكرية وأمنية وسياسية إسرائيلية من المشهد، على رأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

(١) عربي ٢١، مفاجأة حماس في ٧ أكتوبر أصابت جيش الاحتلال بالذهول.. "إخفاق استراتيجي"، ١٤ يوليو ٢٠٢٤.

هذا بالإضافة إلى ترسيخ الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، وزيادة حالة انعدام الثقة في الدولة العبرية، بشقيها المدني والعسكري، الأمر الذي يمكن أن يؤدِّي إلى حركة هجرة عكسية، من إسرائيل إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وعلى مستوى فلسطين، سوف يؤدي صمود المقاومة إلى تواجدها في صلب المشهد الفلسطيني، ولن يَعود بمقدور أحد أن يستثنيها من أيّ ترتيبات مستقبلية؛ لأن نجاح المقاومة يختصم من رصيد السلطة في الضفة، التي تنسق أمنيًّا مع إسرائيل، وفشلت في حماية الفلسطينيّين والحصول على حقوقهم من خلال المسار السلمي. وسوف يؤدي هذا إلى مزيد من الخلاف بين المقاومة والسلطة، وصعوبة الوصول للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية، لاختلاف البرامج السياسية والتحالفات الإقليمية والدولية.

وفيما يخص قطاع غزة، ذهبت التكهنات إلى أن معادلة التهدئة مقابل المساعدات لن تظل هي النموذج الوحيد للتعامل مع المقاومة التي سوف تعمل على جني أكبر قدر ممكن من المكاسب بعد وقف الحرب والذهاب إلى المفاوضات.

كذلك، سوف تضطر القوى الدولية إلى البحث في إنشاء الدولة الفلسطينية، وفق حل الدولتين، ومنح السلطة الفلسطينية المنخرطة في المسار التفاوضي بعض الحقوق، لسحب شرعية المقاومة من الفصائل الفلسطينية المسلحة.

وعلى مستوى المنطقة العربية، قد تتوقف عملية التطبيع فترة من الزمن، بعد أن تفقد إسرائيل مكانتها كقوة قادرة على الدفاع عن حلفائها الجدد ضد المخاطر الإيرانية، وتبدو لهم عاجزة عن حماية نفسها أمام حركة مقاومة تعيش تحت الحصار.

وربما يُعاد النظر من جانب الدول العربية في مسار السلام، الذي قوضته إسرائيل، بعد أن طبَّعت علاقاتها مع دول عربية على حساب القضية الفلسطينية التي أثبتت الأحداث الأخيرة أنها قضية مركزية لدى الشعوب العربية والإسلامية، ولا يمكن الوصول إلى التطبيع الكامل مع الإسرائيليّين على حسابها.

هذا فيما يخص الحكومات، أما الشعوب فقد أظهرت استجابتها للإحداث أنها تنتظر الفرصة للحِراك مرة أخرى، وهو ما رأيناه في خروج بعض المظاهرات العفوية في مصر، رغم القبضة الأمنية الشديدة. ورأيناه مرة أخرى في المظاهرات المرتبة من جانب النظام المصري للتفويض، والتي تحولت إلى مظاهرات حقيقية لنصرة فلسطين، وهتف فيها البعض بهتافات تعود إلى ثورة يناير ٢٠١١م.

وعلى مستوى إيران ومحور المقاومة، فسوف يؤدي صمود حماس وبقاءها في قطاع غزة إلى بقاء محور المقاومة واستمرار دعمه وتقويته، من جانب طهران التي سوف تحافظ على نفوذها في الشرق الأوسط، وتبقي على الجبهات المحيطة بإسرائيل كوسيلة لردع تل أبيب.

موقف الكيان الصهيوني

أدَّى هجوم حماس إلى إحداث صدمة كبيرة في إسرائيل والدول الحليفة لها، ومازالت هذه الصدمة تؤثر على رد الفعل الإسرائيلي الذي يتسم بالعنف الشديد، للانتقام من المقاومة التي مازالت تواجه الجيش الإسرائيلي.

أعلن بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد مشاورات مع قادة الجيش وأعضاء في "الكابينت" الأمني أن إسرائيل باتت في حالة حرب، ودعا إلى إنهاء الخلافات داخل المجتمع الإسرائيلي.

وهذا الإعلان عن حالة الحرب هو الأول منذ عام ١٩٧٣م، وتعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لكي تتخذ ما تراه مناسبًا من خطوات عسكرية ضد حماس والفصائل الفلسطينية المسلحة التي شاركت في الهجوم، والذي ترك الإسرائيليّين في "حالة من الرعب"، بحسب وصف مجلة الإيكونوميست البريطانية.

ويهيئ إعلان حالة الحرب الرأي العام الإسرائيلي لاحتمال سقوط أعداد كبيرة من القتلى، كما يمنح الإعلان حكومة إسرائيل صلاحيات واسعة، من بينها: استدعاء قوات الاحتياط وتسخير الموارد اللوجستية ووضْعها تحت تصرُّف الجيش[١].

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تكن تتمنى أن تتعرَّض لهذه العملية – التي تستهدف وجودها، وتقضي على نظرية الردع، ومزاعم الجيش الذي لا يُقهَر – إلَّا أنها استغلت الفرصة في الوصول إلى درجة من العنف لم تكن قادرة على الوصول إليها من قبل في مناطق آهلة بالسكان، للقضاء على المقاومة، وتهجير سكان القطاع، وتحويله إلى أرض محروقة، لحرمان المقاومة من حاضنتها الشعبية وبيئتها الجغرافية والسكانية التي تُصعِّب أمر الجيش الإسرائيلي في استهداف المقاومة.

سَعت إسرائيل إلى تحقيق نصر عسكري كبير في قطاع غزة، يُعيد الثقة إلى جنودها ومجتمعها، ويمكنها من اجتثاث حماس وقوى المقاومة، وتغيير وجه الشرق الأوسط، وفق تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

وذهبت توقعات المحللين إلى أن انتصار إسرائيل بالصورة التي يُروِّج لها قادتها سوف تكون له مآلات سياسية تؤثر على شكل المنطقة وطبيعة العلاقات فيها.

---

(١) BBC عربي، ماذا يعني إعلان إسرائيل أنها "في حالة حرب"؟، ٩ أكتوبر ٢٠٢٤م.

فعلى المستوى الإسرائيلي، يمكن لهذا النصر أن يُعيد لإسرائيل الصورة التي رسمتها لنفسها منذ نشأتها، كصاحبة حضور ونفوذ وتفوق نوعي في المنطقة، وأنَّ جيشها قوي لا يُقهَر، ولا يتسامح مع أي ضربة توجه لها، ما يَعني استعادة قدرتها على الردع. وهو ما سوف يساعدها في فرض هيمنتها على المنطقة، واستمرار عملية التطبيع.

وعلى المستوى الفلسطيني، سوف يقود القضاء على المقاومة إلى تَنكُّر كامل للحقوق الفلسطينية، وتصفية القضية، عبر التهجير والتطبيع والدمج، وحسم الصراع لصالح المشروع الصهيوني بعد القضاء على المكتسبات الفلسطينية، على مسار التسوية والمقاومة معًا.

وعلى المستوى العربي، سوف تجد مصر والأردن نفسيهما أمام مخاطر تهدد أمنهما القومي. فقد تجد مصر نفسها مُجبَرة على تولي ملف قطاع غزة، بعد تقويض سلطة حماس فيه، وقد يَتعرَّض الأردن لهجرة فلسطينية كبيرة، من الضفة وأراضي ٤٨، وهو ما يُعيد الحديث عن فكرة "الوطن البديل" التي يتبناها اليمين الإسرائيلي المتطرف، ويُهدِّد بقاء المملكة الأردنية.

وعلى مستوى إيران محور المقاومة، فإن تصفية القضية الفلسطينية يعني بالتبعية تصفية هذا المحور، الذي يستمد وجوده من الدفاع عن حقوق الفلسطينيّين ومواجهة إسرائيل، وهو ما سوف يؤدي إلى تقليص النفوذ الإيراني بالمنطقة؛ لأن القضاء على المقاومة الفلسطينية سوف يتبعه القضاء على حزب الله اللبناني، وباقي الأذرع العسكرية الموالية لإيران، وعندها سوف تفقد إيران مبررات تدخلها في شؤون الدول التي تخضع لنفوذها[١].

(١) الجزيرة، عواقب نجاح إسرائيل في حربها على غزة، ١٨-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/8uVra

الموقف الغربي

مثلت عملية "طوفان الأقصى" خطرًا وجوديًّا على إسرائيل، بعد أن فقدت في هذا الهجوم صورتها كدولة قادرة على الردع، وهو أحد مقومات وجودها في المنطقة، الأمر الذي استنفر الولايات المتحدة والدول الغربية لتقديم دعم غير مسبوق لدولة الاحتلال.

ويأتي دعم الغرب لإسرائيل باعتبارها رأس حربة للمشروع الغربي في المنطقة؛ فهي موقع حضاري غربي متقدم في الشرق، يُستخدَم في ضرب أيّ قوة حضارية معاكسة يمكن أن تظهر في المنطقة وتهدد هيمنة الحضارة الغربية.

فإسرائيل تضمن للغرب استمرارية نفوذه وسيطرته على المنطقة؛ لأنها تضرب أيَّ قوة قد تخرج لتبقى، والغرب بدوره يدعم هذه الدولة لتبقى[١]. ولهذا، تُعَد هزيمة إسرائيل هزيمة للعالم الغربي بأسره، وهو ما عبَّرت عنه إسرائيل والغرب في الحرب الأخيرة. حتى إن نتنياهو وصف دعم أمريكا القوي لإسرائيل بأنه "بمثابة دفاع عن الحضارة الغربية".

وللحيلولة دون هذه الهزيمة، حشدت الولايات المتحدة والحكومات الغربية كل الإمكانيَّات التي تمنح إسرائيل الفرصة للانتقام من قطاع غزة، وتوجيه ضربة قوية للمقاومة الإسلامية فيه، تنتهي بهزيمتها، دون تدخلٍ من أيّ جهة إقليمية أو دولية تحاول إعاقة تحقيق هذا الهدف.

---

(١) الجزيرة، سر العلاقات الغربية الإسرائيلية.. من يوميات هرتزل، ١٠ أغسطس ٢٠١٧، https://cutt.us/lhtdK

وَصَل الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل إلى مرحلة صارت فيها أمريكا وكأنها هي التي تقود الحرب في قطاع غزة، بهدف القضاء على المقاومة وتفكيك حاضنتها الشعبية[١].

فقد عززت الولايات المتحدة جاهزيتها العسكرية في الشرق الأوسط على ضوء التصعيد من قبل الفصائل المسلحة الموالية لإيران، واتخذت من التدابير ما يوفر لها الردع اللازم لحماية قواتها بالمنطقة، والدفاع عن إسرائيل، ومنع مهاجمتها أثناء حربها مع حركة حماس.

ولكن واشنطن لم تكن ترغب أيضًا في توسيع نطاق الحرب بين حماس وإسرائيل وتحويلها إلى حرب إقليمية؛ لأن التوسّع المحتمل للعملية الإسرائيلية قد يفاقم الوضع في الشرق الأوسط، وهو ما تسعى إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تجنّبه، مع تركيزها على المنافسة العالمية مع الصين وروسيا اللتين تعملان بشكل وثيق مع إيران، وحَسَّنتا علاقاتهما مع دول عديدة في الشرق الأوسط، على رأسها السعودية[٢].

يمكن تفسير موقف الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية، ودعمها الشامل وغير المسبوق للكيان الإسرائيلي، وإمدادها للكيان بالمساعدات العسكرية والمالية، بأنه دليل على مخاوفهم من انهيار النظام الدولي أحادي القطبية، وبزوغ نظام دولي جديد. فالحسابات الإقليمية العربية المرتبطة بالأمن القومي للدول

(١) العربي الجيد، مشعل: الولايات المتحدة تقود الحرب على غزة لسحق "حماس"، ٢٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/laEb0

(٢) الشروق، طوفان الأقصى تعيد واشنطن إلى موقع الداعم المطلق لإسرائيل، ١٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/Gy7UH

العربية، إلى جانب التراجع الأمريكي، ووجود قوى عظمى بديلة يمكن اللجوء إليها اليوم مثل الصين وروسيا، قد تتخطّى الحسابات الأمريكية[١].

الموقف الإقليمي والمصري

قامت المقاومة الفلسطينية بعملية "طوفان الأقصى" في وقتٍ وَصَلت فيه القضية الفلسطينية إلى أدنى درجات الاهتمام على مستوى العالم العربي، الذي شهد موجة واسعة من التطبيع، كادت أن تأخذ معها المملكة العربية السعودية.

عطلت العملية العسكرية ملف التطبيع، وأعادت القضية الفلسطينية إلى قمَّة سلم الأولويات والاهتمامات العربية، وأثبتت خطأ سير الحكومات العربية في المسار السلمي، الذي لم يُحافِظ للفلسطينيّين على حقوقهم، ولم يَردَع إسرائيل ويوقف ممارساتها العدوانية في المنطقة.

ووَضعت المواجهة العسكرية في قطاع غزة الأنظمة العربية المتعاونة مع الكيان الصهيوني في مأزق أمام شعوبها، بعد أن عجزت أو تخاذلت عن نصرة الفلسطينيّين، أو تواطأت مع إسرائيل ضد المقاومة، الأمر الذي أظهر حالة الانقسام بين الشعوب العربية المنتفضة من أجل الشعب الفلسطيني، والحكام العرب الذين ساروا في مسار التطبيع ورضوا بدمج إسرائيل في المنطقة على حساب الفلسطينيّين، وتعاون بعضهم مع الإسرائيليّين من أجل القضاء على المقاومة المسلحة.

وعلى المستوى المصري، حيث أقرب الجيران العرب إلى قطاع غزة، تزامنت أحداث الحرب في غزة مع مرحلة يُعاني فيها النظام المصري من أزمات عديدة،

(١) مركز رؤية، معركة طوفان الأقصى.. سيناريوهات الحرب ومآلاتها، ١٩-٢٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/8pMKO

تولدت عن الانسداد السياسي والتدهور الاقتصادي، وهو ما أدَّى إلى تراجع شعبية رأس النظام، الذي يتوجَّس من أيّ محاولة لاستغلال الأوضاع المصرية في تشويه صورته وزيادة معدلات الغضب الشعبي المتنامي ضده، والذي يمكن أن ينفجر في ظِل عدم وجود أفق للإصلاح.

ولهذا، حرص الموقف الرسمي المصري على عدم انتقاد حركة حماس، بعد مبادرتها بعملية "طوفان الأقصى"، ولم يَظهر في مظهر يبدو فيه مؤيدًا لإسرائيل؛ خوفًا من استثارة مشاعر المصريّين في حال التواطؤ العلني مع الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. بل سمح بمظاهرات قام بتنظيمها، استباقًا لأيّ محاولة للتظاهر من أجل فلسطين، في ظِل أجواءٍ مشحونةٍ بالغضب بسبب سوء الأوضاع المعيشية، واستنفارٍ من الأجهزة الأمنية التي كانت تخشى من استغلال التظاهر في التعبير عن معارضة النظام ورفض بقاء عبدالفتاح السيسي في الحكم، وهو ما حدث بالفعل، في فعالية شعبية أقيمت لتأييده قبل انتخابات الرئاسة في مرسى مطروح.

ولكن إغلاق النظام المصري معبر رفح، وعدم إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، سواء كان ذلك لمساعدة إسرائيل في القضاء على المقاومة، أو للعجز عن ممارسة الحق السيادي في التحكم في حركة المعبر، أحرج النظام، وأظهره في مظهر المتواطئ مع إسرائيل، أو الضعيف في مواجهة الإسرائيليّين على أقل تقدير.

يُعَد النظام المصري من المستفيدين من عملية "طوفان الأقصى"، التي جاءت في وقتٍ سعى فيه السيسي لتجاوز مرحلة كانت الأخطر في مسيرة حكمه لمصر، بعد أن تراجعت شعبيته بالداخل، وتقلصت أهميته بالنسبة لشركائه الإقليميّين والدوليّين.

فقد وُظِفت الأحداث في غزة للتغطية على الانتهاكات التي تحدث في عملية الترشح لانتخابات الرئاسة، وتراجع الحديث عن الحدث الانتخابي ليحل محله الحديث عن الحرب في غزة، وخطورتها على الأمن القومي المصري، وحاجة البلاد إلى الرئيس المنتمي للمؤسسة العسكرية من أجل المحافظة على سيناء، ولمواجهة التهديدات التي تتعرَّض لها.

وتمَّ تصوير السيسي على أنه الرئيس الوطني الذي يرفض التنازل عن جزء من سيناء لتوطين الفلسطينيّين، في مقابل الإخوان المسلمين الذين وافقوا على هذه المخطط في عهد الرئيس محمد مرسي، بحسب مزاعم وأكاذيب الإعلام الموالي للنظام.

كذلك، استغل النظام الأحداث في التواصل مع القوى الدولية، في محاولة منه للتذكير بأهمية الدور المصري في التعامل مع الملف الفلسطيني، وهو الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالكليَّة لصالح القوى الإقليمية المُطبّعة مع إسرائيل، مثل الإمارات، أو القوى الناشطة دبلوماسيًّا، مثل قطر، أو المتطلعة لدور إقليمي أكبر، مثل تركيا.

ولكن تطورات الأحداث وضعت السيسي ونظامه في مأزق؛ لأن حجم الرد الإسرائيلي على العملية غير المسبوقة فاق حدود الجهود والإمكانيات المصرية التي كانت توظف للوصول إلى تهدئة بعد عمليات عسكرية محدودة من حيث الزمان والمكان، يعقبها هدنة، سرعان ما يتم خرقها، لتعاود القاهرة ممارسة دورها في الوساطة من جديد.

التطورات الميدانية

بدأت إسرائيل ردها على المقاومة في قطاع غزة بالقصف الجوي المكثف، وركَّز جيش الاحتلال على قصف المباني الآهلة بالسكان، والأهداف المدنية، والبنية التحتية، والمنشآت الطبية والاقتصادية والتجارية الحيوية للحياة الإنسانية في القطاع، وعمل على إخلاء أحياءٍ بأكملها، وهو ما يُشبع غريزة الانتقام من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى يخلق مشكلة لحماس أمام مواطنيها، بحيث يَرى قادتها بعد انتهاء الحرب مشاهد الدمار غير المسبوقة، وسط شكوك حول إمكانية إعادة الإعمار وعودة المواطنين إلى حياتهم الطبيعية.

وفي الوقت نفسه، رفض الإسرائيليون فتح المعابر مع قطاع غزة بشكل كامل، لمنع مرور الوقود والطعام والدواء، في إجراء يَرقى للعقاب الجماعي.

عملية "السيوف الحديدية"

بالتزامن مع القصف الجوي المكثف، ظلت إسرائيل تحشد لعملية عسكرية بهدف القضاء على حركة حماس بشكل نهائي لأكثر من أسبوعين بعد عملية "طوفان الأقصى".

وقال جيش الاحتلال، عبر موقع مخصص لعملية تسمى "السيوف الحديدية"، إنه يَجري إعداد قوات جيش "الدفاع" تمهيدًا لتوسيع رقعة القتال... وتمَّ إنشاء مراكز لوجيستية أمامية لدعم القوات المقاتلة، وتمَّ نقل الآليَّات والأدوات اللازمة للقتال وللحشود العسكرية. وتنتشر الكتائب المختلفة وقوات جيش "الدفاع"

في كافة أنحاء البلاد استعدادًا لرفع مستوى الجاهزية وتمهيدًا للمراحل المقبلة من الحرب، ولا سيما العملية البرية الواسعة[١].

وجاء حشد القوات الإسرائيلية وإعدادها في ظِل حرب إبادة تُشَن على قطاع غزة، على ثلاثة مسارات: التهجير الجماعي تحت نار القصف والتهديدات، واستهداف المنازل والبنايات الآهلة بالسكان، وإغلاق القطاع، وحرمان سكانه من الماء والكهرباء والغذاء والدواء.

ووضع الإسرائيليون سقفًا عاليًا للحرب، وهو القضاء على حماس، وإسقاط حكم الحركة في قطاع غزة، واستعادة الأسرى أحياءً. ودخل جيش الاحتلال الحرب دون أن يكون لدى الحكومة خطة سياسية وعسكرية واضحة، ولهذا أخذوا يُهيّئون الرأي العام الإسرائيلي بين الحين والآخر لمفاجآت غير محسوبة في حربهم على غزة، بحديثهم عن حرب طويلة ومكلفة وقاسية.

سيناريوهات التصعيد

في الوقت الذي تواصل فيه قصف قطاع غزة من جانب إسرائيل، كانت هناك مؤشرات على أن هناك استعدادات للتصعيد واجتياح القطاع بريًّا، ولكن كان هناك خلاف بين المحللين حول طبيعة الرد الإسرائيلي وإمكانية الاجتياح البري، ما طرح سيناريوهات عديدة، منها:

١ - **تراجع التصعيد**: وهو ما يَعني وقف إطلاق النار بعد القصف المكثف وسقوط آلاف القتلى، والاتفاق على الهدنة، وفتح المعابر، والسماح بإدخال المساعدات.

---

(١) فرانس ٢٤، إسرائيل تتهيأ لحرب طويلة، ٢٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/smHWX

وكان تحقيق هذا السيناريو يعتمد على الانتهاء من قصف الأهداف العسكرية بالقطاع، وتقلص مساحة الدعم الدولي لإسرائيل، والخوف من فتح جبهات أخرى للمقاومة، ووجود الأسرى والمحتجزين لدى حماس، وضغط ذويهم على الحكومة الإسرائيلية لضمان أمنهم، وصمود حركة حماس وصعوبة القضاء عليها، وتحريك الرأي العام العالمي للضغط على الحكومات الداعمة لإسرائيل.

٢ - **التصعيد دون الاجتياح البري**: وهو ما يَعني مواصلة قصف قطاع غزة، مع تشديد الحصار عليه، ومنع وصول الإمـدادات إليه، مع إطالة أمد الحرب دون الاجتياح البري.

وكان تحقيق هذا السيناريو يعتمد على خوف إسرائيل من وقوع خسائر كبيرة نتيجة للاجتياح البري، وصمود حركة حماس وقدرتها على الرد وإحداث خسائر في صفوف الإسرائيليّين، وغياب الاستعداد والجهوزية للقيام بعملية برية، وقدرة إسرائيل على تحمل التكلفة المادية والتبعات الأمنية للحرب، واستمرار الدعم الدولي لإسرائيل.

٣ - **التوغل المحدود والسريع في القطاع**: وهو ما يَعني توغل القوات الإسرائيلية في مناطق من القطاع، وأداء مهام محددة، والرجوع إلى الأراضي المحتلة.

وكان تحقيق هذا السيناريو يعتمد على قناعة إسرائيل بأن التوغل السريع رد مناسب على توغل حماس في الأراضي المحتلة، وتدمير البنية التحتية العسكرية لحركة حماس وباقي الفصائل، وتمشيط المنطقة المحاذية للحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة، وتدمير البنية العسكرية الموجودة في القطاع، وأخذ رهائن من السكان المدنيّين والمقاتلين، لاستخدامهم في مساومة المقاومة.

٤ - الاجتياح البري الكامل لقطاع غزة: وهو ما يَعني البدء في اجتياح قطاع غزة، والقضاء على سلطة حماس، والشروع في تغيير طبيعة الوضع فيه.

وكان تحقيق هذا السيناريو يعتمد على رغبة إسرائيل في الانتقام وترميم صورتها، وإعادة بناء منظومة الردع، وإعلان الحكومة حالة الحرب، وضرورة تبرير إعلانها لهذه الحالة من خلال عملية برية كبرى، والضغط الشعبي الإسرائيلي للقيام بعملية بريّة ضد حماس في قطاع غزة، وضغط العسكريّين لتنفيذ عملية تعيد الهيبة لجيش الاحتلال، والدعم الدولي والأمريكي الكبير لإسرائيل.

كان السيناريو المُرجَّح هو السيناريو الثالث، وهو التوغل البري المحدود في قطاع غزة؛ لأن السيناريو الأول هو سيناريو هزيمة بالنسبة لإسرائيل؛ لأنه لا يحقق لها الهدف المُعلَن، وهو القضاء على حماس.

والسيناريو الثاني يَعني بقاء إسرائيل في حالة حرب، ويُعرِّض اقتصادها وأمن مواطنيها للخطر. مع الأخذ في الاعتبار أنه يَصعُب تحقيق الانتصار الكامل عن طريق القصف الجوي.

أما السيناريو الرابع فهو سيناريو تحاشاه الاحتلال خلال المواجهات السابقة، ويجعله خيارًا أخيرًا، بسبب كلفته الباهظة. وذلك لطبيعة الحرب في المناطق الآهلة، التي لا يمكن التنبؤ بمساراتها، حتى إن بعض الخبراء رأى أن الذهاب إلى حرب برية في غزة، يمكن أن يُضاعِف الهزيمة الصهيونية بدلاً من أن يُعدِّلها. ولكن إسرائيل اختارت الاجتياح البري الشامل، ولكن بشكل تدريجي.

الاجتياح البري للقطاع

على الرغم من خطورة الاجتياح البري، وعِلم جيش الاحتلال باحتمال تعرضه لخسائر كبيرة بسبب المواجهة المباشرة مع المقاومة في مناطق مأهوله،

فإن التحضيرات استمرت لهذا الاجتياح؛ لأن القناعة الإسرائيلية في ذلك الوقت هي ضرورة الرد بريًّا وبصورة غير مسبوقة، لأن عدم تنفيذ هذه العملية سوف يبعث برسالة ضعف للمحيطين بإسرائيل، بحيث تستدعي الهجوم التالي، أو الحرب القادمة، وتتسبب بإخلاء جماعي لمستوطنات غلاف غزة والشمال، ويكون ثمنها أغلى من العملية البرية الحالية نفسها، مما يجعل أي تأخير لها في هذه المرحلة يصبُّ في مصلحة حماس وحلفائها[١].

انطلقت إسرائيل في تنفيذ قرارها المُعلَن باجتياح قطاع غزة، للقضاء على حركة حماس، وإبادة "كتائب القسَّام"، وتدمير البيئة الحاضنة للحركة في القطاع، من اعتبارات، هي:

- استغلال دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية لعملياتها العسكرية إلى أقصى حد ممكن.

- الدعم الأمريكي العسكري، وتزويد إسرائيل بما يلزمها من مساعدات عسكرية إذا طالت الحرب.

- إرسال حاملة الطائرات والقطع البحرية الأمريكية إلى شرق المتوسط، لتعزيز الردع الإقليمي.

- وجود أسرى لدى حماس، وعدم صبر الرأي العام على بقائهم لدى المقاومة.

- الدعم الشعبي لعملية عسكرية شاملة وواسعة في قطاع غزة بسبب الخسائر التي تكبدتها إسرائيل.

---

(١) مركز رؤية للتنمية، قراءة إسرائيلية في |"طوفان الأقصى" و"السيوف الحديدية"، ١٥-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/M0wNh

- حرص نتنياهو على شن عملية عسكرية شاملة تغير الوضع، وتكون حبل نجاة لحكومته.

- حاجة جيش الاحتلال إلى إعادة الاعتبار لمكانته أمام المجتمع الإسرائيلي والعالم[١].

وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن المخابرات المصرية والأردنية قدمتا للجيش الإسرائيلي تقديرًا أمنيًّا بشأن قدرات المقاومة، لافتة إلى أن هذا التقدير أشار إلى استعداد حماس بشكل جيّد لأيّ اجتياح بري للقطاع[٢].

استعدادات المقاومة

منذ أن بدأت إسرائيل في حشد قواتها على حدود قطاع غزة، والسؤال الذي كان يُطرح حينها هو عن جهوزيَّة المقاومة الفلسطينية لمواجهة التطور الميداني المرتقب، وهو ما أجابت عنه المقاومة، من خلال تأكيدها على أن لديها خطة متكاملة لكل مراحل تطور الصراع الحالي، بما في ذلك الحرب الشاملة. وأنها تمتلك أدوات مهمة للمواجهة ومستعدة لكل الاحتمالات المتوقعة، بما فيها الغزو البري[٣].

وقد رأى خبراء عسكريون أن المقاومة قد لا تستطيع منع أرتال الجنود والدبابات الإسرائيلية من اجتياح القطاع، ولكن دخول الجيش الإسرائيلي برًّا إلى

---

(١) ملتقى أبوظبي، سيناريوهات التصعيد العسكري بين إسرائيل وحماس في غزة، ١٢-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/GIOeV

(٢) صدارة للمعلومات والاستشارات، استخبارات الصحافة، ع ٢٠٢، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣، ص٢.

(٣) TRT عربي، العملية البرية.. سيناريوهات الحرب في قطاع غزة، ١٤-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/TtRgl

غزة يمكن أن يكون فرصة مثالية لمقاتليها، للانتقام من الجنود الإسرائيليّين قتلًا وأسرًا، ونصب الفخاخ لهم في كل مكان، لمعرفتهم بجغرافية مسرح العمليات، وصعوبة مواجهتهم في حرب عصابات.

امتلكت المقاومة أوراق ضغط تتحسب لها إسرائيل في استعدادها للاجتياح البري، منها الأسرى والمحتجزين لديها، وإمكانية انضمام جبهات أخرى إليها، خاصَّة الجبهة الشمالية، التي يتواجد فيها حزب الله اللبناني، الذي سوف يؤدي اشتراكه في الحرب إلى انقسام القوات الإسرائيلية وتخفيف الضغط عن المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

وثمَّة نقاط قوة امتلكتها المقاومة الفلسطينية، وكانت هناك تكهنات بأنه يمكن لنقاط القوة هذه أن تعيق إسرائيل عن تحقيق أهدافها، خاصَّة إذا طال أمد الحرب. من هذه النقاط حالة الرعب التي أحدثتها المقاومة في نفوس الجنود الإسرائيليّين بعد عملية "طوفان الأقصى"، وانهيار "فرقة غزة"، التي تعد من قوات النخبة المتخصصة في مواجهة القطاع، والأكثر قدرة وإمكانيات على مواجهة الفصائل الغزاوية، التي استطاعت قتل وأسر عدد كبير منها.

هذا بالإضافة إلى تعدد الجنسيات في صفوف المستوطنين والجنود الإسرائيليّين، الأمر الذي يقوي عندهم فكرة الفرار من الحرب، وتراجع الاقتصاد الإسرائيلي، والانقسامات المجتمعية، وتراجع ثقة الإسرائيليّين في دولتهم ومؤسساتهم، ومخاوف حلفاء إسرائيل العرب والغربيّين من اشتعال الشارع العربي انتصارًا للفلسطينيّين أو اشتعال حرب إقليمية شاملة في المنطقة.

الاشتباكات العسكرية

سارت العمليات العسكرية في قطاع غزة، منذ أن أقدمت إسرائيل على مهاجمة القطاع، ردًّا على عملية "طوفان الأقصى"، وخلال عام كامل من الحرب، بنفس الوتيرة. فجيش الاحتلال يواصل قصفه الجوي والمدفعي لقطاع غزة، مستهدفًا المدنيّين الفلسطينيّين، في عملية عقاب جماعي للحاضنة الشعبية للمقاومة.

وفي المقابل، تواصل المقاومة اشتباكها مع جيش الاحتلال، وتخوض معه معارك ضارية في كافة محاور التوغل، وتُبدي حتى الآن صمودًا في ظِل ما لديها من إمكانيات، تظهر آثاره في بقائها أولًا، وفيما يصدر عن الجيش الإسرائيلي من بيانات رسمية عن الخسائر ثانيًا.

وخلال الاشتباكات، تعرض جيش الاحتلال لخسائر مادية وبشرية غير مسبوقة بالنسبة له في مواجهاته مع المقاومة والجيوش العربية، كان أبرزها في خان يونس، في نهاية يناير ٢٠٢٤م، حينما سقط منه ٢٤ قتيلًا في يوم واحد، بحسب هيئة البث الإسرائيلية، فيما رأى خبراء أن العدد قد يكون أكبر من ذلك. ما دفع الاحتلال إلى زيادة القصف والتدمير واستهداف المدنيّين.

أثبتت المقاومة خلال المعارك التي خاضتها في ظِل حصار شديد، وفي مواجهة عدو يمتلك كل الإمكانيات لمواجهة أعتى الجيوش، أنها قادرة على التكيُّف والتطور والتعامل مع الأمر الواقع، وهو ما يظهر في إطلاق الصواريخ واستهداف تحشدات العدو بين الحين والآخر، من أماكن أعلن الاحتلال تصفية وجود المقاومة فيها، وضرب مواقع خارج منطقة غلاف غزة أثناء الاشتباكات والاقتحامات التي يقوم بها العدو، حيث وَصَل القصف إلى عسقلان وكرم أبو سالم وغيرهما، واستخدام

الطائرات المسيّرة بعد توقف استخدامها فترة من الزمن. بالإضافة إلى القنص واستخدام الهاون وتدمير الدبابات.

كذلك، مازالت المقاومة تنوع من تكيكاتها المختلفة في معاركها مع جيش الاحتلال، حيث نشرت مقاطع فيديو توثق مشاهد مما أسمته "كمائن الموت"، والتي تنصبها للجيش الإسرائيلي. وأظهرت المشاهد نماذج متعددة من الكمائن التي نفذتها، ومنها كمين "الشابورة" المُركَّب في رفح، الذي نُفذ في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤م، واستهدف دبابتي ميركافا وآليَّتين أخريين بقذائف الياسين ١٠٥، وأجهزت فيه المقاومة على جنودٍ للاحتلال من المسافة صفر[١].

وأظهرت المعارك أن المقاومة تقوم بتنفيذ عملياتها على أساس تخطيط دقيق يَربط مراحل متعددة من الإعداد والتحضير والرصد والتنفيذ، ويَحتاج إلى خبرات وتخصصات عالية ومعرفة بطبيعة العدو وتكتيكاته[٢].

وكانت عودة قوات الاحتلال للتوغل في أماكن سبق أن انسحبت منها بعد أن أعلنت القضاء التام على المقاومة فيها، دليلًا على كذب جيش الاحتلال في حديثه عن تحقيق أهدافه بالقضاء على قدرات المقاومة.

وفي المقابل، يَستنسخ الاحتلال أساليبه الحربية، من خلال القصف الجوي واستهداف المدنيّين بشكل متعمد، لإيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى والجرحى، من خلال استهداف المستشفيات والمباني السكنية والمناطق الآمنة ومراكز وكالة

(١) RT عربي، كمائن الموت.. كتائب القسام توجه رسالة مصورة للجيش الإسرائيلي، ٢٩ يونيو ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، خبير عسكري: عملية تل الهوى تظهر تخطيطا دقيقا وخبرة عالية لدى القسام، ٢٧ يوليو ٢٠٢٤.

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (أونروا)، للضغط على المقاومة وتأليب الشعب الفلسطيني عليها.

وفي انتهاك للقوانين الدولية، يتخذ جيش الاحتلال من المدنيّين والمعتقلين الفلسطينيّين دروعًا بشرية أثناء الاشتباكات، وهو ما أظهرته صور ظهر فيها جنود إسرائيليّون وهم يستخدمون الأسرى الفلسطينيّين كدروع بشرية في غزة، من خلال إجبارهم على البحث عن متفجرات وأنفاق، وتثبيت كاميرات على أجسادهم للتحكم في حركتهم عن بُعد، وإجبار أسير على دخول نفق بعد ربطه بحبل وتثبيت كاميرا على جسده.

كما أظهرت الصور استخدام الجيش لأسير جريح درعًا بشريًّا وإجباره على دخول منازل مدمرة في غزة، وإجبار أسرى آخرين على ارتداء ملابس عسكرية أثناء استخدامهم دروعًا بشرية[1].

المجازر بحق المدنيّين

ارتكبت إسرائيل مجازر كثيرة منذ أن بدأت الحرب في قطاع غزة، من خلال استهداف المدنيّين في المستشفيات والمدارس والمناطق الآهلة بالسكان وخيام النازحين.

كانت أبرز هذه المجازر في يونيو ٢٠٢٤م، في مخيم النصيرات بوسط قطاع غزة، حينما قامت القوات الإسرائيلية بعملية لاستعادة ٤ أسرى أحياءً، بعد مجزرة ارتكبتها قواتها، بمشاركة خلية الرهائن الأمريكية الموجودة في إسرائيل،

(١) وكالة الأناضول، نادي الأسير: استخدام المعتقلين دروعا بشرية "سياسة إسرائيلية ممنهجة"، ١ يوليو ٢٠٢٤.

وسط تكهنات بمساعدات استخباراتية خارجية، واستخدام الرصيف البحري الأمريكي – الذي أقيم على ساحل غزة للإغاثة الإنسانية – في العملية العسكرية، التي أسفرت عن استشهاد أكثر من ٢٧٠ فلسطينيًّا، أغلبهم من الأطفال والنساء وكبار السِّن، وهو ما نفته الولايات المتحدة.

من جانبها، قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن قتل الجيش الإسرائيلي لمئات المدنيّين خلال اقتحام معسكر النصيرات "قد يَصِل إلى حد جرائم الحرب"[١].

رَوَّجت إسرائيل للعملية التي أسفرت عن مجزرة النصيرات على أنها إنجاز كبير، ولكن حجم هذا الإنجاز – على خطورته بالنسبة للمقاومة – تضاءل أمام مقتل ٣ أسرى آخرين وضابط من الوحدة المشاركة في العملية، وظهور إسرائيل في مظهر العاجزة عن القيام بمهام خطيرة ودقيقة دون مساعدة خارجية. هذا بالإضافة إلى أن العملية جزء من معركة ممتدة، يصادف فيها طرفا الصراع حالات من الإخفاق والنجاح، وتحسب نتيجتها على ضوء الأهداف التي يريد كل طرف تحقيقها.

وبعد دخول الحرب في قطاع غزة شهرها العاشر، واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر بحق المدنيّين الفلسطينيّين، متجاهلًا قرارات مجلس الأمن بوقف الحرب، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية. ومن هذه المجازر مجزرة منطقة المواصي الساحلية، بخان يونس، جنوب قطاع غزة.

(١) الشرق، الأمم المتحدة تُلمح إلى ارتكاب إسرائيل "جريمة حرب" في النصيرات، ١١ يونيو ٢٠٢٤.

استشهد في المجزرة المذكورة ٩٠ فلسطينيًّا، وأصيب أكثر من ٣٠٠ آخرون، بعد قصفٍ جوي لبعض الأبنية السكنية، في المنطقة التي حددها الاحتلال من قبل كمنطقةٍ آمنةٍ ودعا المواطنين للانتقال إليها، واستهداف خيام للنازحين وطواقم الدفاع المدني التي وصلت للإنقاذ(١).

كذلك، أسفرت غارة أخرى عن مجزرة ثانية، في نفس اليوم، في مخيم الشاطئ، غرب غزة، راح ضحيتها ١٨ شهيدًا، سقطوا بعد استهدافهم خلال أداء صلاة الظهر في مُصلًّى أقيم على أنقاض مسجدٍ كانت إسرائيل قد هدمته(٢).

أثارت السلطة الفلسطينية حالة من الغضب في أوساط الفلسطينيّين، بعد أن زعم بيان للرئاسة، حول مجزرة المواصي، أن "دولة الاحتلال لا تحتاج إلى مبررات وذرائع لتنفيذ جرائمها بحق شعبنا، إلَّا أنها في الوقت نفسه تستفيد من أيّ ذريعة تجدها لتبرير ما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، بحجّة أنها تدافع عن نفسها، ما يجعل أيّ جهة تقدم الذرائع لها شريكًا في تحمُّل المسؤولية عما يلحق بشعبنا من مآس ونكبات على يد قوات الاحتلال".

اعتبرت السلطة الفلسطينية حركة حماس شريكًا في تحمُّل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية عن استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة بتهربها من الوحدة وتقديم الذرائع لدولة الاحتلال(٣).

---

(١) المركز الفلسطيني للإعلام، ٣٩٠ شهيدا وجريحا بمجزرة مروعة في مواصي خانيونس، ١٣ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٨ شهيدًا بمجزرة إسرائيلية ضد مصلين في مخيم الشاطئ، ١٣ يوليو ٢٠٢٤.

(٣) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية، ١٣ يوليو ٢٠٢٤.

استهجنت حركة حماس بيان السلطة التي أعفت إسرائيل من المسؤولية عن المجازر التي ترتكبها، وسَاوت بين الضحية والجلاد، وأعطت الاحتلال المبرر في ارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني بدلًا من الانحياز التام لهذا الشعب الذي يصمد في وجه آلة القتل الصهيونية.

كذلك أدانت فصائل فلسطينية أخرى تصريحات رئاسة السلطة وبعض القياديّين في حركة فتح، ومنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة المبادرة الوطنية، وحزب الشعب الفلسطيني، الذين اعتبروا التصريحات مسيئة للشعب وتضحياته ومُبرِّرَة لمجزرة الاحتلال.

يُعد موقف السلطة الفلسطينية المخزي من مجزرة المواصي محاولة لابتزاز المقاومة، من خلال مطالبتها بتغليب المصالح الوطنية العليا، المتمثلة – من منظور السلطة – في تنحي المقاومة عن المشهد وترك الساحة للسلطة، بلا توافق وطني، ودون الرجوع للشعب الفلسطيني صاحب الحق في اختيار مَن يُمثله، والمسؤول عن تحديد المسار الذي يرغب في اتباعه للحصول على حقوقه المشروعة، سواءً بالمسار السلمي الذي تريده السلطة أو مسار المقاومة الذي تريده حماس وفصائل المقاومة المسلحة.

كما أن هذا الموقف كان دعوة إلى الاستسلام للاحتلال، من خلال مطالبة المقاومة بنزع الذرائع من يد الاحتلال بغية وقف هذه المذبحة المفتوحة بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما يَعني أن حماس هي المتسببة في المذبحة وليس الاحتلال، وعليها أن تستلم من أجل وقف الحرب، ليتم القضاء عليها، فتدخل السلطة وأجهزتها الأمنية المتعاونة مع إسرائيل على ظهر دبابة إسرائيلية إلى

القطاع، دون انتخابات أو إرادة شعبية، لتحقيق مخطط إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما من الأنظمة العربية حول مستقبل القطاع في اليوم التالي للحرب.

من المجازر أيضًا، مجزرة خان يونس، حيث أدى قصف جوي إلى مجزرة أسفرت عن سقوط ما يقرب من ٧٠ شهيدًا ومئات الجرحى، يضافون إلى أعداد أخرى من الضحايا سقطوا في مجازر عديدة، في المخيم الجديد بالنصيرات، وحي الشيخ رضوان، وأماكن أخرى بالقطاع.

كذلك هناك المجزرة التي نتجت عن قصف خيام النازحين في المواصي بخان يونس، حيث قامت قوات الاحتلال بالإغارة على الخيام بحجَّة استهداف مركز قيادة وسيطرة لحركة حماس، ما أسفر عن استشهاد أكثر من ٤٠ فلسطينيًّا وجرح أكثر من مائة آخرين، غالبيتهم من الأطفال والنساء[١].

استخدمت إسرائيل في هذه المجزرة – التي تُعد جريمة حرب متعمدة – أسلحة أمريكية ثقيلة، في منطقة مكتظة بالسكان الذين انتقلوا إليها بتعليمات إسرائيلية، على خلاف ما تنصُّ عليه القوانين والمعاهدات الدولية والإنسانية.

أظهرت مجزرة المواصي فداحة أزمة النازحين الفلسطينيّين، الذي يتكدسون في مناطق غير مؤهلة لاستقبالهم، ولا تصل إليهم المساعدات الإنسانية، ويضطرون للبقاء في مناطق قاحلة في العراء، في ظروف تفتقد إلى الاحتياجات الأساسية لأدنى درجات الحياة الإنسانية. ثم يتعرضون فوق ذلك كله إلى القصف بأسلحة ثقيلة، قضت على عائلات كاملة.

---

(١) BBC عربي، عشرات القتلى والجرحى في غارة على خيام نازحين في مواصي خان يونس، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

المرحلة الثالثة من الحرب

في ٢٢ يونيو ٢٠٢٤م، ذكرت مصادر إسرائيلية، أن جيش الاحتلال يَعتزم البدء في المرحلة الثالثة من الحرب التي يشنها على قطاع غزة، والتي تتضمن تخفيف العمليات العسكرية، والتحوُّل إلى عمليات محدودة ومركزة، بحسب ما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية.

وأوضحت الهيئة أن المرحلة الثالثة سوف تبدأ بعدما يُنهِي الجيش عملياته في مدينة رفح جنوب القطاع. وأضافت: "مع انتهاء النشاط العسكري في رفح، سوف يواصل الجيش تنفيذ عملياته داخل قطاع غزة بطريقة مختلفة، فيما يُعرَف بالمرحلة (ج) من القتال".

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي قد قال، في يناير ٢٠٢٤م، لصحيفة "وول ستريت جورنال"، إن الجيش سوف ينتقل إلى مرحلة ثالثة "طويلة" من الحرب على القطاع، وإلى ما وصفه بالتحوُّل من "مرحلة المناورة المكثفة في الحرب" إلى "أنواع مختلفة من العمليات الخاصة"[١].

وفي تحليل لصحيفة "نيويورك تايمز"، قالت إن هناك أربع سيناريوهات للمرحلة الثالثة من الحرب بقطاع غزة، وهي:

- القيام بعمليات "أقل حجمًا" في غزة، مع التركيز على عمليات إنقاذ الرهائن.

- حدوث فراغ سلطة في القطاع، بعد الانسحاب وعدم السماح بقيام سلطة حاكمة.

---

(١) الشرق للأخبار، هيئة البث: إسرائيل تعتزم بدء "المرحلة الثالثة" من حرب غزة خلال أيام، ٢٢ يونيو ٢٠٢٤.

- نقل مزيد من القوات التي تقاتل في غزة إلى الشمال لشن هجوم على حزب الله اللبناني.

- استمرار التوتر بين تل‌أبيب وواشنطن بسبب عدم وجود خطة واضحة لحكم القطاع[١].

رأى محللون عسكريون أن حديث الاحتلال عن "المرحلة الثالثة" يؤكد أنه لم يحقق أهداف الحرب التي شنها على قطاع غزة، وأنه إذا كانت العمليات الإسرائيلية الكبرى التي تمَّت بقطاعات كبيرة لم تحقق أهداف الحرب فمِن المنطقي ألَّا تحقق المرحلة الثالثة هذه الأهداف.

وأكد اللواء الإسرائيلي المتقاعد، إسرائيل زيف، أن الحرب في غزة تنتقل إلى أخطر مراحلها، وهي مرحلة تآكل الردع التي تتصف بفقدان المبادرة والسيطرة على الوضع. وأن إسرائيل تتراجع تدريجيًّا من منطقة الحسم والإنجازات إلى منطقة فقدان المبادرة وحرب الاستنزاف. وشكَّك زيف في وجود أهداف عسكرية لما يدور في غزة[٢].

أزمة الجيش الإسرائيلي

مع استمرار الحرب وصمود المقاومة الفلسطينية في المواجهة العسكرية، واجه جيش الاحتلال أزمات متتالية ومتلاحقة، فقد أفادت وسائل إعلام إسرائيلية،

(1) The New York Times, 4 Scenarios for Next Phase in Gaza Waw, 2024-06-24, Link

(٢) الجزيرة، جنرال إسرائيلي متقاعد: الحرب تنتقل الآن إلى أخطر مراحلها، ١٨ يونيو ٢٠٢٤.

في مارس ٢٠٢٤م، بأن الجيش يُعاني من نقص في العدد، ويَحتاج إلى أعداد إضافية، في ظِل كثرة المهام، ورغبة كثيرين في ترك الخدمة العسكرية[١].

وخلال الاشتباكات المسلحة، توالت المقاطع المصورة التي بثتها المقاومة لاستهداف تحشدات جيش الاحتلال، وتدمير دباباته وآليَّاته العسكرية، من مسافات قريبة، وهو ما أكَّد ما ذهب إليه المحللون والخبراء العسكريون من أن خسائر جيش الاحتلال البشرية من قتلى وجرحى أكبر بكثير مما تُعلِن عنه إسرائيل، وذلك من خلال تقدير أعداد الأطقم التي تتواجد داخل الدبابات والآليَّات التي دمرتها المقاومة، والتي وصلت إلى ما يقرب من ١٧٠٠ دبابة وآليَّة بنهاية عام من الحرب.

في هذا السياق، اعترف الجيش الإسرائيلي، لأول مرة، بنقص في الدبابات التي يحتاجها، بعد تضرُّر العديد منها جرَّاء استهدافها خلال حربه على غزة. جاء اعتراف الجيش في ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، في رده على المحكمة العليا، بشأن التماس تقدَّمت به مجندات وضابطات بسلاح المدرعات للاندماج في القوات التي تناور خارج خطوط العدو، بسبب النقص الكبير في الدبابات التي تضرَّرت في الحرب ونقص الذخيرة[٢].

وقد صدرت تقارير تدل على صعوبة المواجهة التي يخوضها الاحتلال في غزة، منها تقرير يذكر أن عشرات من الجنود بجيش الاحتلال يرفضون أوامر

(١) وكالة الأناضول، الجيش الإسرائيلي يطالب عاجلًا بإضافة ٧٥٠٠ جندي لصفوفه، ٠١-٠٣-٢٠٢٤.

(٢) وكالة الأناضول، لأول مرة.. الجيش الإسرائيلي يعترف بنقص في دباباته لتضررها بالحرب، ١٥ يوليو ٢٠٢٤.

الاستعداد لعملية اجتياح مدينة رفح، وأبلغوا قادتهم أنهم "لم يعودوا قادرين على ذلك"، وتقرير آخر يتحدث عن صعوبات نفسية وجسدية كبيرة يُعانِي منها الجنود العائدون من غزة، تصل إلى حد فقدانهم النطق بشكل طبيعي.

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز"، في يوليو ٢٠٢٤م، عن مسؤولين رفيعين أن كبار القادة العسكريّين في إسرائيل يريدون بدء وقف إطلاق نار في غزة، حتى لو أدَّى ذلك إلى إبقاء حركة حماس في السلطة في الوقت الحالي، خشية تآكل طاقة الجيش وذخائره تدريجيًّا في حرب أبدية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر بالجيش الإسرائيلي قولها إن الجيش يعاني من نقص بالذخائر وقطع الغيار والقوات، ويحتاج لوقت من أجل ملء مخازنه. ويعتقد هؤلاء القادة العسكريون أن إبقاء حماس في السلطة لاستعادة المحتجزين يبدو وكأنه الخيار الأقل سوءًا في الوقت الراهن[1].

في هذا السياق، قال قائد اللواء ١٢ الإسرائيلي، هيفري الباز، إن القضاء على كتائب القسَّام ليست مهمة سهلة.

وعَمَّق من أزمة الجيش الإسرائيلي رفض أعداد كبيرة من الضبَّاط والجنود الاستمرار في الخدمة العسكرية، وهو ما يؤكده الإعلام العبري الذي ذكر أن نحو ٩٠٠ ضابط برتب متفاوتة طلبوا بحث إمكانية تحريرهم من عقود الخدمة العسكرية خلال العام الأخير، في حين لم تتجاوز مثل هذه الطلبات سابقًا ١٥٠ ضابطًا. وكانت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قالت إن عشرات جنود الاحتياط يعلنون أنهم لن يعودوا للخدمة العسكرية في غزة حتى لو تعرَّضوا للعقاب.

(1) The New York Times, Israeli Generals, Low on Munitions, Want a Truce in Gaza, 2024-07-02, Link

ويأتي ذلك في وقتٍ ذكرت فيه وسائل إعلام إسرائيلية أن المئات من جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي يغادرون شهريًّا إلى الخارج بدون إبلاغ قادتهم، في ظِل استمرار الحرب على غزة، والتي تتكبد فيها قوات الاحتلال خسائر كبيرة خلال الأشهر الماضية[١].

المقاومة وإعادة بناء القدرات

بعد ١٠ أشهر من الحرب، كشف الإعلام العبري، في يوليو ٢٠٢٤م، أن جيش الاحتلال أجرى تقييمًا للقدرات العسكرية لحركة حماس، تناول مدى قدرتها على اقتحام المستوطنات مجددًا وبناء الأنفاق وشن الهجمات.

وقالت القناة ١٢ العبرية إن جيش الاحتلال اعترف بأن حماس لاتزال قادرة على شن هجوم قرب الحدود، وربما تتمكن من عبورها، مشيرًا إلى أن حماس استطاعت إعادة ترميم نفسها بشكل سريع. وأوضح الجيش أن حالة الأنفاق في المخيمات وسط قطاع غزة تسمح لحماس بتنفيذ هجمات فوق الأرض وتحتها أيضًا.

وأضافت القناة العبرية - نقلًا عن تقييم الجيش - أن "حماس أعادت ترميم العديد من الأنفاق بخان يونس ومصنع للخرسانة ينتج المواد اللازمة لبناء الأنفاق". وأشارت إلى أن أنفاق حماس لا تزال بحالة جيدة في المخيمات الوسطى وفي معظم مدينة رفح وحَيّ الشجاعية[٢].

(١) الجزيرة، مئات الضباط الإسرائيليين يرغبون التخلص من الخدمة العسكرية، ١ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) فلسطين أون لاين، قناة عبرية تكشف تقييمًا "إسرائيليًا" لقدرات حماس العسكرية، ٩ يوليو ٢٠٢٤.

وكانت تقارير عديدة قد ذكرت خلال الفترة الماضية أن حركة حماس تستعيد قوتها، ولا تزال قادرة على ترتيب أوراقها في مواجهة العمليات العسكرية الإسرائيلية، وتجند مئات المقاتلين في قطاع غزة وتدفع لهم رواتبهم، وهو ما ذكرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، التي قالت إن الحركة تمكنت من إعادة ترسيخ وجودها[١].

وقد أكَّدت الحركة ما ورد في تلك التقارير، من خلال تصريحات مسؤوليها، ومنهم المتحدث باسم كتائب القسَّام، أبوعبيدة، الذي قال إن الحركة مستمرة في تجنيد مقاتلين جدد، وكذلك من خلال نشر مقاطع مصورة، تُظهِر جاهزية المقاومة، ومنها المقطع الذي يُظهِر استمرارها في تصنيع الأسلحة، رغم شدة المواجهات العسكرية مع جيش الاحتلال. بالإضافة إلى المقاطع المصورة التي تُظهِر عناصر المقاومة وهي تنصب الكمائن لقوات الاحتلال.

وفي أغسطس ٢٠٢٤م، صدر تقرير أمريكي، اشترك في إعداده "مشروع التهديدات الحرجة" (CTP) التابع لمعهد إنتربرايز ومعهد دراسة الحرب وشبكة CNN، يؤكد أن نصف كتائب القسَّام قد أعادت بناء قدراتها بعد مرور ما يقرب من عشرة أشهر على بداية الحرب في قطاع غزة.

استند التقرير إلى تصريحات عسكرية ولقطات ومقابلات مع خبراء وشهود عيان، في القول بأن حماس استخدمت بشكل فعَّال الموارد المتضائلة على الأرض في مواجهتها لحرب إسرائيل على غزة، وأن "وحدات من كتائب القسَّام عادت الى المناطق الرئيسة بعد معارك ضارية".

---

(١) سكاي نيوز عربية، مصادر إسرائيلية: حماس قادرة على تجنيد المئات ودفع الرواتب، ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

وأكّد التقرير أن "طريقة إسرائيل في الحرب على غزة حفزت حماس على الظهور مجددًا؛ لأنها اعتمدت في هجومها على غزة على حملة قصف قاسية دون خطة لما بعد الحرب".

كما نوَّه التقرير إلى أن "وحدات كتائب القسَّام عادت إلى مناطق القتال الرئيسة، وأعادت ترتيب صفوفها وتجنيد عناصر جديدة، وأن الضربات التي تعرضت لها حماس بما فيها الاغتيالات وعلى رأسها اغتيال إسماعيل هنيَّة تسبب انتكاسة قصيرة المدى، ستعود بعدها أشد بأسًا وأكثر عنفًا".

وفيما يَخص كتائب القسَّام المقاتلة، التي تعتقد إسرائيل أنها ٢٤ كتيبة منتشرة في مختلف أنحاء القطاع، فإن التقرير الأمريكي قال إن ١٦ كتيبة تتواجد في شمال ووسط غزة، وهي المناطق الأكثر استهدافًا في الهجوم الإسرائيلي. ومن بين هذه الكتائب الـ١٦، تمَّ تدمير اثنتين فقط، وتدهورت ٩ كتائب أخرى، ولكنها لا تزال تعمل، في حين أن ٥ كتائب فعَّالة في القتال، وقادرة على تنفيذ مهام ضد القوات الإسرائيلية[١].

رفض جيش الاحتلال ما ورد في التقرير الأمريكي، وزعم أن معظم كتائب حماس تمَّ تفكيكها، ولم تعد قادرة على العمل كإطار عسكري، وقال إن التقرير اعتمد على معلومات غير دقيقة، ويخلق صورة زائفة عن حماس[٢].

وفي تعليقهم على التقرير، اتفق محللون سياسيون وعسكريون على أن الحرب الإسرائيلية على غزة لن تحقق أهدافها الاستراتيجية، وشددوا على فشل الخيار

(١) CNN بالعربي، تحقيق يحلل بيانات تظهر قدرة حماس في غزة؟، ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) موقع المواطن، جيش الاحتلال يعقب على تقرير "شبكة سي إن إن" حول قدرات القسَّام، ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

العسكري وضرورة الذهاب إلى حل دبلوماسي، وأن القسَّام أعادت تنظيم بعض كتائبها، كما أعادت هندسة مسرح الحرب للتركيز على نقاط ضعف جيش الاحتلال عبر القتال من المسافة صفر وعدم البحث عن معركة فاصلة، واستبعد البعض ما أورده التقرير الأمريكي حول تدمير بعض كتائب القسَّام، مستدلين بالقتال المستمر في مختلف مناطق القطاع، ومؤكدين أن كافة الكتائب تعمل ولكن بتفاوت فيما بينها[١].

ولكن هذا لا يَعني أن المقاومة في حالة جيدة بعد كل ما تعرضت له من ضربات. وبغض النظر عن عدم إعلان حركة حماس عن خسائرها، واحتمالية المبالغة في البيانات الإسرائيلية، فإنه ثمَّة مؤشر على تراجع قدرات الحركة وتقلص إمكانياتها بعد عام من الحرب في ظل حصار خانف، وهو أن خسائر إسرائيل في تراجع، بحسب البيانات الرسمية الإسرائيلية.

محاولة اغتيال الضيف

أعلن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، هرتسي هليفي، في ١٤ يوليو، أن قوات الاحتلال هاجمت مجمعًا في خان يونس، تواجد فيه محمد الضيف، القائد العام لكتائب القسَّام، الذراع العسكري لحركة حماس، والذي يتصدر قائمة المطلوبين لدى إسرائيل. وزعم هليفي أن حماس تحاول إخفاء نتيجة الهجوم، وأنهم عثروا على الضيف، وسوف يجدون مَن يليه في الطابور[٢]، في إشارة إلى القيادات التي أعلنت إسرائيل أنها على قوائم الاغتيال منذ ٧ أكتوبر.

(١) الجزيرة، محللون: إسرائيل فشلت إستراتيجيا بغزة وهكذا طورت المقاومة من أدائها، ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) i24 News، قائد الجيش عن محاولة اغتيال الضيف: حماس تحاول إخفاء نتائج الهجوم، ١٤ يوليو ٢٠٢٤.

وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن أن "الضيف" و"رافع سلامة" قائد لواء خان يونس في كتائب القسَّام، كانا هدفًا للغارة الجوية التي تمَّ شنها على مواصي خان يونس، بعد معلومات استخباراتية دقيقة، أفادت بأن الضيف ظهر في فيلا بمنطقة المواصي، تلجأ إليها قيادات من المقاومة للهروب من الظروف الخانقة في الأنفاق[١].

ورجَّح مسؤولون عسكريون إصابة الضيف بجروح خطيرة، في حين أكَّد آخرون أن رافع سلامة قد استشهد في الهجوم الذي استهدف الفيلا المذكورة، التي قِيل إنها إحدى مراكز القيادة السرية.

وكان السفير الأمريكي لدى إسرائيل، جاك لو، قد قال إن هناك مؤشرات تفيد بمقتل قائد الجناح العسكري في حماس محمد الضيف في الغارة التي نفذتها إسرائيل على منطقة المواصي، ولكنه لم يُجزِم بنجاح العملية[٢].

ولكن الجيش الإسرائيلي تراجع لاحقًا عن رواية اغتيال الضيف، ونقلت إذاعة الجيش عن مصادر أمنية إسرائيلية أنه لا توجد معلومات استخباراتية تؤكِّد نجاح محاولة اغتياله.

بدورها، كذَّبت حركة حماس ما وصفته بـ"ادعاءات وأكاذيب" الجيش الإسرائيلي بشأن مقتل الضيف، وقالت إن الهدف من مزاعم الاحتلال هو التغطية على حجم المجزرة المروعة التي ارتكبتها في مواصي خان يونس.

---

(١) سكاي نيوز عربية، سر "الفيلا" وخنقة النفق.. تفاصيل مثيرة لمحاولة اغتيال الضيف، ١٥ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) سكاي نيوز عربية، السفير الأميركي لدى إسرائيل: مؤشرات على مقتل محمد الضيف، ١٥ يوليو ٢٠٢٤.

ولكن وسائل إعلام نقلت عن مصادر وصفتها بالمطلعة في حركة حماس أن "رافع سلامة" قد تمَّت تصفيته[١]، ليكون ثالث قائد لواء في كتائب القسَّام تتم تصفيته بعد اغتيال أيمن نوفل قائد لواء المنطقة الوسطى، وأحمد الغندور قائد لواء الشمال.

بعد أكثر من أسبوعين، ادَّعى جيش الاحتلال، في الأول من أغسطس ٢٠٢٤م، أنه تأكَّد "استخباريًّا" من اغتيال الضيف.

نفت حماس اغتيال محمد الضيف بعد مجزرة المواصي، وقالت إن إسرائيل زعمت اغتياله لتبرر ارتكاب المجزرة، ثم علقت على تأكيد إسرائيل اغتياله، على لسان عزت الرشق، القيادي بالحركة، الذي قال إن "تأكيد أو نفي استشهاد أي من قيادات القسَّام هو شأن قيادة كتائب القسَّام وقيادة الحركة"[٢].

والحقيقة أن تصريح عزت الرشق لا ينفي اغتيال الضيف، ولكنه لا يؤكد سلامته أيضًا، ويترك الباب مفتوحًا لاستنتاج أنه ربما اغتيل بالفعل.

استشهاد يحيى السِّنوار

استشهد يحيى السِّنوار، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، في مواجهة عسكرية، وبعد تبادل إطلاق نار في رفح، جنوب قطاع غزة.

وبحسب الرواية الإسرائيلية، فإن قوات الاحتلال رصدت ٣ أشخاص أول في حيّ تل السلطان غربي مدينة رفح، فبادرت للاشتباك مع هؤلاء الأشخاص دون أن

(١) الشرق الأوسط، مصادر من حماس: العملية في خان يونس أدت لمقتل رافع سلامة، ١٣ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) RT عربي، أول تعليق من حماس حول إعلان إسرائيل مقتل محمد الضيف، ١ أغسطس ٢٠٢٤.

تتمكن من تحديد هوياتهم، في حين لجأ أحدهم – تبين لاحقًا أنه السِّنوار – بمفرده إلى أحد المباني، قبل أن تمسح طائرة مسيّرة إسرائيلية المنطقة. وأوضحت الصور التي نشرها جيش الاحتلال، أن السِّنوار كان ملثمًا ومسلحًا ويَرتدي بزة عسكرية، وألقى لوحًا خشبيًّا نحو مسيّرة إسرائيلية دخلت إلى المبنى، قبل أن يتم استهدافه بإطلاق قذيفة دبابة.

أسقطت مشاهد استشهاد السِّنوار التي بثها الاحتلال السردية الإسرائيلية بأنه كان يحتمي بالأسرى المحتجزين، أو يختبئ بالأنفاق، وذلك بعد أن ظهر بزيه العسكري، وهو يقاتل إلى آخر لحظة في حياته، متنقلا بين محاور الاستباك في قطاع غزة. إضافة إلى أن اغتياله جاء بمحض الصدفة، "مما يعني وجود عمى تكتيكي واستخباراتي"[١].

ثمة خلاف بين المتابعين والمحللين في أثر استشهاد السِّنوار على حركة حماس، فمنهم من يرى أن الأثر النفسي الذي سوف يتركه استشهاد السِّنوار على مقاتلي الحركة مؤقت، وأن جسد الحركة لا يقوم على فرد، بل تُتّخذُ القرارات بشكل جماعي، مؤكدًا أنّ "حماس" قادرة على إعادة بناء نفسها، حيث سيتم قريبًا انتخاب بديلًا للسنوار، بينما ستُترك الإدارة الميدانية لحرب غزة لشخص آخر[٢].

ومنهم من يرى أن الحركة تحتاج إلى وقت طويل للتعافى وتملأ الفراغات، بعد مقتل قيادات الصف الأول والثاني، وصولًا إلى السِّنوار بما يمثله من قيمة رمزية، وبدوره المؤثر في القيادتين العسكرية والسياسية. وأن الحركة يمكن أن تمر بفترة

(١) الجزيرة، آخر لحظات السنوار قبيل استشهاده، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤.
(٢) جادة إيران، كيف سيؤثر اغتيال السنوار على "حماس"؟، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤.

تشتت واضطراب، الأمر الذي يمكن أن يعطل المفاوضات وينذر بحرب استنزاف طويلة الأمد[١].

وعلى الجانب الإسرائيلي، ثمة تكهنات بأنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تعتبر قتلها للسِّنوار فرصة للظهور في مظهر المنتصر، ما يمكنها من مطالبة الوسطاء بالعودة إلى مفاوضات بشأن الأسرى، خاصة أن هناك توقعات بدعم أحزاب إسرائيلية لأي صفقة تبادل أسرى مع حماس، في ظل اعتقاد بأن الوقت قد حان للذهاب قدمًا في هذا الاتجاه[٢].

(١) الحرة، ماذا يعني مقتل السنوار لحماس وإسرائيل؟، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤.
(٢) الجزيرة، من سرب صورة جثة السنوار؟، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤.

تهجير سكان قطاع غزة

ارتبطت عملية "طوفان الأقصى" بالحديث عن تهجير الفلسطينيّين من سكان قطاع غزة، وهو ما طرح السؤال عن إمكانية تهجير الغزاويّين إذا فتحت لهم الحدود.

يواجه سكان القطاع حرب إبادة، وحصارًا شاملًا، وتدميرًا للمنازل والمرافق والبنية التحتية لم يشهدوا له مثيلًا من قبل. ولهذا، كان من المتوقع أن يقبل عدد من سكان القطاع بالنزوح إلى سيناء إذا فتحت لهم المعابر، للإقامة في مخيمات أو مدن، إلى أن تنتهي الحرب وتتحسَّن الأوضاع في القطاع، خاصة أنه لا يمكن القول إن جميع السكان في غزة يؤيدون المقاومة الفلسطينية، أو حماس بشكل خاص.

وكان من المتوقع أيضًا أن المقاومة لن تقف في وجه الراغبين في النزوح؛ لأن منعهم موقف لا يمكن قبوله أخلاقيًّا، حتى إن كان يضر بالقضية الفلسطينية، وسوف تُتَّهم الحركة حينها بأنها تريد اتخاذ المواطنين المدنيّين دروعًا بشرية في مواجهتها لإسرائيل، الأمر الذي سوف يُستغل في التشهير بحركة حماس من جانب الحكومات العربية المُطبّعة والمعادية للتيار الإسلامي، ومن الغرب أيضًا، وتحميل الحركة نتيجة ما يمكن أن يتعرَّض له المدنيون من مجازر، ولن يلتفت أحد إلى ما تفعله إسرائيل.

وقد يقال إن خروج الفلسطينيّين من قطاع غزة لن يضر القضية الفلسطينية؛ لأنهم سوف يعودون مرة أخرى، كما حدث في عام ٢٠٠٨م، حينما اخترقوا الحدود المصرية، لكسر الحصار، ودخلوا إلى سيناء، واشتروا احتياجاتهم، ثم عادوا إلى القطاع.

ولكن الأمر مختلف هذه المرة؛ لأن الفلسطينيّين لا توجد لديهم منازل يعودون إليها الآن، وبالتالي سوف يكونوا نواة لمخيمات جديدة في سيناء، أو بؤر سكنية مثل المخيمات في لبنان. وبطول الوقت ومعارضة إسرائيل وتواطؤ حكومات عربية، سوف يتحول وضعهم من وضع مؤقت إلى وضع دائم.

التهجير وإعادة التوطين

أعادت عملية طوفان الأقصى "صفقة القرن" إلى المشهد مرة أخرى، بعد أن طالب وزراء وقادة إسرائيليون الفلسطينيّين في قطاع غزة بالنزوح إلى سيناء، لأنه سيجرى إبادة القطاع.

وفي ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣م، أكدت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن مصر تتعرَّض لضغوط شديدة لاستقبال لاجئين من غزة، وأن الرئيس الأمريكي جو بايدن يضغط على النظام المصري لقبول التهجير، وأن دولًا خليجية أغرتها ماليًّا، لكن السيسي يتخوف من رد الفعل الداخلي. وأكدت الصحيفة أن هناك استعدادات لقبول نازحين في مدينتي رفح والشيخ زويد[١].

ثم كشف معهد "مسغاف" الإسرائيلي لبحوث الأمن القومي وللاستراتيجية الصهيونية، تفاصيل لخطة إسرائيلية لتهجير كافة سكان قطاع غزة وتوطينهم داخل مصر، وحتى في مناطق بالقاهرة، مقابل مساعدات اقتصادية وُصِفت بأنها غير مسبوقة، وتأتي في ظل فرصة دولية وإقليمية مواتية[٢].

(١) الاستقلال، تفويض أم تفريط.. لماذا دعا السيسي المصريين للتظاهر ضد التهجير؟، ٢١-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/CmUiJ

(٢) يورو نيوز، الأرض مقابل حوافز اقتصادية، ٢٣-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/GxaT9

رفض السيسي بشكل واضح نزوح الفلسطينيّين إلى سيناء وتوطينهم فيها، وطالب الشعب المصري بالخروج لتفويضه في التعامل مع قضية التوطين.

ولكن تاريخ النظام في التفريط في الأراضي المصرية، وتنازله عن تيران وصنافير للسعودية من قبل، ووجود استعدادات داخل سيناء يُعتقد أنها لاستقبال نازحين، والأزمة الاقتصادية التي لا يبدو لها حل حتى الآن، ويمكن الخروج منها بإسقاط الديون أو تقديم المساعدات المالية، كلها أمور جعلت المراقبين للشأن المصري ينظرون بعين الريبة إلى هذا الرفض العلني.

ولهذا، فنحن أمام تفسيرين لهذا الرفض، وهما:

– أن السيسي يسجل موقفه الرافض، لينفي عن نفسه التفريط في الأرض، خاصة أن هذا التفريط لن يمر بسهولة، بعد أن فرط في جزيرتي تيران وصنافير للسعودية. وكما أخرج السيسي مظاهرات تفويض، يمكن أن يُخرِج مظاهرات أخرى، تطالبه بفتح المعابر للفلسطينيّين لأسباب إنسانية، وعندها سوف يتم النزوح والتوطين نزولًا على الإرادة الشعبية.

– أن السيسي يواجه رفضًا من الجيش والمؤسسات المخابراتية والأمنية لتوطين الفلسطينيّين في سيناء، ولا يستطيع أن يتجاهل هذا الرفض. خاصة أن التوطين ينقل التهديد الأمني الإسرائيلي إلى حدود مصر مباشرة، بعد احتلال غزة أو تفريغها من سكانها، وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية.

وقد تأتي تطورات الحرب بأحداث تجبر الرافضين في الجيش والأجهزة الأمنية لنزوح الفلسطينيّين وتوطينهم في سيناء على تغيير موقفهم، وتوفر للسيسي الفرصة لتنفيذ عملية التهجير والحصول على مقابل يخرجه من أزمته الاقتصادية ويقوي

علاقته بإسرائيل والقوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كأن تؤدي الكارثة الإنسانية الكبرى إلى دفع أعداد كبيرة من سكان القطاع إلى اجتياز الحدود المصرية.

مصر والاستعداد للتهجير

كانت تقارير قد أفادت بأن مصر تقوم ببناء منطقة عازلة بعرض أميال على طول حدودها مع قطاع غزة، كجزءٍ من خطة طوارئ في حالة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيّين إلى مصر[١]، وهو ما يمكن اعتباره استعدادًا من القاهرة للأمر الواقع – إن لم يكن هذا الاستعداد في إطار اتفاق مع تل أبيب – لعملية نزوح لا مفر منها أمام الفلسطينيّين.

من جانبها، نفت مصر على لسان وزير الخارجية، سامح شكري، أن تكون بصدد اتخاذ خطوات لإقامة منطقة عازلة، أو معسكرات للاجئين محتملين من قطاع غزة.

وهذا النفي لا يَعني نفي إمكانية التهجير، ولا نفي قبول النظام المصري بالأمر الواقع، حينما يجد نفسه أمام تدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيّين الذين سوف يبحثون عن ملاذ آمن. وحينها سوف تبرر الحكومة المصرية قبولها بالتهجير بأنها أمام أمر واقع، وأنها سوف تفتح لهم الحدود أو تتجاوز عن عبورهم الحدود لدواع إنسانية.

يجب النظر إلى دور النظام المصري والجيش في ملف التهجير على أنه شريك أصيل في تنفيذه، حيث ساهمت العمليات التي نفذها الجيش المصري منذ ٢٠١٣

(١) CNN بالعربية، بعد تقارير عن بناء منطقة عازلة.. غالانت يعلق، ١٦-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/vvZdU9r

وحتى ٢٠٢١م، بداية من تهجير السيناويّين وهدم الأنفاق وحتى بناء الأسوار، في صناعة مربع أمني كبير مفرغ يتحكم الجيش في الحركة فيه ويسهل عليه مراقبة الحدود مع قطاع غزة والتحكم بها من خلاله.

ويتقاطع هذا الأمر مع رؤية إسرائيل وأمريكا في المشاريع التي أعلن عنها بشكل لافت وغير رسمي بعد حرب غزة ٢٠٠٨م. وبمراجعة مشروع صفقة القرن الذي أعلن عنه ترامب في ٢٠١٦، نجد تقاطعًا كبيرًا بين ما نفذه السيسي ونظامه ورؤية ومشروع صفقة القرن من حيث الموقع الجغرافي والمشاريع التي أعلن عنها من قبل نظام السيسي وحكومته.

وبتحليل خطاب السيسي في المؤتمر الصحفي مع المستشار الألماني، أولاف شولتز، في أكتوبر ٢٠٢٣م، نجد أن رؤية السيسي تتلخص في أنه متفق مع الغرب وإسرائيل في محاربة حماس وجماعات المقاومة المسلحة، لكنه يختلف معهم في الأسلوب والإدارة وفي كيفية تهجير سكان غزة، حيث لا يرغب في أن تنعكس بشكل سلبي أمنيًّا بعد استقرارها وقضائه على الجماعات المسلحة. وهو ما يجعله شريكًا معهم في الرؤية ومختلفًا معهم في الطرح.

كما أن الخطابات المتضاربة في الإعلام المحلي التابع للأجهزة الأمنية واللجان على مواقع التواصل الاجتماعي تصنع إرباكًا في الرأي العام، بجانب المظاهرات المنظمة من قبل الأجهزة الأمنية سواء مع المعارضة الشكلية في الداخل أو من خلال الأحزاب التابعة للنظام، ما يصنع إرباكًا متعمدًا يجعل الشارع الداخلي يؤول الخطاب والحركة بأوجه مختلفة.

ومع ذلك فإن التعاطي مع مسألة دخول المساعدات تكشف بشكل واضح ميل السيسي للسياسة الأمريكية والإسرائيلية من حيث التوجه العام. والحجة بعدم وجود إطار قانوني منظم لمسألة إدارة المعبر منذ ٢٠٠٧م بعد انسحاب البعثة الأوروبية مع سيطرة حماس على قطاع غزة. حيث الأمر يخضع للإرادة وليس للإطار القانوني. وقد يستخدم السيسي مسألة المساعدات كمدخل إنساني في تنفيذ مشروع التهجير بشكل يكون مقبولًا شعبيًّا.

اجتياح مدينة رفح

كان أبرز تطورات الحرب في قطاع غزة هو توعُّد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بنقل العمليات العسكرية من خان يونس إلى مدينة رفح، في جنوب قطاع غزة، والتي تؤوي قرابة مليون ومائتي ألف من النازحين.

أثارت نوايا الجيش الإسرائيلي مخاوف النازحين في رفح، الذين عانوا وما زالوا يعانون من مشاكل النزوح في ظِل نقص مقومات الحياة، وشح المياه، والغذاء، والقصف، والأجواء الباردة. ولم يَعد أمام هؤلاء النازحين خيارات في حالة دخول الإسرائيليّين إلى رفح سوى التوجُّه إلى خان يونس التي تدور بها معارك ضارية، أو مصر التي تغلق في وجههم معبر رفح، أو البحر.

ظلت إسرائيل تؤكد على أنها عازمة على اجتياح منطقة رفح، لسَحْق ما تبقى من كتائب حركة المقاومة الإسلامية. وأكَّد نتنياهو أنه لا يمكن تحقيق أهداف الحرب في غزة في ظِل الإبقاء على ٤ كتائب لحماس في رفح، وأن الدعوات لعدم اجتياح رفح هي دعوات لخسارة الحرب.

ولعل أخطر ما ورد في تصريحات نتنياهو حول رفح هو إشارته إلى أن إسرائيل تعتزم السماح بـ"المرور الآمن" للمواطنين، حتى يتمكنوا من مغادرة المنطقة[1]، دون ذكر الوجهة التي قد يذهبون إليها؛ فمنطقة خان يونس منطقة اشتباكات، ولا يمكن العودة إلى شمال غزة المدمر والمغلق، وبهذا لا توجد وجهة أخرى غير الحدود المصرية لدخول سيناء.

---

(١) الجزيرة، نتنياهو: عدم التحرك في رفح يعني خسارة الحرب، ١١-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/H4F4b55

هذا في الوقت الذي كان يَرى فيه وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن تعميق العملية العسكرية ووصولها إلى رفح من شأنه أن يُقرِّب إسرائيل مما وصفه بأنه "اتفاق واقعي" لتبادل الأسرى، في إشارة إلى إمكانية الضغط على المقاومة وإجبارها على الموافقة على التراجع عن شروطها للهدنة وصفقة الأسرى.

الموقف الإقليمي والدولي

من جانبها، حذرت حركة حماس من أن أي هجوم إسرائيلي على رفح سوف ينسف المفاوضات الجارية بشأن صفقة تبادل الأسرى.

أما عن موقف مصر من اجتياح منطقة رفح، ودخول الجيش الإسرائيلي إلى منطقة الحدود، فقد ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أن مصر هددت إسرائيل، بتعليق العمل بمعاهدة السلام الثنائية في حال قام جيشها بالتحرك عسكريًّا في منطقة رفح، جنوبي قطاع غزة.

ووفقًا للهيئة، فإن العملية البرية في رفح تقرر أن تبدأ بعد استيفاء شرطين، لطمأنة مصر والولايات المتحدة، وهما إخلاء واسع النطاق للمواطنين من رفح ومحيطها، واتفاق بين إسرائيل ومصر بشأن نشاط الجيش الإسرائيلي ضد الأنفاق في محور فيلادلفيا[1].

ولم ترفض الولايات المتحدة عملية اجتياح رفح من حيث المبدأ، ولكنها كانت ترغب في خطة قابلة للتنفيذ، وتضمن عدم وقوع عدد كبير من القتلى في صفوف المدنيّين، وهذا في إطار ما أعلنه البيت الأبيض من أنه لا يَدعم الوقف الكامل والعام لإطلاق النار بغزة في الوقت الراهن؛ لأن الأزمة لن تنتهي قبل إطلاق

(١) TRT غربي، الاحتلال يدرس إجلاء الفلسطينيين من رفح، ١١-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/3mwYLU8

حماس سراح "الرهائن" الإسرائيليّين جميعًا، وأن هناك أهدافًا عسكرية مشروعة للإسرائيليّين في رفح[١].

توالت التحذرات الإقليمية والدولية من العواقب الكارثية للهجوم على رفح، والذي يمكن أن يؤدي إلى إبادة جماعية، بحسب توصيف "منظمة العفو الدولية" للنتيجة المتوقعة من مثل هذا الهجوم.

وأمميًّا، حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أن العالم سوف يدخل "حقبة الفوضى"، بسبب الانقسامات داخل مجلس الأمن، وأن الهجوم على رفح سوف تكون له عواقب إقليمية خطيرة. وطالب بوقف إنساني فوري لإطلاق النار والإفراج عن جميع "الرهائن".

ورغم التحذيرات، بدأت إسرائيل في زيادة عمليات القصف لرفح، وبدأت المدينة تشهد سقوط شهداء وجرحى في مجازر بدا أنها سوف تكون تدريجية وتصاعدية في نتائجها، حتى يَتعوَّد الرأي العام العالمي على هذه العمليات وما تُسفِر عنه من سقوط ضحايا، قبل أن يبدأ بعدها جيش الاحتلال في الهجوم الأوسع[٢].

تعاون أمريكي وتراجع مصري

استمر التعاون الإسرائيلي الأمريكي من أجل إتمام الاجتياح بصورة تحقق الهدف المشترك للطرفين، وهو القضاء على قدرات حماس، دون إحراج الإدارة الأمريكية بسبب الضحايا المدنيّين الذين يمكن أن يسقطوا في هذا الاجتياح.

---

(١) الغد، البيت الأبيض: علينا أن نقبل احتمال وفاة بعض المحتجزين في غزة، ١٢-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/lW1Z8Ww

(٢) الجزيرة، رفح الملجأ الأخير للمدنيين تحت القصف، ١٢-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/w1y3WtU

وقد أفاد الإعلام العبري، أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل السماح لجنرالات أمريكيّين بالمشاركة في صياغة خطط عمليات في رفح جنوبي قطاع غزة، وذلك عقب تحذيرات دولية للاحتلال بشأن المدنيّين. هذا في الوقت الذي يتواجد فيه فريق أمريكي على الأرض، للمساعدة في الاستخبارات والتخطيط.

وكان رأي الخبراء الأمريكيّين هو أن الاجتياح يجب أن يتم ضمن تصوُّر يقوم على محاصرة رفح وعزلها، وتأمين الحدود مع مصر، وتنفيذ عمليات محددة وموضعية داخل المدينة بناءً على معلومات استخباراتية سوف تتوفر بعد اجتياح المنطقة.

أما الخطة الإسرائيلية المُعلَنة فكانت تعتمد على أسلوب الإزاحة، عبر تقسيم رفح إلى مربعات مرقمة، بحيث يتم اجتياح مربع تلو الآخر، بما يدفع الموجودين فيه للتحرُّك بعيدًا عنه، وبالتحديد نحو خان يونس، ومنطقة المواصي[1].

أمَّا فيما يتعلق بالموقف المصري من اجتياح رفح الملاصقة للحدود المصرية، فثمَّة مؤشر على تفهم مصري للاجتياح، وقناعة بحتمية هذه العملية العسكرية، وهو انخفاض حدة التصريحات الرسمية المصرية التي سبق تصديرها للجانب الإسرائيلي، بضرورة تجنب الخطوط الحمراء، والحفاظ على بنود اتفاقية السلام، خاصَّة أن العملية تعد انتهاكًا لمعاهدة "كامب ديفيد" في حالة إعادة احتلال إسرائيل محور فلادلفيا الحدودي.

يُفسِّر البعض تراجع الموقف المصري بالرغبة في إرضاء الإدارة الأمريكية التي أعلنت تقبلها لخطة بنيامين نتنياهو بشأن العملية العسكرية في رفح في مقابل عدم تنفيذه هجومًا واسعًا ضد إيران، ومراعاة الجوانب الإنسانية.

(١) i24news، تحليل: في مصر.. تحول اقتحام رفح من أحمر لأخضر، ٢٣-٠٤-٢٠٢٤.

إجلاء مدنيّين فلسطينيين

رغم التحذيرات الدولية من تداعيات تنفيذ عملية عسكرية في مدينة رفح، إلَّا أن الجيش الإسرائيلي ضغط عسكريًّا على المدينة، وهَدَّد باجتياحها إذا لم يَجرِ التوصل لصفقة تبادل.

وبدأت إسرائيل بالفعل حربها على رفح، وذلك من خلال قصف تدرجي متصاعد للمنازل التي تسقط فوق رؤوس سكانها، وتدمير مربعات سكنية بأكملها، وبالتالي فرضت على المدنيّين الموت تحت القصف، أو النزوح المتدرج من المكان. وبذلك أمكن لإسرائيل أن تتخلص من الضغوط الخارجية التي كان يمكن أن تواجهها في حالة مفاجأة العالم بالهجوم الشامل.

وعلى الأرض، نشرت إسرائيل تعزيزات عسكرية شملت مدفعية وناقلات جند مدرعة حول قطاع غزة، وتمَّ استدعاء لواءين من قوات الاحتياط، وأعلن جيش الاحتلال بدء عملية إجلاء "محدودة النطاق"، تشمل مائة ألف من المدنيّين الفلسطينيّين في مدينة رفح، إلى "مناطق إنسانية موسعة"، على حد وصف الجيش.

وأوضح بيان للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، أن نقل الفلسطينيّين من مدينة رفح يُهدِّد بتعريضهم لمزيدٍ من الخطر والبؤس؛ لأنه لا يوجد موقع خارج المدينة تتوفر فيه بنية تحتية ومقومات استضافة للمحتمين بها، وأن ذلك يمكن أن يصل إلى مستوى جريمة حرب[١].

---

(١) الشرق الأوسط، الأمم المتحدة: أوامر إسرائيل بنقل الفلسطينيين من رفح غير إنسانية، ٠٦-٠٥-٢٠٢٤.

هذا بالإضافة إلى أن إخراج سكان رفح سوف يؤدي إلى تعطيل كبير في توزيع المساعدات الإنسانية على سكان المدينة والنازحين إليها، والذين يبلغ عددهم حوالي ١,٥ مليون نسمة، لا يتضح كيف يمكن لهم أن يقيموا في المنطقة التي حددها الإسرائيليون.

الحصار والاجتياح التدريجي

رغم التحذيرات الدولية، وَسَّع جيش الاحتلال نطاق عملياته العسكرية شرقي رفح، ودعا سكان أحياء أخرى إلى النزوح باتجاه منطقة المواصي (بين رفح وخان يونس)، بذريعة وجود نشاط عسكري لحركة حماس.

وفي ١٤ مايو ٢٠٢٤م، نُقل عن مسؤولين أمريكيّين أن إسرائيل حشدت ما يكفي من القوات على أطراف رفح للمضي قدمًا في اجتياح واسع للمدينة خلال أيام.

وسعت إسرائيل إلى إطباق الحصار شيئًا فشيئًا على رفح، من خلال حشد القوات، فالدبابات على الأرض باتت تغلق معظم الطرقات المؤدية لمخيم رفح في محاولة على ما يبدو لحصاره وتضييق الخناق على المدينة، تمهيدًا لاجتياح بري أوسع.

وفي إطار الاستعداد لتوسيع الهجوم على مدينة رفح، دفع جيش الاحتلال بلواء إضافي من "القوات الخاصة" (الكوماندوز) إلى المدينة[١].

وفي خطوة تدل على الإصرار على التصعيد، أعلن جيش الاحتلال عن تقدمه في عمق رفح واحتلال ثلثي محور فيلادلفيا، في ٢٠ مايو، تزامنًا مع مقتل الرئيس الإيراني، فيما بَدا أنه تصعيد إسرائيلي لافت يهدف إلى "اقتناص الفرصة".

---

(١) الشرق، الجيش الإسرائيلي يدفع بلواء إضافي إلى رفح استعداداً لتوسيع الهجوم، ١٦ مايو ٢٠٢٤.

هذه الخطوة أثارت تكهنات واسعة بوجود نوايا إسرائيلية مبيتة لاستغلال انشغال العالم بالحدث الإيراني من أجل تحقيق خططها في بدء عملية السيطرة الكاملة على رفح[١].

وقد نقلت وكالة "أسوشيتدبرس" عن مسؤول أمريكي كبير أن إسرائيل عالجت العديد من مخاوف الرئيس بايدن بشأن خطة تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في مدينة رفح، وأنها أحدثت تغييرات في خططها بشكل يبدو أنه يتعامل مع المخاوف بشأن تعميق العملية[٢]. وهو ما يمكن اعتباره موافقة أمريكية على الاجتياح الكامل للمدينة.

واجهت المقاومة توسع إسرائيل في اجتياح مدينة رفح بالاشتباكات والهجمات المتتالية التي نفذها مقاتلون من حماس والجهاد وفصائل أخرى، في محاولة لإرباك المشهد وتعطل عملية الاجتياح الشامل.

وشهدت محاور التقدُّم برفح اشتباكات عنيفة بين المقاومة وقوات الاحتلال، قامت فيها المقاومة بعمليات نوعية، مثل التفخيخ والتفجير وتلغيم محاور التقدُّم، ما أدَّى إلى الإيقاع بعدد من الإسرائيليّين في عمليات عديدة بين قتيل وجريح.

توسيع عملية الاجتياح

وَسَّعَت إسرائيل من عمليتها العسكرية في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، والتي تصفها بالـ"محدودة"، على الرغم من قرار محكمة العدل الدولية والإدانات العالمية.

---

(١) الخليج الآن، هل تستغل إسرائيل انشغال العالم بمقتل "رئيسي" لـ"اجتياح" رفح؟، ٢١ مايو ٢٠٢٤.

(2) Wtop news, Israel has addressed many Biden concerns over Rafah operation, 2024-05-21, Link

وفي هذا السياق، دفع جيش الاحتلال بلواء جديد لينضم إلى ٥ ألوية أخرى تقاتل في رفح، ووصلت إلى وسط المدينة، وهو ما يدل على اتساع رقعة الاشتباكات بين الاحتلال والمقاومة.

ووَسَّع الجيش الإسرائيلي توغله في مدينة رفح، وتقدَّمت آليَّاته العسكرية إلى مناطق عديدة في وسط المدينة، في ظِل قصف جوي ومدفعي عنيف، استهدف منازل السكان، وأدَّى إلى وقوع مجازر سقط فيها مئات الشهداء والجرحى.

ومع توسع العملية العسكرية، استمرت المجازر الإسرائيلية، التي شهدت إحداها مقتل عشرات المدنيّين، في قصف جوي لخيام نازحين بالقرب من مقر للأمم المتحدة[١].

الوضع الإنساني

على المستوى الإنساني، تعيش رفح كارثة إنسانية حقيقية، مع استمرار العملية العسكرية البرية وإغلاق المعابر ومنع إدخال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية.

وتحولت المدينة بأكملها إلى منطقة عمليات عسكرية مع اتساع رقعة التوغل البري الإسرائيلي، واستهداف المدنيّين، من خلال تدمير مربعات سكنية كاملة بالمدينة، وقصف النازحين في الخيام، وتدمير المنظومة الطبية[٢].

---

(١) الشرق، "مجزرة بشعة".. عشرات الضحايا بقصف إسرائيلي على خيام نازحين في رفح، ٢٧ مايو ٢٠٢٤.

(٢) الشرق للأخبار، الجيش الإسرائيلي يكثف القصف بأنحاء غزة وسط احتدام المعارك في رفح، ٢١ يونيو ٢٠٢٤.

وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا" قد أفادت بأن رفح شهدت فرار نحو مليون فلسطيني منذ بداية الاجتياح الإسرائيلي للمدينة، رغم عدم وجود مكان آمن يذهبون إليه، وسط قصف جوي ونقص في الغذاء والمياه وصعوبة في تقديم المساعدة لهم.

ورغم المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون في رفح، والظروف الصعبة التي تحارب فيها المقاومة الفلسطينية، إلَّا أن المدينة أصبحت مأزقًا للاحتلال الإسرائيلي وحكومة نتنياهو الذي يصر على مواصلة الحرب لتحقيق "النصر الكامل" وتحرير الأسرى والقضاء على حركة حماس.

رفح النقطة الأخيرة

بعد أن وصل الجيش الإسرائيل إلى آخر نقطة جغرافية في قطاع غزة، وهي مدينة رفح في الجنوب، وإلى آخر مراحل عمليته العسكرية وهي القضاء على ما تبقى من مقاتلي حماس، بحسب البيانات الرسمية الإسرائيلية، صار نتياهو ومِن ورائه حكومته اليمينية المتطرفة في مأزق كبير بعد أن تورطوا في رفح، لأسباب عديدة، منها:

- زيادة الانتقادات العالمية من حلفاء إسرائيل وأعدائها على السواء، وتراجع التحالف المؤيد لها، بسبب المجازر التي ترتكبها بحق المدنيّين.

- تحول إسرائيل إلى دولة خارجة على إرادة المجتمع الدولي ومنتهكة للقوانين الدولية، بسبب عدم انصياعها لقرارات محكمة العدل الدولية بشأن مدينة رفح.

- فقدان آخر ورقة ضغط يمكن استخدامها في المفاوضات مع حركة حماس من أجل استعادة الأسرى، وهى التهديد باجتياح رفح.

– عدم تحقيق "الانتصار الكامل"، وصمود المقاومة في رفح، وقيامها بعمليات في أماكن من المفترض أنه تمَّ القضاء عليها فيها، مثل شمال غزة.

– عدم تحرير باقي الأسرى، وتفاقم الأزمة الداخلية بسبب عدم استعادتهم، وتزايد الدعوات المطالبة بإنهاء الحرب ورحيل الحكومة المتطرفة.

– عدم وجود استراتيجية إسرائيلية لما بعد احتلال رفح والسيطرة على المعبر الحدودى مع مصر، خاصَّة أنه لا توجد جهة فلسطينية أو إقليمية ترغب في إدارة المعبر تحت سيطرة إسرائيلية.

لم يَعد لإسرائيل مجال للتحرُّك بعد رفح، جغرافيًّا وعسكريًّا وسياسيًّا بحجَّة مطارة حركة حماس والقضاء عليها، وإمَّا أن تبقى في رفح، وتواصل احتلال المعبر، وترتكب جرائم في حق المدنيّين، وتمنع عنهم المساعدات، فتقف في وجه العالم وتتحدى المحاكم والمنظمات الدولية، أو تنسحب من المدينة دون تحقيق الأهداف، لتواجه حكومتها المتطرفة الشعبَ الذي سوف يحاسبها على إدارتها للحرب وفشلها في تحقيق الأهداف.

لم يحقق الجيش الإسرائيلي هدفه من دخول رفح حتى الآن، وهو استعادة الأسرى. ويَرى محللون أن الواقع العسكري في مدينة رفح لا يعدو أن يكون محاولة لكسب الوقت من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من أجل تحقيق مصالح سياسية خاصَّة أو مصالح تتعلق باليمين المتطرف في إسرائيل، وأن قوات الاحتلال لن تتمكن من مواجهة العقد القتالية في رفح وتحقيق أهدافها[1].

(١) الجزيرة، الدويري: إسرائيل تبحث عن جثث أسراها في رفح وقوتها لا تكفي لاحتلال المدينة، ٤ يونيو ٢٠٢٤.

معبر رفح ومحور فلادلفيا

إغلاق معبر رفح

منذ بداية الحرب، عملت إسرائيل على إبقاء معبر رفح مغلقًا، لمحاصرة قطاع غزة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية إلى الشعب الفلسطيني بالقطاع، لتشديد الضغط على الحاضنة الشعبية للمقاومة، عبر ممارسة حرب تجويع ضدهم، ولمنع المقاومة من استغلال المنطقة الحدودية.

شاركت مصر في إغلاق المعبر منذ البداية، مبررة ذلك بأن المنطقة منطقة عمليات عسكرية تهدد العمل الإنساني. وتبادلت القاهرة وتل أبيب الاتهامات الرسمية بخصوص إغلاق معبر رفح، حيث حمّل كل طرف الآخر مسؤولية الوضع الإنساني المتفاقم في قطاع غزة، خصوصًا بعدما قررت القاهرة وقف العمل في المعبر، بعدما سيطرت إسرائيل على الجانب الفلسطيني منه في السابع من مايو ٢٠٢٤م.

ومن الأمور التي زادت من حرج النظام المصري، وأظهرته في مظهر ضعيف في مواجهة الإسرائيليّين، قيام إسرائيل بمنع مصر من ممارسة حقوقها السيادية على معبر رفح، وفتحه لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة، وقصف المعبر.

وفي الوقت الذي أغلق فيه النظام المصري معبر رفح، ولم يتخذ مع الدول العربية خطوات جادة لمساعد الفلسطينيّين وإدخال المساعدات إليهم، عملت بعض الحكومات العربية على تخفيف أثر الحصار الذي فرضه الحوثيون في البحر الأحمر على حركة النقل البحري إلى إسرائيل، حيث ذكرت تقارير أن

دولة الاحتلال تستقبل شحنات عن طريق البر، من خلال جسر بري، من الموانئ الخليجية، إلى دولة الاحتلال، مرورًا بالسعودية والأردن.

وقد شهدت الأردن احتجاجات كبيرة، تطالب بمنع مرور شاحنات التصدير إلى إسرائيل، ووقف الجسر البري الذي يَمد الاحتلال باحتياجاته القادمة من ميناء دبي الإماراتي، في الوقت الذي تُمنَع فيه المساعدات عن الفلسطينيّين.

مقترح استبدال المعبر

في الأول من فبراير ٢٠٢٤م، ذكرت القناة ١٣ العبرية الرسمية أن إسرائيل تبحث مع مصر تغيير موقع معبر رفح، ونقله إلى المثلث الحدودي بمنطقة كرم أبو سالم، على الحدود المصرية الإسرائيلية. ومن ثمَّ تستعيد إسرائيل سيطرتها الأمنية على المعبر، والتي كانت قد تخلت عنها في عام ٢٠٠٥م، بموجب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

وبحسب القناة الإسرائيلية، فإن الإدارة الأمريكية تعتقد أن فكرة نقل المعبر جيّدة، ولكنها تحتاج إلى دعم اقتصادي[١].

وقد نفى مصدر مصري ما ورد في التقارير الإعلامية الإسرائيلية عن وجود مباحثات مع مصر حول نقل المعبر، ليكون مكانه الجديد بجوار معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، أو أن يكون المعبر الأخير بديلًا عن معبر رفح[٢].

(١) رأي اليوم، الجيش الإسرائيلي يدرس إمكانية تغيير مكان معبر رفح البري، ٠٤-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/aZPtDtS

(٢) العربي الجديد، مصر تنفي وجود مخطط لاستبدال معبر رفح بكرم أبو سالم، ٠٥-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/P0YwjPK

رأى بعض المحللين أن الحديث عن استبدال المعبر قد يكون هو الحل البديل للسيطرة على محور فيلادلفيا، وهو ما يريده اليمين المتطرف في القيادة الإسرائيلية، ويمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات مع مصر.

التعاون المصري الإسرائيلي

وفي ذات السياق، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أن رئيسي جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك) رونين بار، والمخابرات العسكرية (أمان) أهارون حاليفا، بحثا في القاهرة مقترحًا لمنع التهريب من وإلى مصر مع قطاع غزة عبر محور فيلادلفيا.

وأوضحت الصحيفة أن هذا الاتفاق بموجبه سيتم تركيب وسائل تكنولوجية متطورة لكشف أي محاولات للاقتراب من المحور أو الجدار، على أن يتواجد ٧٥٠ شرطيًّا مصريًّا على الجانب المصري من المحور[١].

وكانت تقارير قد أفادت بأن الحكومة المصرية بدأت في تنفيذ إجراءات واسعة النطاق لتعزيز الشريط الحدودي مع قطاع غزة، في خطوة تمثل بالنسبة إليها "تأمينًا" لحدودها، منعًا لأي اندفاع محتمل من الفلسطينيّين تجاهها. وشملت الاستعدادات المصرية تقوية الجدار الإسمنتي ورفعه بشكل إضافي، وذلك بعد أسابيع من زيادة الأسلاك الشائكة هناك، تمهيدًا لتركيب كاميرات مراقبة متطورة، لتمكين الإسرائيليّين من متابعة التحركات وتأمين الحماية الأمنية[٢].

---

(١) الخليج ٣٦٥، ترسم خريطة مستقبل محور فيلادلفيا بين مصر وغزة، ٠٣-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/gnfw91l

(٢) الأخبار اللبنانية، مصر تعزّز الحدود: تحسّب لتصعيد نحو رفح، ٠٦-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/plz8wfh

احتلال معبر رفح

في تطور خطير، سبق اجتياح الاحتلال لمدينة رفح جنوبي قطاع غزة، سيطر الجيش الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري، الفاصل بين قطاع غزة والأراضي المصرية.

توقف عمل المعبر بشكل كامل، ولم تعد هناك حركة سفر أو إدخال للمساعدات الإنسانية، بعد أن تعرض محيط المعبر لقصف عنيف.

ويأتي ذلك فيما أعلن نتنياهو أن حكومة الحرب قررت مواصلة عملية رفح، وذلك رغم موافقة حركة حماس على مقترح اتفاق وقف إطلاق النار الذي تقدم به الوسطاء.

وبالنسبة لتحليلات كثيرة، فإن السيطرة على معبر رفح تشكل مقدمة للسيطرة التدريجية على المدينة ومحور فيلادلفيا على الحدود مع مصر بشكل كامل، حتى تقضي على إحدى قدرات الحكم المركزية لحماس، وهي السيطرة على المعبر، والتحكُّم في دخول المساعدات من خلاله، والسيطرة على حركة الدخول إلى القطاع والخروج منه.

وقد تضاربت الأنباء حول مستقبل المعبر، فوفقًا لموقع "أكسيوس" الإخباري الأمريكي، فإن إسرائيل تخطط لإشراك عناصر فلسطينية غير مرتبطة بحماس في تشغيل الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وإدارة نقل المساعدات من مصر إلى غزة وتوزيعها[١].

---

(١) i24 News، تقرير: إسرائيل تخطط لإشراك عناصر فلسطينية غير مرتبطة بحماس لتشغيل معبر رفح، ٠٧-٠٥-٢٠٢٤.

ولكن صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية كشفت عن أن سرائيل تسعى إلى نقل السيطرة على معبر رفح إلى شركة أمنية أمريكية خاصَّة، توظف جنودًا أمريكيّين سابقين من النخبة، بعد أن يُنهِي الجيش عمليته العسكرية "المحدودة" هناك.

وباحتلال إسرائيل للجانب الفلسطيني من المعبر، والحديث عن نقل إدارته إلى فلسطينيّين معارضين لحماس، أو لجهةٍ أمريكيةٍ، بالتزامن مع الإعلان عن استكمال الرصيف البحري الأمريكي على شواطئ غزة، أصبح القطاع محاصرًا من البر والبحر، وهو ما يؤكد الشكوك في نوايا واشنطن من إقامة الرصيف المذكور.

تدمير معبر رفح

فيما يخص معبر رفح، الذي قام جيش الاحتلال بتدمير الجانب الفلسطيني منه بالكامل، في ١٩ يونيو ٢٠٢٤م، بعد أن أكمل احتلاله لممر فلادلفيا، على الحدود مع مصر، فقد صار المعبر غير صالح للاستخدام، الأمر الذي يزيد من تعميق الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، جراء منع دخول المساعدات وتوقف حركة مرور المرضى والجرحى إلى الخارج لتلقي العلاج.

وقد وصفت حركة حماس تدمير جيش الاحتلال للمعبر بالـ"عمل الإجرامي"، وقالت إنه يقطع تواصل الفلسطينيّين مع العالم الخارجي، ويأتي في إطار حرب الإبادة المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة[١].

يعتزم جيش الاحتلال إعادة بناء معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر في موقع جديد، قرب معبر كرم أبو سالم، حيث تلتقي الحدود الإسرائيلية المصرية.

(١) القاهرة الإخبارية، حماس: إحراق الاحتلال مبنى المغادرة بمعبر رفح الفلسطيني "جريمة حرب"، ١٧ يونيو ٢٠٢٤.

وقال إعلام عبري إنه سيكون هناك دور مشترك لإسرائيل ومصر والفلسطينيّين والأمريكيّين في إدارة المعبر الجديد، وإن الجيش الإسرائيلي يعتزم أيضًا توسيع المنطقة العازلة على طول ١٤ كيلومترًا من محور فلادلفيا لتدمير الأنفاق والحفاظ على ما وصفه بـ"إنجازاته" في رفح جنوبي القطاع، وأوضح أن الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو "الحفاظ على حرية عمل الجيش الإسرائيلي ضد الأنفاق الواصلة إلى مصر وإحباط عمليات التهريب"[١].

لم يكن عجيبًا عدم وجود موقف قوي من مصر تجاه تدمير المعبر الحدودي، خاصَّة أن تدميره بالكامل سوف يؤدي إلى تشديد الحصار على المقاومة، وهو ما يشارك فيه النظام المصري منذ بداية الحرب.

السيطرة على محور فلادلفيا

نهاية مايو ٢٠٢٤م، أعلن الجيش الإسرائيلي سيطرته على الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، والمعروف باسم "محور فلادلفيا". ووَصَف المتحدث باسم جيش الاحتلال المنطقة المحتلة بأنها كانت بمثابة أنبوب الأكسجين لحركة حماس، ومن خلالها يتم تهريب الأسلحة بانتظام إلى قطاع غزة[٢].

وكانت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية قد ذكرت أن جيش الاحتلال درس ثلاث خطط تتعلق بمحور فلادلفيا بعد السيطرة عليه خلال الاجتياح البري المتواصل في رفح، مشيرةً إلى أن الخيار الأول هو بناء سور تحت الأرض مزود بجسَّاسات

(١) الجزيرة، إسرائيل تعتزم بناء معبر رفح بموقع جديد وتوسيع "المنطقة العازلة"، ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.
(٢) وكالة الأناضول، الجيش الإسرائيلي يعلن "السيطرة" على محور فيلادلفيا، ٢٩ مايو ٢٠٢٤.

لمنع التهريب، إضافةً إلى شبكة كاميرات لمراقبة معبر رفح والمحور. أمَّا الخيار الثاني، كخيار مؤقت، فهو مرابطة قوة دولية على طول المحور الحدودي، في حين يتمثل الخيار الثالث والذي يُعتبَر من ناحية الجيش إشكاليًّا في بناء استحكامات بوجود جنود إسرائيليّين[١].

يُعد احتلال إسرائيل للمحور انتهاكًا لبنود اتفاقية السلام بين مصر والكيان الصهيوني، التي تنصُّ على نشر قوات محدودة العدد والعتاد، بالأرقام ونوعيات السلاح، التي لا تشتمل على دبابات أو مدفعية أو صواريخ، بهدف القيام بدوريات على جانب المحور المصري لمنع التهريب والتسلل والأنشطة الإجرامية والعسكرية.

وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق السلام، وقيامها بأمور استفزازية، مثل احتلال معبر رفح، وقتل جندي مصري واحد على الأقل وإصابة آخرين عند المعبر، إلَّا أن الحكومة المصرية لم تتخذ إجراءً قويًّا منذ بداية الحرب يردع إسرائيل عن انتهاكاتها التي تمسّ الأمن القومي المصري وتستهين بمصر وتُهِين العسكرية المصرية.

ووسط صمت مصري في مقابل المخططات الإسرائيلية للسيطرة على محور فلادلفيا، الذي احتله جيش الاحتلال على خلاف ما تنص عليه اتفاقيات كامب ديفيد، تمسَّك نتنياهو ببقاء سيطرة قوات الاحتلال على المحور الذي يقع على الحدود بين قطاع غزة ومصر، لمنع المقاومة الفلسطينية من "إعادة التسلح".

---

(١) صدارة للمعلومات والاستشارات، استخبارات الصحافة، ٦ يونيو ٢٠٢٤.

وبعد ساعات من بيان لمكتب نتنياهو بهذا الشأن، أعاد المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، في ١٩ أغسطس ٢٠٢٤م، التأكيد على بقاء إسرائيل في المحور[١].

وتعد السيطرة على محور فلادلفيا واحدة من الفجوات التي يحاول الوسطاء سدها بين إسرائيل وحماس، في ظِل تمسك الطرفين بموقفهما من التواجد في هذه المنطقة التي تضم معبر رفح، الأمر الذي يُعرقِل مفاوضات الوصول إلى وقف إطلاق النار.

وفي هذا السياق، نشر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني تقريرًا نسب فيه إلى مسؤولين مصريّين أن مصر وافقت على سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلية على حدود غزة معها، مقابل إعادة فتح معبر رفح بإدارة فلسطينية.

وأضاف الموقع أن مسؤولًا في جهاز المخابرات العامة، وآخر من المخابرات العسكرية، قالا إن دولة الاحتلال قدمت خيارين لمحور فيلادلفيا: أولهما بقاء قوات الاحتلال في المحور، وثانيهما هو استبدال القوات من خلال جدار أرضي ورقابة إلكترونية ودوريات من وقت لآخر.

وذكر الموقع أن حركة حماس أكدت أنها لن توافق على وقف إطلاق النار في غزة إلَّا في حالة تأكدها من انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من القطاع، بما في ذلك محور فلادلفيا[٢].

---

(١) الحرة، إعلان إسرائيلي ثان في ٢٤ ساعة: سنبقى في محور فيلادلفيا، ١٩ أغسطس ٢٠٢٤.

(2) Middle East Eye, Egypt agrees to Israeli control of Gaza border, 2024-08-19, Link

الوضع الإنساني الكارثي

على المستوى الإنساني، تعرَّض قطاع غزة خلال العام الماضي لحصار شامل، وقطع للإمدادات عن المدنيّين، وهو الوضع الذي قالت عنه الأمم المتحدة إنه يرقى لمستوى العقاب الجماعي، وإن الضربات غير المتناسبة قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي ورقة منع دخول المساعدات في تنفيذ سياسة التجويع والتعطيش، وصولًا للمجاعة، لمعاقبة الشعب الفلسطيني في غزة.

ومع استمرار الحرب، مازال الوضع الإنساني يتدهور، وتتفاقم مظاهر الكارثة الإنسانية في قطاع غزة يومًا بعد يوم، حيث يعيش السكان أوضاعًا إنسانية وصحية وبيئية وصفها مسؤولون محليون بـ"الكارثية"، جراء غرق شوارع ومراكز إيواء ومنازل بمياه الأمطار والصرف الصحي، وقطع كافة إمدادات الكهرباء والماء والوقود والغذاء، وقصف المخابز والمصانع والمتاجر ومحطات وخزانات المياه، وتدمير البنية التحتية، وانهيار القطاع الصحي.

سلاح التجويع

يُعاني قطاع غزة من نقص شديد في المواد الغذائية، ولا تستطيع بعض العلائلات تأمين وجبة غذاء يومية لأبنائها. وأفادت تقارير بأن هناك عددًا من الأشخاص ماتوا جوعًا، خاصَّة في شمال قطاع غزة الذي تجاوز الوضع فيه مرحلة الكارثة، حيث تحصل بعض العائلات خلال ٤٨ ساعة على نصف وجبة غذائية فقط، ولا يجد المواطنون ما يأكلونه، حتى أعلاف الحيوانات.

وبحسب برنامج الغذاء العالمي، التابع للأمم المتحدة، فإن أكثر من ربع سكان غزة استنفذوا إمداداتهم الغذائية، وصار ٩٠ بالمئة من أطفال القطاع يعانون من سوء تغذية، وتنتشر بينهم الأمراض المعدية.

وكانت منظمة اليونيسيف قد ذكرت أن قطاع غزة بات على وشك أن يشهد انفجارًا في عدد وفيات الأطفال، نتيجة الأزمة الحادة بالتغذية.

وفي شمال القطاع، أوقف البرناج الأممي توزيع المساعدات على السكان لتدهور الوضع الأمني، وصار عدد كبير من المتواجدين في هذه المنطقة "يواجهون خطر الموت جوعًا"[١].

في مارس ٢٠٢٤م، توقع تقرير لوكالة الغذاء التابعة للأمم المتحدة تفشي المجاعة في مختلف أنحاء قطاع غزة، وحذر من أن حدوث موت جماعي بفعل الجوع بات خطرًا وشيكًا، وأن ٧٠ بالمئة من سكان شمال غزة يواجهون جوعًا كارثيًّا[٢].

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الإنسانية في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب تجويع، لقي ما لا يقل عن ١١٨ فلسطينيًّا مصرعهم عندما كانوا يحاولون الوصول إلى قافلة مساعدات قرب مدينة غزة، بعد أن استهدفتهم القوات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، تكرر استهداف جيش الاحتلال لمنتظري المساعدات، ما أسفر عن وقوع شهداء وجرحى، بالإضافة إلى استهداف أكبر مقرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في رفح جنوب قطاع غزة.

---

(١) الجزيرة، غزة تواجه الموت جوعًا، ٢٠-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/C673O42

(٢) يورونيوز، "المجاعة وشيكة".. تقرير أممي يحذر: ٧٠% من سكان شمالي غزة يواجهون جوعًا كارثيًا، ١٨-٠٣-٢٠٢٤.

استهداف وكالة الأونروا

في تطور يمسّ حياة الفلسطينيّين الذين يواجهون المجاعة في قطاع غزة، قرر عدد من أكبر المانحين لوكالة الأنروا، في يناير ٢٠٢٤م، تعلق تمويلهم للوكالة الأممية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين.

وكانت ١٢ دولـة، على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا واليابان، قد علقت تمويلها للوكالة "مؤقتًا"، إثر مزاعم إسرائيلية بأن موظفين بالوكالة ضالعين في هجوم حماس على المستوطنات الإسرائيلية في ٧ أكتوبر.

وقد أكدت المنظمات الإغاثية أن هذه الخطوة سوف يكون لها عواقب كارثية، وقد تؤدي إلى انهيار النظام الإنساني في غزة؛ لأنها تحول دون تقديم المساعدات المنقذة للحياة لأكثر من مليوني مدني، أكثر من نصفهم من الأطفال، يعتمدون على مساعدات الأونروا.

يُعتبر القرار تحديًا لقرار محكمة العدل الدولية، التي أمرت باتخاذ إجراءات فورية وفعَّالة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيّين في غزة[١].

إسقاط المساعدات من الجو

قامت الولايات المتحدة ومصر والأردن والبحرين ودول أخرى بإسقاط مواد إغاثية على قطاع غزة، وهي خطوة ذات دلالات، ولا تخلو من خطورة على الفلسطينيّين والمقاومة في القطاع.

---

(١) وكالة الأناضول، تعليق تمويل الأونروا يهدد الغزّيين المعرضين للمجاعة، ٣٠-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/YQSxeCN

فعلى الرغم من أن هذه الإسقاطات الجوية توفر جزءًا من الطعام لسكان القطاع، حتى وإن كان قليلًا جدًّا ولا يمثل شيئًا في احتياجات السكان، إلَّا أنها – على افتراض حسن نيَّة القائمين بها – تدل على أن القوى الإقليمية والدولية عاجزة عن إقناع إسرائيل أو إجبارها على فتح المعابر لدخول المساعدات ومواد الإغاثة إلى السكان.

وإذ افترضنا سوء النيَّة – وهو الافتراض الأقرب – فإن إسقاط المساعدات عن طريق الجو، له نتائج خطيرة على المقاومة، وتطورات الصراع، والحالة الكارثية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ومنها ما يلي:

– تضليل الرأي العام العالمي، وإيهامه بوجود مساع لمساعدة سكان القطاع وإنقاذهم، لوقف الضغوط التي تتعرَّض لها إسرائيل.

– تخفيف الضغوط عن إسرائيل التي سوف تستغل إسقاط المساعدات في الزعم بأنها لا تمنع وصولها إلى سكان القطاع، خاصَّة أنها تعلن عن وجود تنسيق وموافقات إسرائيلية.

– استخدام عمليات الإسقاط لمصالح سياسية داخلية، سواءً في الولايات المتحدة التي يواجه فيها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، انتقادًا كبيرًا بسبب دور إدارته في الحرب، أو في مصر والأردن، اللتين تشاركان في حصار الشعب الفلسطيني، ولم يوقفا تعاونهما مع إسرائيل.

– إطالة أمد الحرب، وإتاحة الوقت لإسرائيل من أجل استكمال عملياتها، من خلال التأكيد على أن المدنيّين تصلهم المساعدات، ولا حاجة لوقف الحرب من أجل إنقاذهم.

الرصيف البحري الأمريكي

في محاولة لإيصال المساعدات إلى المدنيّين في غزة، أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها بناء رصيف بحري عائم على ساحل قطاع غزة، لإيصال المساعدات، في إطار ممر بحري، ينطلق من جزيرة قبرص، بعد أن تخضع المساعدات لتفتيش دقيق من قبل الجانب الإسرائيلي.

تكمن خطور هذا الرصيف البحري في أنه يمنح إسرائيل القدرة على مواصلة الحرب، بلا سقوف زمنية؛ لأنه يعفيها من إيقاف الحرب من أجل إيصال المساعدات للمدنيّين، ويدعم سرديتها الخاصَّة بمحاربة حماس وليس الشعب الفلسطيني، ويلفت الأنظار عن المشكلة الحقيقية، وهي حصار القطاع وإغلاق المعابر البرية، وعلى رأسها معبر رفح.

كما أن هذا الرصيف يمكن أن يكون وسيلة لمحاصرة المقاومة من ناحية البحر، وفرصة لتمكين الغزاويّين من الهجرة أيضًا، لتفريغ القطاع من سكانه.

ويمكن أن يُنظر إلى الرصيف البحري على أنه وسيلة لتوفير غطاء سياسي كاذب، عبر هذه المساعدات الوهمية، لشن عملية برية في رفح.

ولكن ثمَّة ما أثار الشكوك حول هدف الولايات المتحدة وإسرائيل من إقامة هذا الرصيف والفائدة منه، خاصَّة أنه لا يوجد تصوُّر واضح لكيفية مواجهة تحديات التوزيع الداخلي في ظِل الحرب، والجهة التي سوف تقوم بالتوزيع، وكيفية حمايتها.

لا شك أن الرصيف البحري يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة أكثر مما يخدم مصالح الفلسطينيّين؛ لأنه يحول دون وصول المساعدات إلى حركة

حماس مباشرة، ويضمن وصولها إلى منظمات الإغاثة أو الجهات التي سوف تكون وكيلًا للتوزيع، ويُبرِز دور الإدارة الأمريكية الديمقراطية في حماية المدنيّين الفلسطينيّين، بما يخفف عنها الضغوط، ويُرضِي المسلمين والمؤيدين لفلسطين في قاعدتها الانتخابية.

كذلك يخفف هذا الرصيف الضغوط عن الحكومة الإسرائيلية المطالبة من جانب المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ إجراءات تدل على عدم وجود إبادة جماعية.

رأى خبراء أن المعلومات المطروحة عن حجم الرصيف والمساعدات المستهدف نقلها عن طريقه تدل على أنه أنشئ ليظل فترة طويلة، ما يَعني أن الصراع بين إسرائيل والمقاومة سوف يطول أمده، وأن وقف إطلاق النار في إطار أيّ اتفاق للهدنة وتبادل الأسرى سوف يكون مؤقتًا.

وفيما يخص الموقف الفلسطيني من إنشاء الرصيف البحري، حذرت المقاومة من أن أيّ وجود عسكري على الرصيف سيكون هدفًا للهجوم، في مؤشر على وجود تخوُّف لدى المقاومة من استخدام الرصيف في أنشطة عسكرية معادية للفلسطينيّين، خاصَّة أن الجنود الأمريكيّين سوف يتواجدون على شاطئ غزة بأسلحتهم، وفق تصريح لوزير الدفاع الأمريكي.

وكان القيادي في حركة حماس، خليل الحيّة، قد صرح بأن الحركة ستعتبر القوات الإسرائيلية – أو القوات من أيّ دولة أخرى – المتمركزة بالقرب من الرصيف لحراسته "قوة احتلال وعدوان"[1].

(١) وراء الحدث، صورة فضائية تظهر الميناء الجديد في قطاع غزة،، ٢٥-٠٤-٢٠٢٤.

أزيل الرصيف البحري بحجة سوء الأحوال البحرية، ولكن بعد أن ورد ذكره في عمليات عسكرية قام بها الاحتلال في غزة، وذكرت تقارير أنه استخدم في هذه العمليات.

اغتيال قادة المقاومة

سياسة الاغتيالات

تمتلك الاستخبارات الإسرائيلية إمكانيات كبيرة وتاريخًا حافلًا في تصفية مَن تعدهم "خصوم الدولة"، وبخاصَّة قادة المقاومة الفلسطينية.

وبعد عملية "طوفان الأقصى"، وَجَّه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، المخابرات الإسرائيلية بوضع خطط لمطاردة وقتل قادة حماس في جميع أنحاء العالم.

ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مسؤولين إسرائيليّين أن أجهزة المخابرات بدأت تستعد لاغتيال قادة حماس عندما تنتهي الحرب في قطاع غزة، ما يُمهّد الطريق لحملة تستمر لسنوات لمطاردة المسلحين المسؤولين عن عملية "طوفان الأقصى"[1].

الحملة المُعلَنة لها نطاق أوسع بكثير من القادة الموجودين في قطاع غزة، ومن المحتمل أن تستهدف قادة حماس المتمركزين في قطر وتركيا ولبنان، وشبكات دعم الجماعة في أماكن أخرى، مثل إيران وسوريا والدول الأوروبية.

ولتنفيذ هذه الحملة، ذكرت صحيفة "الجارديان" أن إسرائيل خططت لعملية استخباراتية جديدة، لاستهداف كبار قادة حماس، تسمى "نيلي"، وتقوم بها وحدة

(1) The Wall Street Journal, Israel Plans to Kill Hamas Leaders Around the World After War, 2023-12-01, https://2u.pw/JBU6mYE

مشتركة من "الشاباك" (جهاز الأمن الداخلي) و"الموساد" (جهاز المخابرات الخارجية)، تمَّ إنشاؤها بعد حوالي أسبوعين من عملية "طوفان الأقصى"[١].

جدوى الاغتيالات

تسعى إسرائيل من وراء اغتيال قيادات حركة حماس إلى القضاء على المقاومة، ولكن التجارب السابقة أثبتت أن الاغتيالات لا تشكل بالضرورة أداة ردع مع حركات المقاومة التي تربّي أفرادها على أساس أيديولوجي، يُعلِي من قيمة الجهاد والتضحية بالنفس والاستشهاد، وتؤهلهم ليكونوا مشاريع شهداء.

فقد اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، وعددًا كبيرًا من قيادات الصف الأول في حركة حماس، التي قامت بتصعيد قيادات جديدة، كان منها أولئك الذين خططوا ونفذوا عملية "طوفان الأقصى"، التي فاقت في نتائجها كلَّ ما قامت به المقاومة من عمليات تحت قيادة القادة الذين تمَّ اغتيالهم.

ثم إن التفوق الاستخباراتي لم يُمكِّن إسرائيل من القضاء على المقاومة التي تنامت قوتها ووَصَلت إلى حد مهاجمة الجيش الإسرائيلي والدخول معه في حرب رغم عدم التكافؤ.

كذلك فإن ما تقوم به إسرائيل من اغتيالات يَزيد من تأجيج الوضع وشحذ همم المقاومين، وزيادة دعم الحاضنة الشعبية لهم، بعد رؤية تضحياتهم وصِدق جهادهم.

(1) The Guardian, Israeli campaign to kill Hamas leaders likely to backfire, say earlier assassination targets, 2023-12-23 , https://2h.ae/zbPm

ولهذا، يَرى مدير الموساد السابق، إفرايم هاليفي، أن قرار استهداف قيادة المقاومة "غير حكيم"، وأن "قتل قادة حماس لن يَقضي على التهديد، بل سيساعد على تأجيج أتباع المجموعة وتسريع خلق تهديدات أسوأ".

ووَصَف هاليفي خطة الاغتيالات بأنها "بعيدة المنال"، وأن "ملاحقة حماس على نطاق عالمي ومحاولة إزالة جميع قادتها بشكل منهجي من هذا العالم هي رغبة في الانتقام، وليست رغبة في تحقيق هدف استراتيجي"[١].

ومع ذلك، فإن الاغتيالات تظل واحدة من أدوات الضغط التي تلجأ إليها قوى الاحتلال في مواجهة حركات المقاومة، التي تعتمد على الأفراد أكثر من اعتمادها على المؤسسات، ويمكن أن يُحدِث اختفاؤهم خللًا في المهام التي يقومون بها.

ولكن إسرائيل ليست مطلقة اليد في تنفيذ خطة استهداف قيادات حماس والمتعاونين معها خارج فلسطين على النحو الذي يشيعه المسؤولون الإسرائيليون.

فقد حذرت تركيا إسرائيلَ من القيام بأيّ عمل يستهدف قادة حركة حماس على الأراضي التركية، مؤكدة أنها ستدفع ثمنًا باهظًا، وأن العواقب ستكون وخيمة إذا حاول جهازها الاستخباراتي القيام بعملية عسكرية ضد قادة حماس في تركيا.

وسوف تكون الاغتيالات مستحيلة في قطر في المستقبل المنظور؛ لأن الدوحة وسيط رئيس في المفاوضات الرامية لإطلاق سراح الأسرى في غزة.

وفي حالة ذهاب أيّ من قادة حماس من غزة إلى مصر، فلن تتمكن إسرائيل أيضًا من الوصول إليهم، إلا في حالة الاتفاق مع النظام المصري. وستكون نتيجة

---

(١) الحرة، "أصدرت تعليماتي".. خطة إسرائيلية لتصفية قادة حماس "أينما كانوا"، ٠١-١٢-٢٠٢٤، https://2h.ae/hRDc

الاغتيالات في أوروبا الآن كارثية أيضًا، بسبب الضرر الدبلوماسي، بحسب عضو من الموساد شارك في اغتيالات السبعينيات[١].

اغتيال القيادات الكبرى

استهدفت إسرائيل قيادات فلسطينية ميدانية وسياسية من الصف الأول، كان أبرزهم مروان عيسى، نائب قائد الجناح العسكري لحركة حماس، وهو الثالث على قائمة المطلوب اغتيالهم، بعد محمد الضيف ويحيى السِّنوار، في غارة استهدفت وسط غزة[٢]، وفائق المبحوح، رئيس مديرية العمليات التابعة لجهاز الأمن الداخلي بحماس، في مداهمة لمستشفى الشفاء.

وصلت الاغتيالات إلى ذروتها مع اغتيال القيادي الحمساوي صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي، ثم رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنيَّة.

اغتيال العاروري وقيادات أخرى

بدأت إسرائيل في تنفيذ تهديدها باغتيال قيادات حماس بنائب رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، الذي أغتيل في ٢ يناير ٢٠٢٤م، في قصف مكتب لحركة حماس، في العاصمة اللبنانية بيروت، أدَّى إلى مقتله رفقة آخرين، بينهم اثنان من قادة المقاومة، هما سمير فندي وعزام الأقرع، وأربعة من كوادرها.

يُعد العاروري واحدًا من القيادات الهامة في حركة حماس، لجمعه بين القيادة السياسية والعسكرية، فقد كان مسؤولًا عن التنسيق بين الحركة من ناحيةٍ وإيران

---

(١) الجزيرة، حملة إسرائيل لاغتيال قادة حماس قد تأتي بنتائج عكسية، ٢٤-١٢-٢٠٢٤، https://2h.ae/xtNf

(٢) سكاي نيوز عربية، واشنطن تؤكد مقتل "الرجل الثالث" في حماس، ١٩-٠٣-٢٠٢٤.

وحزب الله اللبناني من ناحيةٍ أخرى، واضطلع بدور كبير في عمليات التسليح والتخطيط والتمويل، ووصفته الحركة بأنه مهندس عملية "طوفان الأقصى".

هذا بالإضافة إلى كونه فاعلًا ضمن فريق حماس المفاوض، لوقف إطلاق النار في غزة، وصفقة تبادل الأسرى التي كان يَجري بشأنها التفاوض بوساطة قطرية ومصرية.

ربما كان جمع العاروري بين العمل السياسي والعسكري نقطة ضعف في تأمينه؛ لأن عمله السياسي جعله مكشوفًا أكثر مِمَّا يحتمله موقعه العسكري.

لم تعلن إسرائيل رسميًّا عن مسؤوليتها عن عملية الاغتيال، وتركت لمسؤولين فيها مهمة نسبة العملية إلى الاستخبارات الإسرائيلية، وربما كان السبب هو تفادي الانتقادات الدولية لانتهاكها سيادة دولة أخرى في وقت تتعرَّض فيه لانتقادات بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها ضد المدنيّين الفلسطينيّين في قطاع غزة.

واستمرارًا لسياسة الاغتيالات، قامت إسرائيل في ٨ يناير ٢٠٢٤م، باغتيال القيادي حسن عكاشة، الذي وصفه بيان جيش الاحتلال بأنه "مسؤول عمليات إطلاق القذائف الصاروخية لحماس من داخل الأراضي السورية نحو إسرائيل".

كذلك شملت الاغتيالات أفرادًا من الدائرة الداعمة لحماس، حيث اغتيل رضي موسوي، وهو من كبار قادة الحرس الثوري الإيراني، ومستشار وحدة إسناد محور المقاومة في سوريا، ولحقته قيادات عسكرية ميدانية في حزب الله اللبناني، منها وسام الطويل، صهر الأمين العام، حسن نصر الله، وعضو مجلس شورى الحزب.

وتهدف إسرائيل باغتيالها العاروري ورضوي موسوي وأمثاله من القيادات في حزب الله إلى كسر حلقة من حلقات التواصل بين حماس ومحور المقاومة، والتأثير على جبهات الإسناد.

ثمَّة فرضيَّات حول أسباب إقدام إسرائيل على اغتيال صالح العاروري، في وقتٍ كانت تخوض فيه معركة شرسة مع المقاومة، وتتكبد خسائر يومية غير مسبوقة في المواجهة العسكرية، وخلافًا لما ورد في التقارير التي ذكرت أن خطة الاغتيالات سوف تنفذ بعد انتهاء الحرب في قطاع غزة.

يمكن رصد أسباب التبكير باغتيال العاروري في سياق التطورات العسكرية في غزة، ووفق ترتيب يُراعي – إلى حد ما – التسلسل الزمني لهذه التطورات.

هذه الأسباب هي: الانتقام وطمأنة الإسرائيليّين، والتأثير على مفاوضات الهدنة، وكسر صمود المقاومة، والانتقال للمرحلة الثالثة من المواجهة العسكرية، وإطالة أمد الحرب، والإبقاء على التوتر بالمنطقة، وتحقيق حالة انتصار.

اغتيال إسماعيل هنيَّة

اغتال الكيان الصهيوني إسماعيل هنيَّة، في مقر إقامته بطهران، في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م. ولم تعترف إسرائيل رسميًّا بوقوفها وراء الاغتيال، وهو أسلوب معتاد، ولكنها أكدت جاهزيتها للتعامل مع جميع السيناريوهات، في إشارة منها إلى أي رد محتمل.

أقدمت إسرائيل على عملية الاغتيال في ظِل فشل عسكري في حرب غزة، وعجز عن تحقيق النصر، ولهذا تُعد عملية اغتيال هنية إنجازًا استخبارتيًّا وعملياتيًّا، ويمكن ترويجها داخليًّا كحالة من حالات النصر، واستخدامها كوسيلة لتحسين صورة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وترويجها خارجيًّا كدليل على استعادة إسرائيل قدرتها على الردع، وأنها صاحبة اليد الطولى في المنطقة.

على الجانب الإيراني، يمكن وصف اغتيال إسماعيل هنيَّة في طهران بأنه فشل أمني؛ لأن هنيَّة شخصية كبيرة ومعروفة، وعلى قائمة المستهدفين بالاغتيالات من جانب إسرائيل، وهو ما أعاد تسليط الضوء على الاختراق الإسرائيلي للداخل الإيراني، الأمر الذي يجعلنا لا نستبعد وجود متعاونين مع إسرائيل، من داخل إيران، ساعدوا في كشف مكان إقامة هنيَّة، وسهلوا عملية القصف، سواء كان من الداخل أو الخارج، الأمر الذي أدَّى إلى إصابة الهدف بدقة كبيرة.

تتحمَّل إيران جزءًا من المسؤولية عن اغتيال إسماعيل هنيَّة، بحكم التقصير الأمني، ولكن لن يكون لاغتيال هنيَّة تأثير على متانة العلاقة بين طهران والمقاومة الفلسطينية؛ لأن إيران هي الداعم الأكبر لحماس في صراعها ضد الاحتلال، وأقصى ما يمكن أن يحدث من تغيير في هذه العلاقة بعد اغتيال هنيَّة، هو أن طهران لن تصبح ملاذًا آمنًا لقيادات المقاومة مرة أخرى.

ثمَّة دلالات عديدة لاختيار الأراضي الإيرانية مسرحًا لاغتيال إسماعيل هنيَّة، ما يدفع إلى القول بأن إيران هي المستهدفة من اغتياله في المقام الأول؛ لأن تنفيذ الاغتيال في طهران اعتداء على السيادة الإيرانية، ويَهز الصورة الذهنية لإيران، ويُظهِرها في مظهر العاجز عن حماية نفسه، فضلًا عن قيادة محور مقاومة إقليمي وحماية رموزه وقادته.

وقد يكون إقدام إسرائيل على اختيار طهران لأهداف أخرى، منها جرها إلى حرب مفتوحة، تتيح الفرصة لضرب المشروع النووي الإيراني، ودفع الرئيس الإصلاحي الجديد إلى انتهاج سياسة متشددة للحيلولة دون تحسين علاقات بلاده مع الغرب.

وهذا لا يعني أن هنيَّة لم يكن مستهدفًا لذاته، ولكن وجوده في إيران المخترقة من جانب المخابرات الإسرائيلية سَهَّل العملية، وضاعف من نتيجتها، بتأثيرها على إيران والمقاومة معًا.

ثمَّة توافق إيراني داخلي على أمرين، هما اتهام إسرائيل بالضلوع في حادث الاغتيال، وضرورة أن يكون هناك رد إيراني قوي وموجع على حادث الاغتيال.

إذا انتقلنا إلى أثر الاغتيال على حركة حماس وحاضنتها الشعبية، فسوف نجد أن هذا الاغتيال سوف يؤثر تأثيرًا سلبيًّا، رغم ما تثيره مثل هذه العمليات من غضب في النفوس، ورغبة في الصمود وعدم الانكسار؛ لأن الصمت على عمليات الاغتيال يمنح إسرائيل الجرأة على مواصلة خطتها لاستهداف القيادات، وهو ما يؤدي إلى خلل في المنظومة القيادية للحركة، رغم ما أبدته من قدرة في السابق على إحلال قيادات جديدة محل القيادات التي تستشهد، ولكن هذا الأمر قد يكون أسهل في وقت لا تخوض فيه المقاومة حرب إبادة مثل الحرب الحالية. كما أن الصمت على الاغتيالات وعدم الرد عليها بالمثل قد يُشكِّك الحاضنة الشعبية في قدرات المقاومة المستأمنة على حياتهم والمسؤولة عن المحافظة عليهم.

كان المتوقع هو أن يؤدِّي اغتيال هنيَّة إلى تطورات على المستويين العسكري في قطاع غزة ومحاور المقاومة، والسياسي المتمثل في مفاوضات الهدنة وصفقة تبادل الأسرى. ولكن التطور الميداني لم يَخرج عن حدود قواعد الاشتباكات الحالية، من حماس ومحور المقاومة. أما التعقيد والجمود على مستوى المفاوضات فكانت التكهنات تذهب إلى أنهما لن يستمرا طويلًا، ولن يصل الأمر إلى حد انسحاب المقاومة من المفاوضات بشكل نهائي؛ لأن الهدنة ووقف إطلاق النار هدف رئيس بالنسبة للمقاومة.

خطورة حوادث الاغتيال

تؤمن حركة حماس أنها تُقدِّم قادتها ومؤسّسيها شهداء من أجل كرامة الشعب الفلسطيني الذي لن يُهزم أبدًا أمام هكذا حوادث، وأن الاغتيالات سوف تزيدها قوة وصلابة وعزيمة لا تلين، وهو ما سجله التاريخ بعد اغتيال قادتها[١].

وعلى الرغم مِمَّا في هذا التصريح – المنسوب إلى هنيَّة بعد اغتيال العاروري – من إعلاءٍ لقيمة الشهادة، وتحدٍّ لإسرائيل، ومحاولةٍ لحرمانها من استغلال حادث اغتيال العاروري في الشعور بالنصر، إلَّا أن الحادث أخطر من أن يُنظَر إليه من منظور الشهادة والتحدِّي فقط، خاصَّة في ظِل الحرب التي تخوضها المقاومة، الأمر الذي يجعل من هذا الاغتيال نجاحًا للإسرائيليّين، بحسابات الربح والخسارة في المواجهات العسكرية؛ لأنهم حددوا هدفًا، ووصلوا إليه في مكان يُفترَض أنه كان آمنًا بالنسبة له، وتخلصوا من "عدو" خطير بالنسبة لهم.

لا يمكن إعفال السلبيات والمخاطر التي أبرزتها عملية الاغتيال، والتي يمكن رصد أبرزها في النقاط التالية:

– وجود خلل أمني في منظومة حماية قيادات المقاومة، أدَّى إلى اغتيال العاروري، الذي يُعَد واحدًا من أهم المطلوبين في حماس، بعدما اعتبرته إسرائيل المسؤول عن العمليات التي تقع ضدها في الضفة الغربية، حتى إن نتنياهو اضطر لتهديده شخصيًّا بالاغتيال قبل الحرب الأخيرة على قطاع غزة[٢]، وهو تهديد لاقى طريقه للتنفيذ.

---

(١) فرانس ٢٤، حماس تعلن مقتل نائب رئيس مكتبها السياسي صالح العاروري، ٠٢-٠١-٢٠٢٤، https://2h.ae/VuDh

(٢) الشرق الأوسط، العاروري... ١٠ سنوات من التهديد والمطاردة، ٠٣-٠١-٢٠٢٤، https://2h.ae/VkAj

– ظهور الحركة في صورة تنظيم عاجز عن حماية قياداته، وهو ما يمكن أن يشكِّك البعض في قدرات التنظيم وإمكانياته.

– عدم قدرة حماس على الرد بالمثل، وهو ما قد يُغري إسرائيل بالتمادي في عمليات الاغتيال، للتأثير على أداء المقاومة في الحرب.

– خسارة قادة من قيادات الصف الأول، بما تمثله هذه الخسارة من فراغ قيادي، في وقت حسَّاس، تخوض فيه حركة حماس حربًا غير مسبوقة في شدتها، الأمر الذي جعل مستقبل الحركة نفسه مطروحًا للنقاش.

– تحوُّل تهديدات الاحتلال بالاغتيال من مجرد تصريحات إلى سياسة يمارسها الإسرائيليون بشكل فعلي على الأرض، وكلما وجدوا الفرصة سيواصلون عملية الاغتيال، وهو ما يهدد قيادات حماس وممثليها والمتعاونين معها في الدول التي لا يمكنها أن تمنع إسرائيل من تنفيذ عملياتها على أراضيها، مثل لبنان وسوريا وإيران.

– توسيع ساحة المواجهة بين حركة حماس وإسرائيل، لتتجاوز حدود قطاع غزة والضفة الغربية، ضمن حملة تشبه حملة الاغتيالات التي قام بها الموساد بعد استهداف الرياضيّين الإسرائيليّين في ميونخ سنة ١٩٧٢، وهو ما سوف يزيد من أعباء المقاومة ويُضيّق الخناق على قياداتها.

حماس والرد بالمثل

لا توجد معلومة حول قدرة حركة حماس على الرد بالمثل على الاغتيالات الإسرائيلية التي تستهدف قياداتها وناشطيها والمتعاونين معها.

كذلك فإن سِجِل الحركة في هذا الشأن يَخلو من عمليات استهداف للشخصيات الإسرائيلية، سواء كانت عمليات ناجحة أو فاشلة.

ولم يُعهَد عن الحركة أنها ردت على اغتيال قادتها باغتيال إسرائيليّين، رغم اغتيال قادة كبار منها، على رأسهم الشيخ أحمد ياسين، وعبدالعزيز الرنتيسي، وأحمد الجعبري، ونزار ريان، وسعيد صيام وصلاح شحاده.

ولهذا فإنه على المستوى العملي، لا يوجد ما يُشير إلى قدرة حركة حماس على القيام بعمليات اغتيال، هي في الأصل صعبة ومعقدة بالنسبة لدول تمتلك إمكانيات استخباراتية وتكنولوجية وبشرية ومادية لا تملكها الحركة، مثل إيران، التي اغتالت إسرائيل بعض علمائها في مجال الطاقة النووية، ومنهم محسن فخري زاده، ولكنها لم تستطع أن ترد على هذا الاغتيال وغيره بالمثل حتى الآن.

كذلك فإن اتجاه الحركة إلى القيام بعمليات اغتيال سوف يُعرّضها لخسارة دبلوماسية؛ لأن ميدان هذه الاغتيالات هو الدول التي يتواجد فيه الإسرائيليون، الأمر الذي سوف يُفقِد الحركة تأييد هذه الدول إن كانت مؤيدة لها أو متعاطفة معها، ويُحوّل الدول المحايدة إلى دول معادية لها، وهو ما لا يصب في مصلحة المقاومة الحريصة على توسيع رقعة علاقتها بمختلف الدول لخدمة القضية الفلسطينية.

هذا بالإضافة إلى عدم قدرة الحركة على توفير الغطاء السياسي الذي يتوفر لإسرائيل عند القيام بعمليات الاغتيال، فيَحميها من الاتهام بارتكاب أعمال تنتهك مقررات القوانين الدولية، ويَحول دون اتهماها بالإرهاب.

وعلى المستوى الشعبي العالمي، يُعَد انخراط حماس في القيام بمثل هذه العمليات خصمًا من رصيد التعاطف الذي حظيت به القضية الفلسطينية على مستوى الشعوب في جميع أنحاء العالم، خاصَّة في الدول الغربية، التي يتنامى فيها التعاطف مع الفلسطينيّين، بوصفهم أصحاب قضية تحرير وطني عادلة.

سيناريوهات الرد على الاغتيالات

لم يُعهَد عن حركة حماس اللجوء إلى الاغتيالات في الرد على عمليات الاغتيال التي تقوم بها إسرائيل ضد قياداتها. ولكن في ظِل التطورات التي أفرزتها عملية "طوفان الأقصى"، طرحت السيناريوهات التالية، كسيناريوهات محتملة لطريقة الرد التي قد تعتمدها حركة حماس.

١ - **الرد بالمثل**: وهو ما يَعني قيام حركة حماس بعمليات اغتيال، في كلّ مكان يمكن للحركة الوصول فيه إلى الإسرائيليّين، في إطار الرد بالمثل.

يَعتمد تحقيق هذا السيناريو على تعرُّض المقاومة لهزيمة كاملة، وانتهاء سيطرتها على قطاع غزة، وانعدام الاعتبارات القانونية والدبلوماسية والسياسية بالنسبة لحماس، وامتلاك الحركة القدرة العمليَّة على القيام بعمليات الاغتيال، وتغيير الحركة قواعد الاشتباك مع إسرائيل، ووجود مساعدات من جهات داعمة.

وهذا السيناريو مُستبعَد في الوقت الراهن، ويَصعُب تحقيقه في ظِل اشتباك حركة حماس مع جيش الاحتلال في حرب تحتاج إلى حشد الدعم الشعبي والحكومي في كل مكان بالعالم، ولخطورة تنفيذه على علاقات الحركة الخارجية، التي تحكمها حسابات المصلحة العليا للقضية الفلسطينية، واستثمار هذه العلاقات في دعم المقاومة.

ولكن، قد يكون اللجوء إلى هذا السيناريو هو أحد الحلول الأخيرة بالنسبة للحركة إذا ما أشرفت على هزيمة كاملة، أو تعرَّضت لهكذا هزيمة، وفقدت سيطرتها على قطاع غزة، الأمر الذي سوف يجعل مخاطر تنفيذ هذا السيناريو والعدم سواء.

٢ – الرد المحدود: وهو ما يَعني القيام بعمليات اغتيال في الداخل الإسرائيلي، وفي الضفة الغربية ومدينة القدس، تستهدف المسؤولين الإسرائيليين في مناطق التماس.

ويعتمد تحقيق هذا السيناريو على إمكانية الوصول إلى الشخصيات الإسرائيلية، ووجود مناطق تماس مع الإسرائيليّين، تتواجد فيها قيادات عسكرية وأمنية وتنفيذية يمكن استهدافها.

هذا السيناريو هو الأفضل لحركة حماس؛ لأنه لا يُهدِّد علاقاتها بالخارج، ويأتي ضمن حقها المشروع في مقاومة الاحتلال، ولا يحتاج إلى كلّ التعقيدات الاستخباراتية والتكنولوجية التي تحتاجها الاغتيالات الخارجية، ويستفيد من حالة التماس مع اليهود.

هذا بالإضافة إلى أن الاغتيالات الداخلية يمكن أن تسهم في تبادل الردع، والضغط على إسرائيل لوقف خطتها للاغتيالات أو عدم التوسُّع فيها.

وعلى مستوى المقاومة وأنصارها، يمكن أن تؤدي مثل هذه العمليات إلى رفع الروح المعنوية لأفراد الحركة وأنصارهم.

٣ – عدم الرد: وهو ما يَعني امتناع حماس عن الرد بالمثل، وامتصاص الضربات التي تتعرَّض لها بسبب الاغتيالات مثلما حدث في حوادث الاغتيال السابقة التي استهدفت قياداتها.

ويعتمد تحقيق هذا السيناريو على استمرار الاشتباكات العسكرية، وصمود المقاومة، وافتقار الحركة للقدرة على القيام بعمليات اغتيال، وتمسُّكها بتقديم علاقاتها ومصالحها العليا على الانتقام لقياداتها، وقدرتها على شغل مناصب ومواقع القيادات.

هذا السيناريو هو الأقل كلفة بالنسبة لحركة حماس إذا ما زادت من الاحتياطات الأمنية، وفوتت على الإسرائيليّين فرصة اغتيال قياداتها بسهولة.

ولكن هذا السيناريو يحتاج من الحركة إلى تحشيد المجتمع الدولي ضد إسرائيل، وإطلاق حملة ضد ممارساتها غير القانونية، والتي تنتهك سيادة الدول التي تستضيف قيادات حماس والمتعاونين معها، مستغلة حالة الغضب التي تواجهها إسرائيل بسبب انتهاكها للقوانين الدولية.

كما أن هذا السيناريو هو الأقرب لسياسة حماس، التي تتحمَّل خسائر الاغتيالات في مقابل الفوائد التي تجنيها من علاقاتها الخارجية، وتعوض قياداتها، وتستثمر شهادتهم في تقوية روح الجهاد والتضحية عند أفرادها.

وبمقارنة السيناريوهات الثلاثة، نجد أن السيناريو الأقرب للتحقق – على ضوء المعطيات الراهنة – هو الأخير، وهو عدم الرد. أما السيناريو الأنسب فهو السيناريو الثاني، الذي يمكن تطبيقه في ظِل الاشتباكات العسكرية الحالية.

اختيار السِّنوار خليفة لهنيَّة

فاجأت حركة حماس العالم باختيار يحيى السِّنوار رئيسًا للمكتب السياسي بالحركة، بعد اغتيال إسماعيل هنيَّة، وهو أكبر منصب في المستوى القيادي. وقالت الحركة إن اختيار السِّنوار تمَّ بناءً على إجماع في الأطر القيادية ومجلس شورى الحركة، قاطعة الطريق على أيّ حديث عن وجود خلافات داخلية أو تدخلات خارجية في الاختيار.

اشتمل اختيار السِّنوار – الذي يُعد واحدًا من أكثر أعضاء حماس قوة وصلابة في مواجهة الكيان الصهيوني، وحلقة الوصل بين القيادة الساسية والجناح

العسكري – على رسائل ودلالات عديدة، منها أن الحركة ماضية في خيار المقاومة والصمود، ولن تخضع لأي ضغوط عسكرية أو سياسية، ولن تتأثر بعملية الاغتيالات، وأن الحركة موحدة خلف قيادتها، ومازالت قادرة على التواصل وإدارة مجريات الصراع.

كان اختيار السِّنوار صدمة لإسرائيل التي وجدت نفسها مطالبة بالتفاوض مع الرجل الذي وقف خلف عملية "طوفان الأقصى"، ويقود المقاومة في أكثر حروبها شراسة ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يُعانِي داخليًّا وخارجيًّا بسبب خسائره البشرية والمادية وجرائمه في هذه الحرب.

أما الولايات المتحدة فقد اعتبرت السِّنوار إرهابيًّا، ويجب أن يتم تقديمه إلى العدالة، ولكنها أقرت في الوقت نفسه بأنه "كان ولا يزال هو صاحب القرار الرئيس عندما يتعلق الأمر بإبرام اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة".

أثار اختيار السِّنوار جدلًا كبيرًا بين المحللين والمتابعين للشأن الفلسطيني، وأحدث تضاربًا في التوقعات حول ما يمكن أن يؤول إليه مستقبل الصراع بين المقاومة والاحتلال في قطاع غزة، على مستوى الحرب والمفاوضات ووضع القطاع في اليوم التالي للحرب.

فهناك مَن رأى أن السِّنوار شخصية متشددة، وسوف يُعرقل المفاوضات، ويُطيل أمد الحرب، ويُقرِّب المنطقة من حرب إقليمية شاملة ومفتوحة، بعد أن حلَّ محل رجل سياسي ودبلوماسي، يتميز بالبراغماتية، ويسعى إلى إنجاح مفاوضات الهدنة وإيقاف الحرب.

وهناك مَن يَرى أن السِّنوار شخصية واقعية، يُدرك حقيقة الوضع الكارثي في قطاع غزة، ويمكن أن يُعجّل بنجاح المفاوضات وإيقاف الحرب بما له من سلطات واسعة، وأن هنيَّة هو الذي كان يعرقل المفاوضات لبُعدِه عن القطاع وحقيقة الوضع على الأرض.

والواقع هو أن حركة حماس، مُجمِعة على الرغبة في إنهاء حالة الحرب، لوقف العدوان والتخفيف عن المدنيّين، ولكن ليس بما يُفرِّغ إنجاز "طوفان الأقصى" من مضمونه، وهو ما يحاول نتنياهو الوصول إليه من خلال الضغط العسكري والتشدد في مفاوضات وقف إطلاق النار، وتواجهه الحركة بصمود عسكري في الميدان، وصمود مماثل على طاولة المفاوضات.

وهذا الموقف من حركة حماس، لم يتغير برحيل هنيَّة ومجيء السِّنوار؛ لأن السِّنوار كان حاضرًا وبقوة في اتخاذ هذا الموقف، قبل غياب هنيَّة عن المشهد، ولهذا ذهب المحللون حينها إلى أنه لا يوجد ما يدفع إلى القول باحتمالية تراجعه عنه بعد توليه قيادة الحركة التي يتسم عملها بالمؤسسية.

ولهذا، كانت ثمَّة سيناريوهات ثلاثة محتملة لتعامل حركة حماس مع تطورات الصراع في قطاع غزة، بعد اختيار السِّنوار رئيسًا للمكتب السياسي للحركة:

- سيناريو التشدد والتصعيد ضد إسرائيل على المستويين العسكري والسياسي.
- سيناريو الاستسلام والرضوخ لإسرائيل والرضوخ لشروطها.
- سيناريو الواقعية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحرب والمفاوضات.

والسيناريو الأخير كان هو الأقرب للتحقق؛ لأن حركة حماس تتخذ قراراتها وفق آلية مؤسسية، تراعي الواقع والإمكانيات المتاحة، وتقدر الظروف المحيطة،

والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية. ولذلك كان المتوقع هو أن الحركة سوف تسعى إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء الضغط العسكري الإسرائيلي على المقاومة، وضمان بقائها.

يمكن القول إنه لم يكن هناك تغيير جذري في مواقف حركة حماس الاستراتيجية من الصراع في قطاع غزة، على المستويين السياسي والعسكري، بعد اختيار السِّنوار لقيادة الحركة؛ لأن موقف الحركة من الصراع ثابت في مبادئه العامة وقضاياه الأساسية منذ بداية الحرب ورغم كل الخسائر، ومُتفَق عليه بين قيادات الداخل والخارج، ولا يوجد ما يدفع إلى تغييره بعد اختيار السِّنوار.

وأقصى ما كان يمكن حدوثه هو استغلال الصورة الذهنية المرسومة للسِّنوار في تصدير حالة من القلق إلى الولايات المتحدة والداخل الإسرائيلي بأن هناك قيادة قوية وصلبة، تميل إلى التحدي، خيارها الوحيد هو الصمود ضد أيّ محاولة لخروج إسرائيل منتصرة في الحرب، على الجبهة أو في مفاوضات وقف إطلاق النار، الأمر الذي يمكن أن يُطيل أمد الحرب، ويمكن أن يتسبب في توسيع رقعتها إقليميًّا، وهو ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة، ولا يتمناه الداخل الإسرائيلي، على مستوى الجيش المُنهَك في حرب غزة، وأُسَر الأسرى التي ترى أن طول أمد الحرب لن يُعيد إليهم أبناءهم.

ولعل هذا الوضع يؤدي إلى مزيد من الضغوط على نتنياهو من أجل الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل للأسرى في أسرع وقت.

مآلات الحرب وإمكانية إنهائها

مع توسع المواجهة المسلحة بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال، صار واضحًا أن الطرفان يخوضان حربًا وجودية، يحاول كل طرف أن تكون نتيجتها لصالحه.

مآلات الحرب

١ – **انتصار حركة حماس**: وهو ما يَعني فشل إسرائيل في تحقيق هدفها المُعلَن وهو القضاء على المقاومة، وتوقف الحرب، والدخول في مفاوضات، تعقبها هدنة بين الطرفين، وبقاء الوضع على ما هو عليه في قطاع غزة، واستمرار سيطرة حركة حماس على السلطة، وتشديد الحصار على القطاع، والعمل على تقليص قوة المقاومة ومحاصرة مصادرها وأنشطتها على مستوى العالم.

يَعتمد تحيق هذا السيناريو على صمود المقاومة وعدم انكسارها أو تخليها عن مواقعها، وامتلاكها عناصر للمناورة والمفاجأة والمبادرة، وإحداث خسائر كبيرة في القوات المتوغلة في قطاع غزة، وإحداث أزمة في الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية المنقسمة داخل دولة الاحتلال، وبقاء الجبهة الداخلية للفلسطينيّين في قطاع غزة متماسكة، ورفض النزوح الجماعي إلى خارج القطاع، وزيادة الضغوط العالمية على إسرائيل من أجل وقف استهداف المدنيّين، وتمكن الدول المتعاطفة مع الفلسطينيّين من إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، واشتباك باقي جبهات المقاومة بالمنطقة مع إسرائيل، خاصَّة حزب الله، اشتباكًا حقيقيًّا وتهديد أمن إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة تهديدًا جادًّا.

٢ – انتصار إسرائيل: وهو ما يَعني تحقيق إسرائيل لهدفها المُعلَن من الحرب، وهو القضاء على المقاومة، وانهيار صمود المقاومة وتوقفهاعن القتال، وإسقاط سلطة حماس في القطاع، والبدء في إقامة سلطة جديدة.

يَعتمد تحيق هذا السيناريو على انكسار المقاومة وتخليها عن مواقعها وحدوث خسائر كبيرة في صفوفها، وتطوير الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، واحتلال أجزاء منه، وتدمير البنية التحتية للمقاومة وتكبدها خسائر تفقدها القدرة على المواجهة، واضطرار الفلسطينيّين إلى النزوح خارج القطاع، وحرمان المقاومة من الغطاء الشعبي، واستمرار تشديد حصار القطاع وحرمانه من احتياجاته الضرورية، وعدم تمكن المقاومة من تعويض خسائرها، وتخلي إيران وجبهات المقاومة عن نصرة المقاومة الفلسطينية واكتفائها بالمشاركة الرمزية في الأحداث، واستمرار الدعم الغربي لإسرائيل، وإيغال الجيش الإسرائيلي في قصف غزة واستهداف المدنيّين، وصمود الجبهة الداخلية في إسرائيل ووقوفها خلف حكومة بنيامين نتنياهو، وتقبل خسائر المواجهة مع حماس في سبيل القضاء على خطر المقاومة.

٣ – الحرب المفتوحة أو حرب الاستنزاف: وهو ما يَعني استمرار الحرب بين الطرفين، وتمسُّك إسرائيل والولايات المتحدة برفض التهدئة والوصول إلى الهدنة الطويلة، وبقاء الوضع على ما هو عليه بقطاع غزة، واستمرار سيطرة حركة حماس على السلطة فيه، وتشديد الحصار على القطاع، والعمل على تقليص قوة حماس ومحاصرة مصادرها وأنشطتها على مستوى العالم.

يَعتمد تحيق هذا السيناريو على فشل إسرائيل في تحقيق هدف القضاء الكامل على المقاومة الفلسطينية، وفشل المقاومة في تكبيد إسرائيل خسائر فادحة تجبرها

على إيقاف الحرب، وتمكُّن المقاومة من التصدي للعمليات الإسرائيلية واحتفاظها بالقدرة على المناورة والمفاجأة، واستمرار المناوشات من جانب جبهات المقاومة بالمنطقة، وبقائها على استعداد للدخول في حرب مع إسرائيل والولايات المتحدة، وقدرة المقاومة على التمسُّك بأوراق الضغط، وأهمها الاحتفاظ بالمحتجزين والأسرى، وفشل إسرائيل والولايات المتحدة في الوصول إليهم، وفشل إسرائيل في تهجير الفلسطينيّين من قطاع غزة، وبقاء الكتلة السكانية التي تدعم المقاومة وتعيق بقاء إسرائيل بالقطاع، ووجود حالة من التوازن بين الدعم الدولي الحكومي لإسرائيل والدعم الدولي الشعبي للمقاومة وهو ما يمكن أن يَحد من تغوُّل إسرائيل في استهداف المدنيّين، ورغبة بنيامين نتنياهو في إطالة أمد الحرب حتى لا يصل إلى مرحلة المحاسبة التي تنتظره والتي سوف تقضي على مستقبله السياسي.

٣ - **التهدئة والهدنة الطويلة**: وهو ما يَعني توقف الحرب، والدخول في هدنة، وفتح المعابر لدخول المساعدات إلى قطاع غزة، وبقاء الوضع في القطاع على ما هو عليه من حيث شكل السلطة وسيطرة حماس عليها، وتشديد الحصار على القطاع، والعمل على تقليص قوة حماس ومحاصرة مصادرها وأنشطتها على مستوى العالم.

يَعتمد تحيق هذا السيناريو على صمود المقاومة، وعجز إسرائيل عن تحقيق نصر حاسم يستحق تحمُّل الخسائر التي تؤثر على سمعة الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية في دولة الاحتلال، واقتناع إسرائيل والولايات المتحدة بأن المواجهة العسكرية لن تقضي على حركة أيديولوجية، والبدء في إجراءات جديدة للحد من

قوة حماس، تشتمل على تشديد الحصار على قطاع غزة، وتجفيف منابع الحركة، والضغط على الدول المتعاطفة معها أو المساعدة لها، مثل قطر وتركيا، ونجاح الجهود المبذولة من جانب الدول الساعية للتهدئة، وعلى رأسها قطر، وموافقة إسرائيل والولايات المتحدة على الهدنة، وعدم التمسُّك بالهدنة الإنسانية القصيرة التي يعقبها استئناف القتال، وموافقة حركة حماس على الشروط الإسرائيلية والأمريكية للهدنة، وأهمها الإفراج عن المحتجزين والأسرى، والضغوط التي تتعرض لها الولايات المتحدة من الداخل والخارج من أجل وقف إطلاق النار في غزة.

كان السيناريو الثالث، وهو الدخول في حرب مفتوحة، تحاول إسرائيل من خلالها إطالة أمد المواجهة، من أجل إنهاك المقاومة الفلسطينية واستنزافها، وتكبيدها خسائر لا يمكن تعويضها في ظِل الحصار المفروض على قطاع غزة، هو السيناريو الذي رجحه المحللون والمتابعون.

كذلك، رجح المحللون والمتابعون أن تشن الولايات المتحدة حربًا أخرى بالتوازي مع الحرب المفتوحة في ميادين القتال، تستهدف بها حركة حماس، على المستويين الإقليمي والدولي، لمحاصرة مصادر تمويل الحركة وتسليحها، وتجفيف منابع المساعدة بكل أشكالها، ومنها المساعدة السياسية، عبر "دعشنة" الحركة ووَصمها بالإرهاب، وتكوين جبهة إقليمية ودولية ضدها.

ولكن استمرار هذا السيناريو مرهون بتراجع قدرة المقاومة على تهديد أمن إسرائيل، وحجم الخسائر الاقتصادية والأمنية التي سوف تتكبدها دولة الاحتلال، والتي يمكن أن تزيد من الانقسامات والاضطرابات الداخلية.

ويُعزز من اختيار هذا السيناريو وترجيحه، عدة معطيات، قد تتغير بتغير الأوضاع الميدانية والخيارات المتاحة لدى القوى المعنية بالصراع، لننتقل منه إلى سيناريو آخر، ومنها ما يأتي:

– صعوبة تحقيق السيناريو الأول، وهو الانتصار الكامل للمقاومة، وإجبار إسرائيل على وقف القتال، في ظِل محاصرة قطاع غزة، واستمرار جيش الاحتلال في قصف القطاع واستهداف كل شيء فيه، بغطاء أوروبي ودولي، وربما بمساعدة إقليمية وعربية غير معلنة.

– صعوبة تحقق السيناريو الثاني، وهو الانتصار الكامل لإسرائيل، نظرًا لصمود المقاومة بعد ما يقرب من عام على بدء القتال، ومنذ أن قامت بعملية "طوفان الأقصى"، وقيامها بعمليات تدل على احتفاظها بقدرتها على المناورة والمفاجأة والتصدي للجيش الإسرائيلي حتى الآن.

– إضافة إلى أن إسرائيل لم تتمكن – حتى الآن – إلَّا من "الانتقام" من المدنيّين الذين لم يستجيبوا لدعوات النزوح من القطاع، وهو ما يؤثر على الدعم الدولي لها، الأمر الذي لا يمكن استمراره مع زيادة أعداد الشهداء من المدنيّين في الجانب الفلسطيني، وزيادة الدعم الشعبي والنخبوي للفلسطينيّين في أمريكا وأوروبا.

– صعوبة تحقق السيناريو الرابع، حتى الآن، وهو الهدنة الدائمة، لتمسُّك كل طرف بشروطه. فإسرائيل تريد استرداد الأسرى والقضاء على حماس وتغيير شكل الحكم بالقطاع، في حين تتمسك حماس بخروج جيش الاحتلال من غزة كلها ووقف الحرب بشكل كامل.

– أما سيناريو الهدنة "الطويلة"، فهو ليس مطروحًا من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، لاشتراط إسرائيل عودة جميع المحتجزين والأسرى لدى المقاومة، دون التزام منها بإيقاف الحرب والانسحاب، ولعدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار بإيقاف الحرب قبل تحقيق نصر ملموس، يمكن تسويقه داخليًّا، لإنقاذ الحكومة وقيادات الدولة من المحاسبة على التراجع أمام المقاومة.

حرب الاستنزاف

مع استمرار العدوان الإسرائيلي، ثارت تساؤلات عمَّا حققته إسرائيل من الحرب، ومتى يمكن أن ينتهي القتال، وكيف ينتهي؟

في هذا السياق، أعلن الوزير بحكومة الطوارئ، بيني غانتس، في الأشهر الأولى من الحرب أن إسرائيل لم تحقق أهدافها بالحرب في قطاع غزة بعد، لكنها لم تتنازل عن تحقيقها.

وكان غانتس قد أخبر مجموعة من الإسرائيليّين، في لقاء معهم في يناير ٢٠٢٤م، أن الحرب قد تستمر عامًا أو عقدًا أو جيلًا.

ونشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية مقالًا للجنرال الإسرائيلي المتقاعد، إسحاق بريك، انتقد فيه بشدة تصريحات لوزير الدفاع، يوآف غالانت، في بداية الحرب، أشار فيها إلى قرب القضاء على حماس وقتل قادتها.

اعتبر بريك أن معظم التصريحات "الرنانة" التي تصدر عن القيادة العسكرية الإسرائيلية طوال الحرب لا أساس لها من الصحة، وأن القيادة السياسية تدرك ذلك بالفعل.

استشهد بريك بالوضع في قطاع غزة، حيث تغرق إسرائيل – من وجهة نظره – في "وحل" غزة أكثر فأكثر، وتخسر المزيد من جنودها دون أي فرصة لتحقيق الهدف الرئيس للحرب، والمتمثل في القضاء على حركة حماس.

وذهب بريك إلى أبعد من ذلك، حينما قال إن إسرائيل تقترب من حافة الهاوية، إذا استمرت حرب الاستنزاف الحالية مع المقاومة وحزب الله اللبناني، مدللًا على ذلك بما يلي:

– تكثيف الهجمات في الضفة الغربية، فيما يُعاني جنود الاحتياط الذين يتم استدعاؤهم للخدمة في غزة من الإحباط.

– إدراك المقاومة للوضع "المزري" الـذي تعيشه إسرائيل، واستغلالها لهذا الوضع.

– إدراك المقاومة أن حرب الاستنزاف تعمل لصالحها، وربما تتحول إلى حرب إقليمية.

– تحول إسرائيل إلى دولة "منبوذة" من المجتمع الدولي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مقاطعة اقتصادية وفرض حظر على شحنات السلاح.

– عرقلة نتنياهو التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وتهديده بإشعال الشرق الأوسط برمته عبر اتباع أسلوب الاغتيالات وتوسيع العداون.

– الحالة السيئة للاقتصاد الإسرائيلي في ظِل استمرار الحرب[1].

(1) Haaretz, Israel Will Collapse Within a Year if the War of Attrition Continues, 2024-08-22, Link

وفي سياق متصل بالحالة الاقتصادية التي أشار إليها بريك، ذكر تقرير لوكالة "أسوشيتدبرس" أن الاقتصاد الإسرائيلي يُعاني بعد ١١ شهرًا من الحرب مع حماس، الأمر الذي دفع بعض كبار خبراء الاقتصاد إلى القول بأن التكلفة الإجمالية للحرب قد تصل إلى ١٢٠ مليار دولار، أو ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وأن وقف إطلاق النار هو أفضل وسيلة لوقف الضرر الذي تتعرَّض له القطاعات الاقتصادية المختلفة(١).

الحرب الشاملة

منذ أن بدأت الحرب والبعض يحذر من تطور الحرب في غزة وتحولها إلى حرب شاملة، بل وصل البعض في تخوفه إلى التحذير من حرب عالمية ثالثة، ومنهم الأدميرال لورد ويست، القائد السابق للبحرية البريطانية، الذي توقع أن يؤدي وجود قوات لأمريكا وبريطانيا على الأرض بجانب إسرائيل، إلى جر لبنان وسوريا وإيران وروسيا إلى الحرب والقتال بجانب الفصائل في غزة(٢).

والخطوة الأولى لهذه الحرب الواسعة، هي تدخل حزب الله وامتداد الحرب إلى لبنان، ثم انضمام سوريا المدعومة من روسيا إلى المقاومة، وهو ما يمكن أن يجر الرئيس الروسي بوتين إلى الحرب. خاصَّة أن اشتعال الحرب في الشرق الأوسط يخفف عنه الضغط في أوكرانيا.

---

(١) الحرة، " ١٢٠ مليار دولار".. ماذا يحدث للاقتصاد الإسرائيلي وسط الحرب؟، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) – ميديا نيتور، أدميرال بريطاني يرسم سيناريو الحرب العالمية الثالثة انطلاقا من غزة، ٢١–١٠–٢٠٢٣، https://cutt.us/laDYr

وإذا هاجمت إسرائيل إيران فإن الأخيرة لن تجد مفرًّا من مهاجمة إسرائيل واستهداف مصالح أمريكية في المنطقة، لتجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مع إيران، تستدعي فيها حلفاءها من دول المنطقة وحلف الناتو.

قد لا يصل الأمر إلى حرب عالمية تتورط فيها القوى العظمى بشكل مباشر، ولكن تحريك الولايات المتحدة لأكبر حاملة طائرات لديها إلى شرق المتوسط، وتزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة المقاتلة، وإعلان إنجلترا نشر سفن حربية في شرق المتوسط دعمًا لإسرائيل، دليل على وجود تفاهم بين الغرب وإسرائيل على وقوف الغرب معها في حال تطورت الأحداث.

ولكن القوى الدولية والإقليمية لا ترغب مع ذلك في حرب شاملة تحاول إسرائيل جرها إليها، فاستمرار الحرب وتحولها إلى حرب شاملة يمكن أن يُعرِّضا مصالحها للخطر.

فالولايات المتحدة لا ترغب في إطالة أمد الحرب، رغم اتفاقها مع إسرائيل في الأهداف، ورغبتها في حسمها لصالحها، وذلك خوفًا من توسع نطاق الصراع وتحوله إلى حرب إقليمية شاملة، تشغلها عن الحرب في أوكرانيا ومواصلة استراتيجية تطويق الصين، بالإضافة إلى الانتقادات التي تواجهها الإدراة الأمريكية وتؤثر على الحزب الديمقراطي الحاكم قبل انتخابات الرئاسة القادمة بسبب تغاضيه عن الانتهاكات الإسرائيلية.

أما الحكومات العربية، والإسلامية أيضًا، مثل تركيا، فإن استمرار الحرب وتحولها إلى حرب إقليمية يحرجها أمام شعوبها، بعد أن أظهرت هذه الحكومات عجزها عن اتخاذ مواقف قوية ومؤثرة ضد إسرائيل، وظهر تواطؤ بعضها مع الاحتلال، مثل مصر والإمارات والأردن.

كذلك، ترغب إيران في انتهاء الحرب قبل أن يضطرها التصعيد إلى اتخاذ أحد موقفين لا ترغب فيهما، وهما: الانجرار إلى حرب مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة في وقت تعاني فيه من مشاكل داخلية بسبب تنامي المعارضة للجمهورية الإسلامية، أو التخلي عن المقاومة وهدم الصورة التي تبنيها طهران منذ عقود للدولة الإسلامية المدافعة عن حقوق المسلمين والمناصرة للقضية الفلسطينية والساعية لتحرير القدس.

وبناءً عليه، فإن جميع الأطراف لديها ما يدفعها إلى العمل على إنهاء الحرب، والبحث عن حل سياسي للصراع، خاصَّة إسرائيل، التي تواجه هزيمة في المواجهة العسكرية المباشرة مع المقاومة، تعوضها بالانتقام من المدنيّين، الأمر الذي يضعها تحت ضغوط كبيرة.

النصر الكامل

في تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز"، نشرته بعد قرابة ٧ أشهر من بداية الحرب، واستندت فيه إلى مسؤولين أمريكيّين وإسرائيليّين وأعضاء من حركة حماس، قالت إن "الحقيقة الصارخة للمعركة في غزة هي أن إسرائيل فشلت في تحقيق هدفيها الأساسيّين من الحرب، المتمثلين في القضاء الكليّ على حماس واستعادة الرهائن"، وأن "معاناة الفلسطينيّين قد أدَّت إلى تآكل دعم إسرائيل، حتى بين حلفائها".

وترى الصحيفة، نقلًا عن خبراء ومسؤولين، أنه على الرغم من الخسائر الفادحة التي مُنيت بها حماس، إلَّا أن قسمًا كبيرًا من قياداتها العليا مازال في مكانه بغزة، متخفيًّا في شبكة واسعة من الأنفاق تحت الأرض، تحتوي على مراكز العمليات، وهو صاحب القرار في مفاوضات الرهائن.

وحول إمكانية القضاء التام على حماس، كعلامة من علامات النصر الكامل، يقول ضابط سابق بالمخابرات الأمريكية، إن المقاومة الفلسطينية لإسرائيل، التي تتمثل في حماس وجماعات المقاومة الأخرى، هي فكرة، بقدر ما هي مجموعة مادية وملموسة من الناس، وبالرغم من الضرر الكبير الذي ألحقته إسرائيل بحماس إلَّا أنها ماتزال تتمتع بالقدرة والمرونة والتمويل وطابور طويل من الأشخاص الذين من المرجَّح أن ينتظروا التسجيل والانضمام بعد كلّ هذا القتال والدمار والخسائر في الأرواح(١).

وفي تقييم استخباراتي سنوي، أصدرته وكالات التجسس الأمريكية، في مارس ٢٠٢٤م، أعربت هذه الوكالات عن شكوكها بشأن قدرة إسرائيل على تدمير حماس فعليًّا.

وقال التقرير: "من المحتمل أن تواجه إسرائيل مقاومة مسلحة مستمرة من حماس لسنوات قادمة، وسوف يكافح الجيش من أجل تحييد البنية التحتية تحت الأرض لحماس، والتي تسمح لها بالاختباء واستعادة قوتها ومفاجأة القوات الإسرائيلية"(٢).

على الرغم من ذلك، فإن نتنياهو يصر على تحقيق "النصر الكامل"، وأعلن عند الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحرب، أن الحرب على قطاع غزة لن تتوقف مهما زادت الضغوط، لافتًا إلى أن "النصر الحاسم سوف يتحقق، لكنه سوف يتطلب

(1) The New York Times, The Stark Reality of Israel's Fight in Gaza, 2024-04-22, Link

(٢) سكاي نيوز عربية، مسؤولون يتحدثون عن حقيقة إسرائيل "الصارخة" في غزة، ٢٣-٠٤-٢٠٢٤.

شهورًا كثيرة. وأن إسرائيل ترغب في "غزة منزوعة السلاح، وعودة المحتجزين، وسيطرة أمنية إسرائيلية على كل ما يدخل إلى القطاع".

هذا النصر الكامل أو المطلق، الذي تحدث عنه نتنياهو، وصفه وزير دفاعه يوآف غالانت بأنه مجرد "هراء".

وقد ذكر الإعلام العبري الرسمي، في ٢٢ يونيو ٢٠٢٤م، أن إسرائيل تستعد للإعلان قريبًا عن "هزيمة" كتائب القسَّام، الذراع العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، بعد انتهاء معركة رفح، تمهيدًا لتوسيع المواجهة مع حزب الله في لبنان[١].

وكان جيش الاحتلال قد زعم، قبلها بأيام، أن اثنتين من كتائب رفح الأربع التابعة لكتائب القسَّام على "وشك الانهيار"، فيما الكتيبتان الأخريان "كفاءتهما متوسطة"، وهو ما لا يمكن تأكيده في ظِل انعدام المعلومات عن وضع المقاومة وحجم خسائرها في الحرب.

وقد علق الصحفي الإسرائيلي البارز، جدعون ليفي، على التقارير التي تفيد بأن دولة الاحتلال تخطط للإعلان عن أنها قضت على كتائب القسَّام، وأنها انتصرت في الحرب التي تشنها على غزة، فقال ساخرًا إن الإعلان عن القضاء على "جيش" حماس خطة تهدف إلى إتاحة المجال لانسحاب معظم القوات الإسرائيلية من غزة ونقلها إلى الحدود الشمالية لشن حملة أخرى "مظفرة ومجيدة" في لبنان، مثل تلك التي جرت بالقطاع الفلسطيني المُحاصَر.

---

(١) وكالة الأناضول، إعلام عبري: إسرائيل تستعد لإعلان "هزيمة" القسام للتحرك ضد "حزب الله"، ٢٢ يونيو ٢٠٢٤.

وتابع ليفي أنه "من الواضح أن إسرائيل لم ولن تحقق أيَّ نصر في غزة، وكان عليها أن تتظاهر بالنزول من على الشجرة الملطخة بالدماء التي تسلقتها، وهي شجرة لم يكن عليها أن تتسلقها أصلا"، وأنه من الأفضل لإسرائيل أن تتصنع النصر. مضيفًا أن حماس رغم تلقيها ضربة عسكرية إلَّا أنها انتصرت دبلوماسيًّا واجتماعيًّا وأخلاقيًّا واقتصاديًّا[١].

ورأي محللون أن الحديث عن الإعلان عن هزيمة كتائب القسَّام هو محاولة للخروج من المأزق الذي يعيشه جيش الاحتلال في قطاع غزة، ولا يعكس الواقع الفعلي على الأرض، وذلك بناءً على تقديرات قادة الاحتلال أنفسهم بعدم القدرة على القضاء على القسَّام[٢].

وفي الوقت الذي يواصل فيه نتنياهو وقادته العسكريون حديثهم عن تحقيق "النصر الكامل" في حربهم مع المقاومة الفلسطينية، صرح كيرت كامبل، نائب وزير الخارجية الأمريكي، أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لا ترى أن إسرائيل ستحقق "نصرًا كاملًا" في هزيمة حماس بقطاع غزة[٣]، وهو اعتراف أمريكي بأن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الحالية لن تحقق النتيجة التي تهدف إليها حكومة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو.

---

(١) الجزيرة، جدعون ليفي: إسرائيل لم ولن تحقق أي نصر في غزة وعليها الخروج، ٢٣ يونيو.

(٢) الجزيرة، الدويري: حديث إسرائيل عن هزيمة القسام لا يعكس الواقع على الأرض، ٢٢ يونيو ٢٠٢٤.

(٣) الشرق، واشنطن تشكك في قدرة إسرائيل على هزيمة حماس: النصر الكاسح غير وارد، ١٤-٠٥-٢٠٢٤.

يمكن اعتبار حديث نتنياهو عن "النصر الكامل" محاولة من جانب إسرائيل لصناعة صورة نصر يمكن تسويقها للداخل الإسرائيلي، تمهيدًا لوقف الحرب التي تحولت إلى حرب استنزاف، عبر مفاوضات تفضي إلى إبرام صفقة تبادل للأسرى وإنهاء للحرب، أو التحول إلى معادلة اشتباك مختلفة، ينتقل معها الجيش الإسرائيلي إلى عمليات تركز على أهداف مهمة ومحددة بدقة، لتخفيف الضغط عن القوات الإسرائيلية الموجودة في قطاع غزة، وإشغال حركة حماس بحرب مفتوحة تعيقها عن تحسين أوضاعها الميدانية.

إمكانية إنهاء الحرب

كان سيناريو إطالة أمد المواجهة، والدخول في حرب استنزاف مفتوحة، هو السيناريو المُرجَّح للصراع بين المقاومة وجيش الاحتلال منذ الأيام الأولى للحرب، لصعوبة تحقيق الأهداف الإسرائيلية ذات السقف المرتفع، واستبعاد إمكانية تحقيق الجيش الإسرائيلي لنصر حاسم على المقاومة، وفق مفهوم النصر الذي يتمسَّك به نتنياهو، وهو القضاء على حركة حماس، التي يكفيها الصمود لتحقيق النصر على إسرائيل.

وقد رجَّح معهد "أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، التابع لجامعة تل أبيب، في تقدير موقف له أن حالة الحرب مع غزة قد تستمر لفترة طويلة، وربما لأشهر عديدة، وبدرجات متفاوتة من الشدة، وذلك حسب الظروف، وقد تحدث أعطال جسيمة وصعود وهبوط في الإنجازات والأضرار[١].

(١) الجزيرة، خبراء إسرائيليون: خيارات تل أبيب بعد هدنة غزة رهينة بيد السنوار، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/s9DtM

والحقيقة أن طول أمد الحرب، ورغبة إسرائيل في الاستمرار فيها إلى أن تحقق أهدافها، وإعلان المقاومة عن قدرتها على الصمود، وتدخل قوى أخرى في الصراع، لا يَعني كل هذا رغبة طرفي الصراع والقوى المعنية بالشأن الفلسطيني في استمرار الحرب التي تهدد مصالح الجميع.

فبالنسبة لإسرائيل، لا يمكن تحمُّل استمرار الحرب المفتوحة والممتدة، لأسباب عديدة، منها الضغوط الداخلية بسبب الخسائر البشرية والمادية التي يتعرض لها جيش الاحتلال في مواجهته غير المتكافئة مع المقاومة، والتي تُعلن أرقامها يوميًّا. بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية وكلفة الحرب، وانعدام الأمن الداخلي، وفرار مئات الآلاف إلى الخارج، ونزوح حوالي ٥٠٠ ألف من الجنوب والشمال إلى الداخل.

هذا بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، التي بدأت تتزايد من جانب الحلفاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، التي تطالب إسرائيل بسرعة إنهاء الحرب، ومحاولة تقليل أعداد الضحايا من المدنيّين الفلسطينيّين والعودة إلى المسار السياسي.

ولهذا، لا يمكن اعتماد تحقيق الأهداف الإسرائيلية المُعلَنة معيارًا للاقتراب من إنهاء الحرب، لأن الظروف المحيطة بإسرائيل يمكن أن تدفعها إلى إنهاء الحرب دون تحقيق "النصر الكامل"، ومنها قدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود ومواصلة دعم المجهود الحربي في ظِل إطالة أمد الحرب، وزيادة الخسائر، وتلاشي آثار الصدمة التي أحدثها "طوفان الأقصى"، وتراجع مستوى الرغبة في الانتقام.

وقد أثبتت الهدنة الإنسانية إمكانية استجابة الحكومة الإسرائيلية للضغوط، والتجاوز عن الأهداف المعلنة للحرب، بعد أن قبلت إيقاف وقف إطلاق النار المؤقت، ووافقت على تبادل الأسرى، الذين أعلنت قبل ذلك عن العمل على استعادتهم سالمين بالقوة العسكرية.

وقد يكون عدم تحقيق النصر حتى الآن، بل وعدم وجود توافق على حدود واضحة لهذا النصر، سببًا في تخفيض التوقعات الإسرائيلية من الحرب، وهو ما ذكرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، التي قالت إن "النصر الكامل" ليس في الأفق، ولابد من تخفيض التوقعات، والبحث عن حل لاستعادة الأسرى ورفات الجنود القتلى[١].

أمَّا المقاومة الفلسطينية، فتسعى لإنهاء الحرب، بسبب الكارثة الإنسانية التي يواجهها قطاع غزة، وارتفاع أعداد الضحايا من المدنيّين، الذين تتعمد إسرائيل استهدافهم بالقصف. هذا بالإضافة إلى أن استمرار الحرب يُنهِك قوى المقاومة التي حققت أهدافها من الهجوم على إسرائيل، ويستنزف إمكانيّاتها، في ظِل الحصار المفروض على القطاع.

(١) الجزيرة، يديعوت أحرونوت: النصر الكامل غير مرجح فلنخفض التوقعات، ٥ ديسمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/dKMjl

تآكل الشرعية الدولية الإسرائيلية

كانت إسرائيل قبل ٧ أكتوبر كيانًا فوق النقد، وخارج دائرة المحاسبة والعقاب، بما تمتلكه من أدوات ضغط دبلوماسية، تتمثل في شبكة العلاقات المتينة التي تضمن لها الدعم المطلق، وشبكة الحلفاء الذين يحمونها من النقد والمحاسبة والعقاب، بالضغط على أيّ جهة تحاول المساس بها، وعرقلة أيّ أجراء يمكن اتخاذه ضدها.

ولكن خلال العام الماضي، واجهت دولة الاحتلال حالة متزايدة من تآكل الشرعية وتقويض المكانة الدولية وانحسار السمعة بسبب انتهاكاتها في حق المدنيّين في قطاع غزة وعدم احترامها للقرارات الدولية، وصارت أشبه بدولة منبوذة على المستوى العالمي.

رفض القرارات الأمميَّة

تعددت القرارات الأممية والدولية التي لم تلتزم بها إسرائيل، حتى صارت في مواجهة مع أغلب الدول في المجتمع الدولي الساعي لإنهاء الحرب ووقف الانتهاكات.

ففي ٧ ديسمبر٢٠٢٣م، قام الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بتفعيل أقوى أداة يمتلكها، وهي المادة ٩٩ من ميثاق المنظمة، للفت انتباه مجلس الأمن الدولي إلى قضية غزة، من أجل إيقاف إطلاق النار، وتجنيب القطاع خطر

انهيار النظام الإنساني[١]. وهي خطوة ضاغطة على أعضاء المجلس، لوضعهم أمام مسؤولياتهم.

وأصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا بوقف إطلاق نار فوري في غزة، في أواخر مارس ٢٠٢٤م، والذي نصَّ على "وقف نار إنساني فوري لشهر رمضان، يقود إلى وقف إطلاق نار دائم"، بالإضافة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدات.

وتبنَّى مجلس الأمن، في ١٠ يونيو ٢٠٢٤م، مشروع قرار صاغته واشنطن، يدعو لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ويَدعم مقترح الرئيس الأمريكي بايدن، الذي أعلنه في ٣١ مايو ٢٠٢٤م. واعتُمِد قرار المجلس بموافقة ١٤ دولة وامتناع دولة واحدة، وهي روسيا، عن التصويت.

ولكن إسرائيل أكدت على لسان مندوبتها لدى الأمم المتحدة أن بلادها ستواصل عمليتها في غزة، ولن تشارك في مفاوضات "لا معنى لها" مع حركة حماس[٢].

ومع استمرار استهداف الاحتلال للمدنيّين، أبلغت الأمم المتحدة – في سابقة تاريخية تُضاف إلى السوابق التاريخية التي أحدثتها عملية "طوفان الأقصى" – إسرائيلَ أنها سوف تُدرِج الجيش الإسرائيلي على "قائمة العار" المتعلقة بعدم

(١) الحرة، "أقوى أداة".. ماذا يعني تفعيل "المادة ٩٩" بشأن حرب غزة؟، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/zX4F3

(٢) CNN عربية، أول رد إسرائيلي على تبني مجلس الأمن مشروع قرار أمريكي بشأن وقف إطلاق النار، ١١ يونيو ٢٠٢٤.

احترام حقوق الأطفال في النزاعات العسكرية، وأن القرار سوف يصدر في ١٨ يونيو ٢٠٢٤م[١].

ثم جاء قرار الأمين العام للأمم المتحدة بإدراج إسرائيل على "قائمة العار"، رغم الضغوط الكبيرة التي مورست عليه ليتراجع عن هذا القرار، ليؤكد أن هناك حالة دولية تتشكَّل لتغيير وضع استقر منذ عقود، وهو التغاضي عن ممارسات إسرائيل، وتجنب المساس بها.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تقدمت بطلب إلى محكمة العدل الدولية لتبيان الآثار المترتبة على استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما حصل بالفعل، وأعقبه قرار للجمعية العامة في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م بطلب انسحاب الاحتلال من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م خلال ١٢ شهرًا ضمن مجموعة من التوصيات التي أظهرت غضب المجتمع الدولي من الاستهتار الإسرائيلي بالمؤسسات الدولية والحقوق الفلسطينية والقيم الإنسانية.

تراجع الردع الدبلوماسي

بعد خسارة دولة الاحتلال لقدرتها على الردع العسكري، وفشلها في الانتصار على جماعة مقاومة معزولة ومحاصرة، وظهور حاجتها إلى الحلفاء من العالمين العربي والغربي للدفاع عنها ومساعدتها في حماية أمنها القومي، خسرت أيضًا جزءًا كبيرًا من قدرتها على الردع الدبلوماسي.

فقد قامت دول عديدة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، غير آبهة بالضغوط التي يمكن أن تمارس عليها من جانب الولايات المتحدة والقوى الغربية المؤيدة للاحتلال.

(١) الجزيرة، الأمم المتحدة تدرج إسرائيل في القائمة السوداء لقتلة الأطفال، ٨ يونيو ٢٠٢٤.

في هذا السياق، سحبت البرازيل سفيرها من تل أبيب، بعد أن اتهم الرئيس البرازيلي، لولا ديسلفا، إسرائيل بارتكاب "إبادة" في قطاع غزة. مشبهًا ما تقوم به هناك بـ"محرقة اليهود" إبان الحرب العالمية الثانية[١]، وهو ما أثار غضب تل أبيب، التي اعتبرت الرئيس البرازيلي شخصية غير مرغوب فيها بالنسبة لإسرائيل.

كذلك، قطعت بعض الدول الأخرى العلاقات مع إسرائيل، مثل كولومبيا وبوليفيا، واستدعى البعض الآخر سفراءه لديها، ومنهم تشيلي وتركيا وهندوراس.

ولعل أهم مثال على أن إسرائيل فقدت قدرتها على الردع الدبلوماسي، هو موقف إسبانيا التي لم تتأثر بالتهديدات الإسرائيلية بعد أن اعترفت بالدولة الفلسطينية، ولم تعمد إلى التهدئة حفاظًا على مصالحها أو خوفًا من الضغوط التي يمكن أن تتعرَّض لها من جانب إسرائيل وحلفائها المقربين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، فذهبت إلى التصعيد ضد تل أبيب، ومبادلتها تصعيدًا بتصعيد، من خلال الإعلان عن انضمامها إلى الدول التي تلاحق إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية، ودعوتها دول العالم إلى دعم محكمة العدل الدولية في تنفيذ إجراءاتها المؤقتة ضد إسرائيل.

في هذا السياق، سحب الاتحاد الإفريقي صفة مراقب من إسرائيل بشكل نهائي، خلال القمة الإفريقية التي افتتحت أعمالها، في ١٧ فبراير ٢٠٢٤م، في أديس أبابا، حيث مُنِع الوفد الإسرائيلي من المشاركة في القمة التي أدانت الحرب في غزة، ودعت لإجراء تحقيق دولي مستقل في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي

(١) فرانس ٢٤، لولا يتهم إسرائيل بارتكاب "إبادة" بحق المدنيين في غزة، ١٨-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/hcBe3GA

واستخدامها أسلحة محظورة دوليًّا في استهداف المستشفيات والمؤسسات الإعلامية[١].

المثول أمام المحاكم الدولية

على المستوى القضائي، يمكن اعتبار الخطوة التي اتخذتها جنوب إفريقيا بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة إسرائيل خطوة مهمة وفارقة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأحدثت إنجازًا تاريخيًّا يمكن البناء عليه في المستقبل، على الرغم من أن العمل القضائي الدولي له أجنداته وتوقيتاته وآليَّاته وتوازناته الخاصَّة، والتي قد لا تفيد المقاومة فائدة آنية تساعد على تغيير الأوضاع على الأرض بسرعة.

في هذا السياق، أصدرت المحاكم الدولية قرارات عديدة، كانت غير مسبوقة في التعامل مع إسرائيل، منها قرار محكمة العدل الدولية، الذي أمرت فيه إسرائيل بوقف الهجوم العسكري على مدينة رفح جنوبي قطاع غزة "فورًا"، بناءً على دعوى دولة جنوب إفريقيا التي اتهمت فيها تل‌أبيب بارتكاب جرائم إبادة جماعية في القطاع، ووصفت المحكمة الوضع بأنه "مصنف حاليًا على أنه كارثي".

كذلك، أمرت المحكمة بالإبقاء على معبر رفح مفتوحًا لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وقالت إن "الشروط مستوفاة لاتخاذ إجراءات طارئة جديدة في قضية اتهام إسرائيل بالإبادة الجماعية"[٢].

---

(١) TRT عربي، منعوا مشاركتها وسحبوا صفة المراقب، ٢٠-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/967U7GQ

(2) CNN, UN's top court orders Israel to 'immediately' halt its operation in Rafah, 2024-05-24, Link

وفي أواخر مايو ٢٠٢٤م، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالانت، بتهمة التسبب في الإبادة، والتسبب في المجاعة كوسيلة من وسائل الحرب، بما في ذلك منع إمدادات الإغاثة الإنسانية، واستهداف المدنيّين عمدًا في الصراع.

بذل نتنياهو بذل جهودًا كبيرة لمنع هذا التطور المحتمل، وأجرى اتصالات مكثفة مع واشنطن لمنع صدور هذه المذكرة[1]، لخوفه من أن القرارات التي تتخذها المحكمة في لاهاي سوف تشكل سابقة خطيرة تهدد الجنود والشخصيات العامة، حتى وإن لم تؤثر على تصرفات إسرائيل.

وعلى الرغم من عدم امتثال إسرائيل لقرارات المحاكم الدولية، وتماديها في عمليتها العسكرية في غزة، إلَّا أن التطورات الأخيرة تدل على أن إسرائيل تفقد مكانتها الدولية، وتزداد عزلتها السياسية، وصارت عرضة للمحاسبة والعقاب، حتى إن بعض حلفاء إسرائيل صاروا يتقبلون فكرة محاسبة تل أبيب وقادتها، ومنهم فرنسا التي دعمت إسرائيل دعمًا مطلقًا في بداية الحرب، وتبنَّت الرواية الإسرائيلية كاملة، ودعت إلى تكوين تحالف دولي ضد المقاومة الفلسطينية، ثم تحوَّل موقفها إلى دعم إجراءات المحكمة الجنائية الدولية وإصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو والمطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

---

(١) سكاي نيوز عربية، في غضون أسبوع.. نتنياهو يخشى "أمر" الجنائية الدولية باعتقاله، ٢٨-٠٤-٢٠٢٤.

الرفض الشعبي العالمي

أدَّت مشاهد القتل والدمار التي تخرج من قطاع غزة إلى تصاعد المعارضة الشعبية الدولية للعملية العسكرية الإسرائيلية، وشهدت آلاف المدن في مختلف بلدان العالم مظاهرات حاشدة تندد بالمجازر التي ارتكبتها إسرائيل وتطالب بوقف الحرب.

تدل كثرة المظاهرات التي شهدتها المدن في أوروبا وأمريكا على تغير في نظرة الشعوب الغربية للكيان الصهيوني، بفعل عملية طوفان الأقصى، التي أظهرت حقيقة الكيان كسلطة محتلة ترتكب جرائم في حق أصحاب الأرض، الذين من حقهم أن يدافعوا عن أنفسهم لنيل حقوقهم.

انعكس الموقف الشعبي على مواقف مسؤولين في الغرب، اتخذوا مواقف نادرة في علاقاتهم مع إسرائيل، وَصَلت إلى حد مطالبة بعضهم بفرض عقوبات على تل‌أبيب، وقطع العلاقات معها، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وحظر الأسلحة عنها، وتقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وجميع القادة السياسيّين الآخرين الذين قصفوا المدنيّين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كان لافتًا أن فئة الطلاب في الدول الغربية والولايات المتحدة والدول التي تدور في فلك الغرب وتدعم إسرائيل، قامت بدور كبير في دعم فلسطين والاعتراض على إسرائيل، في حراك شمل الجامعات والمدارس، وطالب بمقاطعة إسرائيل ومعاقبتها.

وتنبع أهمية تحوُّل قطاع من المجتمع الأكاديمي والطلابي عن دعم إسرائيل، وتأييده للحقوق الفلسطينية، وتمرده على السردية اليهودية، وتجاهله لتهمة معاداة

السامية، من كون هذا المجتمع يضم فئة الأكاديميّين والباحثين التي يمكنها أن تسهم في إعادة صياغة الوعي الغربي، بالإضافة إلى فئة الطلاب الذين لديهم القدرة على التعبير عن آرائهم بقوة عبر وسائل بعيدة عن الرقابة والتحكم والسيطرة ولم تكن متاحة للأجيال السابقة.

في هذا السياق، يمكن قراءة نتائج استطلاع صادمة بالنسبة لإسرائيل التي كانت ومازالت تعتمد في وجودها على دعم الشعوب الغربية المتأثرة بسرديتها الكاذبة.

فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، نتائج استطلاع أجراه معهد هاريس ومركز الدراسات السياسية الأمريكية بجامعة هارفارد وشمل ألفي ناخب أمريكي من فئات عمرية مختلفة، وبيّن الاستطلاع أن ٥١ بالمئة من الشباب من هذه الفئة العمرية يعتقدون أن الحل طويل المدى للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو "إنهاء إسرائيل وتسليم الحكم لحماس والفلسطينيين". كما أشار استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "فوكال داتا" في يونيو ٢٠٢٤م، لصالح موقع "أنهيرد" الإخباري، أن أغلبية الشباب في بريطانيا "لا يعتقدون بضرورة وجود إسرائيل".

تزايدت المخاوف الإسرائيلية في ظِل ظهور استطلاعات للرأي تُظهِر تغيرًا وتحولًا بموقف الشباب الأمريكيّين من إسرائيل وانحيازًا تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما استدعى لومًا من جانب نتنياهو للجامعات الأمريكية بسبب تبدل المزاج العام تجاه إسرائيل[١]. ووصل الأمر إلى حد مطالبته للسلطات الأمريكية بالتحرك

(١) الجزيرة نت، حراك حراك طلابي أميركي دعما لغزة.. ما تداعياته؟ ولماذا يثير قلق نتنياهو؟، ٢٤-٠٤-٢٠٢٤.

لوقف الاحتجاجات، وهو تحريض على القمع وممارسة العنف ضد الطلاب المحتجين، قد يزيد من تمردهم ورفضهم لسياسات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى المؤيدة لإسرائيل، وقد يؤدي إلى ظهور جيل جديد لا يتعاطف مع إسرائيل.

مصير المقاومة ومستقبل غزة

منذ بداية الحرب في قطاع غزة وإسرائيل والولايات المتحدة والغرب يسعون إلى تكوين توافق إقليمي دولي لتغيير شكل إدارة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب بين المقاومة وإسرائيل، على افتراض منهم بأن إسرائيل سوف تخرج من الحرب منتصرة انتصارًا كاملًا على المقاومة، وخوفًا من حدوث حالة فراغ في القطاع في حال انسحاب إسرائيل بعد تحقيق أهدافها العسكرية، وتحوله إلى مصدر تهديد، كما حدث في أفغانستان من قبل.

ولكن هذه المساعي تبدو – حتى الآن – بعيدة عن الواقعية السياسية، ولا يمكن تطبيقها لأنها تتجاهل أمرين: أولهما هو رأي سكان قطاع غزة، الذين هم أصحاب الحق في اختيار مَن يحكمهم على أرضهم، وثانيهما هو أن سيناريوهات المواجهة العسكرية هي التي سوف تحدد المشهد السياسي المقبل في غزة.

مصير المقاومة

حددت إسرائيل أهدافها من عملية "السيوف الحديدية"، التي أطلقتها ضد حركة حماس في قطاع غزة، ردًّا على عملية "طوفان الأقصى"، بأنها تدمير القدرة العسكرية للمقاومة والقضاء عليها، وإنهاء حكمها في غزة، والحصول على العودة الآمنة للمحتجزين والأسرى.

ولكن كثيرًا من المتابعين يَرون أنه لا يمكن القضاء على حركة حماس كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية، وأن الحركة سوف تبقى وتنهار حكومة بنيامين نتنياهو، وذلك لأسباب عديدة، منها ما يأتي:

– أن حركة حماس أصبحت رمزًا عمليًّا ومعنويًّا لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

– أن المقاومة انتصرت "استراتيجيًّا" بالفعل، بعد عمليتها المعقدة والمتقدمة في ٧ أكتوبر.

– أن بقاء حركة حماس، رغم أي خسائر تلحق بها، هو انتصار في حد ذاته.

– أن حديث إسرائيل عن القضاء الكامل على حماس لا يعني بالضرورة تحقيقه على أرض الواقع، لأنها سبق أن تعهدت بالقضاء عليها في ٢٠٠٨ و٢٠١٤م، ولم تستطع الوفاء بتعهدها.

– أن القوة العسكرية لا تقضي على الجماعات القائمة على الأفكار والأيديولوجيات.

تجاهلت إسرائيل والولايات المتحدة هذه المعطيات، وبدأت في الحديث عن الأوضاع بعد القضاء الكامل على حركة حماس، والانتقال إلى مرحلة ما بعد الحركة في قطاع غزة.

ولكن الوصول إلى هذه المرحلة، يحتاج إلى تحقيق النصر العسكري الكامل، وهو أمر لم يتحقق لإسرائيل حتى الآن، وثمَّة شك في إمكانية تحقيقه، للأسباب الآتية:

– أن الجيش الإسرائيلي لم يعد بقوته في الماضي، لينتصر على حركة حماس في حرب مدن، مثل اقتحام غزة بريًّا، وهو ما يحرمه من الانتصار القاطع.

– أن المقاومة استعدت على مدار عامين لهذه المعركة، ولديها خبرة كبيرة في كيفية مقاتلة الإسرائيليين، وأعدت نفسها لمعركة برية، ولديها ما يكفيها لمواصلة القتال.

– أن الآلاف من جنود الاحتياط الإسرائيليّين لا يتمتعون بالقدرات القتالية المطلوبة.

– أن المقاومة مازالت صامدة، وتقاتل القوات الإسرائيلية التي اجتاحت القطاع من عدة محاور.

هذا بالإضافة إلى أن القضاء على حماس مرهون بعزل الحركة عن حاضنتها الشعبية، عن طريق الضغط على الشعب الفلسطيني للانفضاض عن المقاومة، من خلال الوقيعة بين هذه الحاضنة والمقاومة، بالحديث عن تضحيات الشعب الفلسطيني وصموده على أرض غزة، بينما المقاومة تختبئ في الأنفاق. وهو ما تكذبه تضحيات المقاومين وبطولاتهم في القتال.

أو عن طريق تهجير هذ الشعب إلى خارج قطاع غزة، لحرمان الحركة من السكان الذين يخرجون منهم، وهو أمر يصعب تحقيقه عمليًّا، وسوف تظل هذه الحاضنة الشعبية بيئة ملائمة لظهور جيل جديد من المقاومة في حالة القضاء على الجيل الحالي من المقاومين، يستلهم التجربة السابقة ويَبني عليها.

وبناءً عليه، فإن القضاء على قدرة حماس العسكرية في قطاع غزة لا يَعني القضاء على الحركة تمامًا، لأنها حركة تقوم على أيديولوجية تعتنقها أجيال متعاقبة، ولها جذور تمتد في أعماق المجتمع الفلسطيني، وتمتلك حاضنة شعبية تسمح لها بالعودة إلى المشهد إذا أقصيت منه في مرحلةٍ ما.

مستقبل قطاع غزة

لم تدخل إسرائيل الحرب ضد المقاومة الفلسطينية برؤية أو استراتيجية واضحة لمستقبل قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، خاصَّة أن هدفها هو الانتقام من حركة حماس والقضاء عليها وإسقاط حكمها للقطاع.

وفي سياق متصل بمستقبل قطاع غزة، قال الكاتب الإسرائيلي البارز، جدعي ليفي، إن هناك هناك ٣ خيارات في غزة: إمَّا استمرار حماس في حكم قطاع غزة، وهو ما يتطلب مراقبة حذرة، أو أن تصبح غزة مثل الصومال، أو أن يكون القطاع خاضعًا للاحتلال الإسرائيلي الدائم. ووَصَف الكاتب الخيار الأول بأنه أهون الشرور[١].

كذلك نشر موقع "فورين أفيرز" الأمريكي، مقالًا للأستاذ في برنامج الدراسات الأمنية، بجامعة جورج تاون، دانييل بايمان، قال فيه إنه بانتهاء الحرب في قطاع غزة، ستكون هناك حاجة لمَن يتولى إدارة القطاع، الذي أصبح أرضًا قاحلة، بعد أن دمر أو تضرر ٨٠ بالمئة من بنيته التحتية ومبانيه السكنية، وتفاقمت مشاكله التي يصعب إصلاحها.

ويَرى بايمان أن هناك ٧ خيارات محتملة على الأقل فيما يخص مستقبل غزة، بعضها يترك حماس قوية للغاية، والآخر يتطلب احتلالًا مكلفًا للمنطقة من جانب إسرائيل أو قوى أجنبية، وأفضل هذه الخيارات بالنسبة للكاتب هو أن تدير السلطة الفلسطينية غزة، ولكن نظرًا لمعارضة حماس وإسرائيل فإن هذا الخيار يبدو بعيد المنال.

ويَرى الكاتب أنه يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها أن يزيدوا احتمالات تشكيل حكومة تديرها السلطة الفلسطينية من خلال الضغط على إسرائيل بقوة أكبر لحملها على قبول هذا الخيار والمطالبة بتنحي القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية.

---

(١) الجزيرة، جدعون ليفي: إسرائيل لم ولن تحقق أي نصر في غزة وعليها الخروج، ٢٣ يونيو ٢٠٢٤.

أمَّا المستقبل الأكثر ترجيحًا بالنسبة لبايمان هو أن يتحول قطاع غزة إلى كيان تحتفظ فيه حماس ببعض السلطة في الوقت الذي تغزوها فيه القوات العسكرية الإسرائيلية بانتظام لقمعها، وهو ما يعني استمرار معاناة سكان القطاع، ولكنه يعني أيضًا تراجع حدة الاحتجاج الدولي، إذ يصبح الناس في مختلف أنحاء العالم غير مبالين بالعنف[١].

موقف إسرائيل والغرب

بعد ما يقرب من أسبوعين على بداية الحرب، أشار وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، إلى أن الخطوة الأخيرة من الحرب "ستكون إنشاء نظام أمني جديد في قطاع غزة، وإزالة مسؤولية إسرائيل عن الحياة اليومية في القطاع، وخلق واقع أمني جديد لمواطني إسرائيل وسكان غلاف غزة". ولكنه لم يوضح ما يعنيه بـ"نظام أمني جديد"[٢].

أما حلفاء إسرائيل في أمريكا وأوروبا فقد شعروا بالقلق مبكرًا، بسبب عدم وضع إسرائيل استراتيجية للخروج من "مستنقع غزة"، وظهر الخلاف بين تل أبيب والعواصم الغربية حول استلام السلطة الفلسطينية للحكم في قطاع غزة، في حال تمكن جيش الاحتلال من القضاء على حركة حماس، بسبب موقف المتطرفين الإسرائيليّين من السلطة.

---

(1) Foreign Affairs, Can Anyone Govern Gaza? The Perilous Path to the Day After, 2024-07-30, Link

(٢) وكالة الأناضول، سؤال "اليوم التالي" لحرب غزة مازال يحير تل أبيب وواشنطن، ٠٦-١١-٢٠٢٣، https: / /cutt.us /C٠Nv٨

وبدأت الولايات المتحدة في إجراء مباحثات مع جهات إقليمية ودولية، للتوافق على طريقة لإدارة قطاع غزة، حال "نجاح الكيان الصهيوني في إسقاط حكم حركة حماس للقطاع".

وثمَّة خيارات بدا أن الإدارة الأمريكية تبحث فيها، تقوم على أن الوضع الذي تتولى فيه حماس المسؤولية في القطاع المزدحم بالسكان لا يمكن أن يستمر، وتنفي وجود خطط لنشر قوات أمريكية على الأرض في قطاع غزة. ولكنها لم تبلور رؤية نهائية واضحة المعالم لكيفية إدارة القطاع بعد القضاء على حماس.

وأول هذه الخيارات هو عودة السلطة الفلسطينية لإدارة قطاع غزة، كما كان عليه الحال قبل سيطرة حماس على القطاع في ٢٠٠٧م. ولكن واشنطن تدرك أن هناك عقبات تحول دون الاعتماد على السلطة في خلافة حماس بالقطاع، لأنها ضعيفة وتفتقر إلى المصداقية بين كثير من الفلسطينيّين، الأمر الذي يتطلب تعزيزًا سياسيًّا وماليًّا للسلطة، من خلال إعادة إطلاق عملية سياسية ذات معنى بينها وبين إسرائيل، وتوفير دعم مالي كبير لإعادة إعمار القطاع بعد الحرب.

وفي حالة الفشل في تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة قطاع غزة، فإن البديل لدى أمريكا هو إيجاد ترتيبات مؤقتة، تشمل عددًا من الدول الأخرى في المنطقة. وقد تشمل وكالات دولية تساعد في توفير الأمن والحكم.

فمِن بين الخيارات البديلة التي درستها واشنطن، تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، مدعومة بدور من دول عربية، لملء الفراغ الأمني والإداري، أو نشر قوة متعددة الجنسيات، تشمل مزيجًا من دول أوروبية وعربية، وقد تضم قوات

أمريكية، أو وضع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة بشكل مؤقت قبل أن تتولى سلطة فلسطينية فعالة ومتجددة حكم القطاع[١].

كذلك، اقترحت وثيقة ألمانية تشكيل تحالف دولي يُدير قطاع غزة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وجاء في الوثيقة التي وزعت على عدد من الدول الأوروبية أن التحالف الدولي سوف يتولى مسؤولية تأمين غزة بعد الحرب، وتفكيك أنظمة الأنفاق وتهريب الأسلحة إلى القطاع وتجفيف منابع دعم حركة حماس ماليًّا وسياسيًّا[٢].

خطط اليوم التالي

رغم مرور عام على الحرب في غزة، إلَّا أن إسرائيل مازالت تتخبط في محاولاتها لرسم مستقبل قطاع غزة بعد الحرب، فيما صار يُعرَف بـ"اليوم التالي". ولهذا تعددت الرؤى والخطط الإسرائيلية لإدارة قطاع غزة، وظهرت خطط من أماكن أخرى أيضًا.

١. خطة بنيامين نتنياهو:

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في فبراير ٢٠٢٤م، عن خطة حكومته لمستقبل قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، على اعتبار انتصار جيش الاحتلال على المقاومة وتحقيق أهدافه.

---

(1) Bloomberg, US and Israel Weigh Peacekeepers for the Gaza Strip After Hamas, 2023-11-01, https://cutt.us/6UWyE

(٢) صحيفة الشروق، التصور الغربي لليوم التالي في قطاع غزة، ٠٥-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/3nP1u

اشتملت الخطة المقترحة على قضايا تخصَّ ضمان أمن إسرائيل، وإدارة القطاع، والتعامل مع الحاضنة الشعبية للمقاومة، ومصير منظمات الإغاثة، والموقف من الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال ما يلي:

- محافظة إسرائيل على حرية العمل في قطاع غزة بأكمله، دون حد زمني.
- إقامة منطقة أمنية داخل قطاع غزة في المنطقة المتاخمة لإسرائيل.
- السيطرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر.
- التعاون مع مصر والولايات المتحدة لمنع التهريب من مصر.
- نزع سلاح قطاع غزة بالكامل، باستثناء الأسلحة الضرورية للحفاظ على النظام العام.
- إدارة المجال المدني من خلال عناصر محلية ذات خبرة إدارية.
- تنفيذ خطة لاجتثاث التطرف في المؤسسات الدينية والتعليمية بالقطاع.
- إغلاق الوكالة الأممية "أنروا"، واستبدالها بوكالات أخرى.
- ربط إعادة التعمير بسحب السلاح، وتمويله من خلال دول مقبولة لدى إسرائيل.
- رفض الإملاءات الدولية الخاصَّة بإقامة دولة فلسطينية[١].

ذهب نتنياهو في خطته لليوم التالي إلى أقصى درجات التطرف، الأمر الذي جعلها غير قابلة للتطبيق، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الخطة كانت مجرد محاولة

(١) وكالة الأناضول، سيطرة أمنية وإغلاق أونروا.. ضمن خطة نتنياهو "لليوم التالي" لحرب غزة، ٢٣-٠٢-٢٠٢٤.

للمناورة الداخلية، ووسيلة لتهدئة الإسرائيليّين من ناحيةٍ، ومزايدة من المزايدات التي تحدث داخل معسكر اليمين المتطرف من ناحيةٍ أخرى.

ثم إن تطبيق هذه الخطة رهين بهزيمة حماس هزيمة كاملة، واستسلام الشعب الفلسطيني في القطاع، وتوقف كل مظاهر المقاومة، وهو أمر يَرى الإسرائيليون أنفسهم صعوبة تحقيقه.

٢. خطة تسليح العشائر والعائلات:

كشف الإعلام الإسرائيلي، في مارس ٢٠٢٤م، أن "ماجد فرج"، مدير المخابرات الفلسطينية، قد بدأ في بناء قوة مسلحة جنوب قطاع غزة، تتكون من عائلات لا تؤيد حركة حماس، لتوزيع المساعدات على سكان القطاع، وذلك بعد أن التقى بكبار المسؤولين في إسرائيل، بموافقة من بنيامين نتنياهو[١].

يُعد فرج واحدًا من الأسماء المطروحة في إسرائيل لإدارة قطاع غزة مؤقتًا بعد انتهاء الحرب، وهو من أكثر الشخصيات التي عملت مع إسرائيل ضد حركة حماس، باعتراف زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، ويتمتع بعلاقات قوية مع أجهزة الأمن في إسرائيل.

وكانت العائلات والعشائر قد رفضت أن تكون بديلًا عن الحكومة، وأبلغ وجهاء العائلات مسؤولين أمميّن رفضهم التعاون مع إسرائيل في توزيع المساعدات إلَّا عبر الأجهزة الأمنية في القطاع[٢]. وأكدت أن مهمتها دعم وإسناد الحكومة لتأدية

(١) الجزيرة، إعلام إسرائيلي: مدير المخابرات الفلسطينية يبدأ بناء قوة مسلحة جنوب قطاع غزة، ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

(٢) TRT عربي، عشائر غزة ترفض التعاون مع إسرائيل لتوزيع المساعدات.. وحماس تُشيد بموقفها، ١٤-٠٣-٢٠٢٤.

واجبها، وقالت في بيان لها إنها داعم للمقاومة ولحماية الجبهة الداخلية، وأن مَن يتعاطى مع المحتل يُعامَل معاملة الاحتلال.

من جانبها، أشادت حركة حماس بالموقف المسؤول لعائلات وعشائر غزة التي رفضت التجاوب مع "مخططات خبيثة" للاحتلال الإسرائيلي تهدف إلى إيجاد أجسام "شاذة" عن الصف الوطني[١].

وعلى الرغم من موقف العشائر والعائلات الغزاوية الداعم للمقاومة، وإشادة حركة حماس بهذا الموقف، فإن هذا لا يعني أن الحركة في مأمن بشكل كامل من إمكانية نجاح محاولات ضرب الجبهة الداخلية، أو تمكن أصحاب هذه المحاولات من الإضرار بموقف المقاومة. وذلك لعدة أسباب، منها أن هذه المحاولات تأتي في وقت تنشغل فيه المقاومة بصد هجوم عسكري غير مسبوق، ووجود أزمة إنسانية متفاقمة على مستوى المدنيّين. بالإضافة إلى أن قطاع غزة لا يخلو من أتباع للسلطة الفلسطينية الموتورين من حركة حماس، ولدى كثير منهم ثأر مع حماس على خلفية أحداث الحسم العسكري التي جرت عام ٢٠٠٧م، وفيهم مجرمون جنائيون خرجوا من سجون الأمن الداخلي في غزة بفعل الحرب، وأصبحوا مطلقي السراح. علاوة على الخونة الذين يتعاونون مع الاحتلال، وكان نشاطهم تحت أعين المقاومة، بينما هم الآن أكثر حرية في التحرُّك، بسبب انعدام السيطرة الكاملة للمقاومة، وتواجد القوات الإسرائيلية على أراضي القطاع.

٣. خطة الإدارة المدنية:

كشفت هيئة البث الإسرائيلية العامة، في مايو ٢٠٢٤م، عن خطة إسرائيلية طرحت على مجلس الوزراء بشأن مستقل قطاع غزة، وتتضمن وجود إدارة مدنية

(١) وكالة الأناضول، عشائر غزة: نرفض أن نكون بديلا عن الحكومة، ١٤-٠٣-٢٠٢٤.

إسرائيلية للقطاع لمدة تتراوح بين ٦ أشهر إلى سنة واحدة، وعلى رأس هذه الإدارة منسق نشاط الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية.

وطبقًا لتفاصيل الخطة الإسرائيلية، فإن السيطرة على القطاع ستنتقل في نهاية المطاف إلى "جهات محلية غير معادية" لإسرائيل، دون تسميتها[١].

وكانت تقارير صحفية قد تحدثت في ذلك الوقت عن خطة جديدة تتضمن تقاسم الإشراف على غزة بين إسرائيل وتحالف من الدول العربية، مقابل تطبيع العلاقات مع السعودية.

جاء في الخطة أن "التحالف العربي-الإسرائيلي، بالتعاون مع الولايات المتحدة، سيقوم بتعيين قادة في غزة لإعادة الإعمار، وتجديد التعليم، والحفاظ على النظام".

وقال مسؤولون ناقشوا الخطة مع أعضاء بالحكومة الإسرائيلية إن "التحالف العربي سيضم مصر والسعودية والإمارات، إلى جانب الولايات المتحدة"[٢].

وفي هذا السياق، ذكرت القناة السابعة بالتلفزيون الإسرائيلي أن مصر وقطر رفضتا عرضًا إسرائيليًّا لإدارة مشتركة مع تل أبيب لقطاع غزة، وأن الدولتين أبلغتا الولايات المتحدة بأنهما تعارضان استمرار إسرائيل في حكم قطاع غزة في اليوم التالي للحرب بأيّ شكل من الأشكال[٣].

---

(١) الحرة، غزة ما بعد الحرب.. تقرير يكشف "الخطة الإسرائيلية"، ١٢-٠٥-٢٠٢٤.

(2) The New York Times, Israeli Officials Weigh Sharing Power With Arab States in Gaza, 2024-05-03, Link

(٣) RT عربي، الإعلام العبري: مصر وقطر رفضتا عرضا إسرائيليا لإدارة مشتركة لقطاع غزة، ١٢-٠٥-٢٠٢٤.

كذلك، استنكرت الإمارات تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حول دعوة أبوظبي للمشاركة في إدارة مدنية لقطاع غزة القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٤. خطة الحكم العسكري:

طالب اليمينيون المتطرفون الحكومة الإسرائيلية بالبقاء في قطاع غزة، وعدم خروج الجيش الإسرائيلي منه. وبالتزامن مع هذه المطالب، كشفت وثيقة أعدها جهاز الأمن الإسرائيلي أن تل‌أبيب لن تستطيع إقامة "حكم عسكري" في غزة بسبب التكلفة المالية التي ستشكل عبئًا اقتصاديًّا كبيرًا، إلى جانب "مخاطر أمنية" تتعلق بانتشار قوات الجيش على حدود إسرائيل.

وأضافت الوثيقة أن "حكمًا عسكريًّا" يتطلب فرقًا عسكرية هجومية وأخرى دفاعية، ما يَعني نقل قوات إلى القطاع وتقليص القوات في الضفة الغربية وعلى الحدود الشمالية مع لبنان، إلى جانب استدعاء أعداد كبيرة من قوات الاحتياط بشكل دائم[١].

وكان مسؤول أمريكي قد أكد أن واشنطن لديها مخاوف من احتمال فرض حكم عسكري إسرائيلي على قطاع غزة، متفقة في ذلك مع وزير الدفاع غالانت، الذي يرفض الحكم الإسرائيلي العسكري في غزة وسيطرة إسرائيل عليها[٢].

وذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" أن الولايات المتحدة تشجع دولًا عربية على الانضمام إلى قوة متعددة الجنسيات في غزة بعد الحرب، لتحقيق الاستقرار بها

(١) صدارة للمعلومات والاستشارات، تقديرات إسرائيلية بعدم قدرة تل أبيب على إقامة حكم عسكري، ١٧ مايو ٢٠٢٤.

(٢) العربية، واشنطن ترفض حكماً عسكرياً إسرائيلياً في غزة.. مسؤول يكشف، ١٦ مايو ٢٠٢٤.

إلى حين ظهور سلطة فلسطينية يوثق بها، وأن هذا الأمر قد دارت حوله نقاشات، ولكن ثمَّة انقسام عربي حوله، بسبب خوف البعض من الاتهام بالتواطؤ مع إسرائيل، وقلق البعض الآخر من عدم وجود دور للقوات الأمريكية ضمن القوة المقترحة[١].

٥. خطة الحكومة البديلة:

أعلن الإعلام الإسرائيلي، في يونيو ٢٠٢٤م، أن وزير الدفاع الإسرائيلي، غالانت، سوف يطرح للتصويت في مجلس الحرب اقتراحًا لبدء تجربة لإنشاء حكومة بديلة لحركة حماس في قطاع غزة على الفور.

وفي هذا السياق، صرح مسؤولون أمنيّون حينها أنه سوف تتم دراسة إمكانية منح المسؤولين المحليّين في شمال قطاع غزة أسلحة للدفاع عن النفس[٢].

وبحسب مصادر إعلامية، فإن خطة غالانت تقضي بعمل إسرائيل مع "القيادة المحلية" في عدة أحياء في شمال قطاع غزة. ومن المفترض أن يوفر جيش الاحتلال الحماية لهذه الأحياء، على الأقل في البداية، حتى لا تسيطر عليها حركة حماس[٣].

وكان غالانت قد صرح في تغريدة له بأن جهاز الأمن يُعِد "بديلًا سلطويًّا" يحل محل حركة حماس في غزة، ويستعد للدفع بقوات أخرى سوف تُمكِّن من تشكيل سلطة إدارية حاكمة بديلة.

---

(1) Financial Times, US encouraging Arab states to join multinational postwar force, 2024-05-15, Link

(٢) RTR عربي، إعلام إسرائيلي: غالانت سيقترح بدء تجربة في غزة لإنشاء حكومة بديلة لحماس، ٢ يونيو ٢٠٢٤.

(٣) سكاي نيوز عربية، إسرائيل.. تصويت منتظر على "إنشاء حكومة بديلة لحماس"، ٢ يونيو ٢٠٢٤.

وحول إمكانية إيجاد بديل لحماس في غزة، استبعد الضابط السابق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية، والمتخصص في الشأن الفلسطيني بجامعة تل‌أبيب، مايكل ميلشتاين، نجاح إسرائيل في إيجاد بديل محلي يحل محل حركة حماس في غزة، لأن تأثيرها على أهالي القطاع مايزال كبيرًا، رغم تعرضها لأضرار جسيمة خلال ٨ أشهر من الحرب، وهو ما سيجعل مهمة أيّ قيادة جديدة للقطاع "انتحارية". وأضاف ميلشتاين أن هؤلاء الذين يقبلون التعاون مع إسرائيل سيعتبرهم الفلسطينيون عملاء[١].

٦. الخطة الأمريكية:

نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، في بدايات يونيو ٢٠٢٤م، ما قالت إنه وثيقة أمريكية تحتوي على تفاصيل مبادئ تخطط واشنطن للتقدُّم بها بعد وقف إطلاق النار في غزة، في إطار رؤية بعيدة المدى لتسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيّين. وتتضمن الوثيقة عشر مبادئ، هي:

١. دعوة المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، مع فتح المعابر وضمان تدفق المساعدات.

٢. رفض استمرار حكم الجماعات "الإرهابية" في غزة ونزع سلاحها ونبذ العنف.

٣. انسحاب إسرائيلي كامل من غزة، دون تقليص في أراضيها أو احتلال أو تهجير قسري.

٤. إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة السلطة الفلسطينية، ومساعدة السلطة حتى تكون جاهزة لاستئناف الحكم بشكل كامل في القطاع.

---

(١) الجزيرة، ضابط إسرائيلي سابق: إيجاد بديل لحماس في غزة لن ينجح، ٣ يونيو ٢٠٢٤.

٥. الدعوة إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٦. دعم قيام دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧م، مع مقايضات متفق عليها بشكل متبادل، وحل عادل ومتفق عليه للاجئين الفلسطينيّين.

٧. إمكانية التطبيع بين السعودية والدول العربية الأخرى وإسرائيل مع تقدم ملموس نحو حل الدولتين، وهو ما يحقق السلام والأمن والتكامل الإقليمي الذي سيفيد الجميع.

٨. رفض الإجـراءات الأحادية الجانب من الجانبين، بما في ذلك توسيع المستوطنات، وتمجيد الإرهاب والعنف.

٩. الدعوة إلى الالتزام بالالتزامات التي تمَّ التوصل إليها خلال قمتي العقبة وشرم الشيخ، والحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي.

١٠. دعـوة السلطة الفلسطينية لتنفيذ إصلاحات بعيدة المدى، تركز على الحكم الرشيد[1].

والملاحظ على هذه الوثيقة هو أنها تتجاوز حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولا تقيم وزنًا لحجم ولاءات الشعب الفلسطيني وانتماءاته، سواء للسلطة الفلسطينية أو للمقاومة المسلحة، والتي لا يمكن حسابها إلَّا بانتخابات نزيهة تفرز الممثل الحقيقي لهم.

(1) The Times of Israel, US urging Arab allies not to set deadline for post-war two-state solution, 2024-06-08, Link

ثم إنَّ هذه الوثيقة تستبعد حركة حماس وحركات المقاومة المسلحة الأخرى من الحل، وتصنفها "إرهابية"، وتتحدث عن واقع جديد لا يوجد فيه مكان للمقاومة في حكم قطاع غزة، متجاهلة بذلك وجود المقاومة المسلحة كقوة فاعلة على الأرض، انتزعت شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني بتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية في الوقت الذي تتآكل فيه شعبية السلطة الفلسطينية المنغمسة في الفساد، والتي صارت وكيلًا للمحتل وعائقًا يحول دون حدوث أيّ تقدُّم لصالح الفلسطينيّين، وصار أكبر همها هو البقاء في السلطة بأيّ ثمن.

الأمر الأخير، هو أن هذه الوثيقة، في حالة الاتفاق عليها بين أمريكا والدول العربية الموالية للغرب، يمكن أن تكون منطلقًا لعملية تطبيع، بحجة أن هناك وعودًا بقيام دولة فلسطينية، في حين أن هذه الخطة لا تحتوي على أيّ ضمانات لقيام الدولة الفلسطينية، وتركت الأمر للتفاوض المباشر الذي لا ينتهي، ولا توجد له حدود زمنية، في مقابل تطبيع عربي إسرائيلي على أساس الوعد بقيام هذه الدولة.

٧. خطة الحكومة المحلية:

كشف نتنياهو، في أواخر يونيو ٢٠٢٤م، عن تصوره لوضع قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ويشتمل على ٤ خطوات، هي نزع السلاح بشكل مستدام، وإقامة إدارة مدنية للقطاع بالتعاون مع فلسطينيّين، وتصحيح أفكار سكان القطاع التي وصفها بالـ"متطرفة"، وإعادة الإعمار.

فيما يخص الخطوة الأولى، وهي نزع السلاح، قال نتنياهو إنه لا يمكن أن يتم إلَّا من قبل إسرائيل ضد أي جهد "إرهابي" متجدد.

أمَّا الخطوة الثانية، وهي إقامة الإدارة المدنية، فيَرى نتنياهو أن دور هذه الإدارة لن يقتصر على تنظيم توزيع المساعدات الإنسانية فقط، بل سوف تتولي مسؤولية إدارة القطاع. وأشار إلى أنه من الأفضل أن يتم ذلك برعاية ومساعدة الدول العربية.

وتتمثل الخطوة الثالثة في إجراء عملية تصحيح للأفكار "المتطرفة"، والتي يجب أن تبدأ في المدارس والمساجد، لتعليم هؤلاء الناس مستقبلًا مختلفًا عن ذلك الذي يهدف إلى إبادة إسرائيل وقتل كل يهودي على الكوكب.

وتتعلق الخطوة الرابعة بإعادة إعمار القطاع الذي دمرته الحرب، وهذا الإعمار سوف يتولى تنفيذه المجتمع الدولي إلى حد كبير[١].

اعتبرت حركة حماس تصريحات نتنياهو بشأن إدارة قطاع غزة تأكيدًا واضحًا على رفضه قرار مجلس الأمن الدولي ومقترحات الرئيس الأمريكي جو بايدن بشأن الهدنة[٢].

وفيما يبدو أنه توافق فيما بين رؤية نتنياهو الأخيرة ورؤية أمريكا لليوم التالي للحرب في غزة، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ماثيو ميلر، أن الهدف بعد انتهاء الحرب أن تحل في غزة حكومة محلية محل حماس، لأنه في غياب خطة، إمَّا أن يكون هناك احتلال إسرائيلي أو ستتولى حماس السيطرة. وهذا ليس في مصلحة إسرائيل[٣].

(1) Punchbowl news, Jake Sherman interviews Benjamin Netanyahu: Full transcript, 2024-06-21, Link

(٢) الجزيرة، حماس ترد على خطة نتنياهو لإدارة غزة، ٢٤ يونيو ٢٠٢٤.

(٣) News i٢٤، المتحدث باسم الخارجية الأميركية: "الهدف أن تحل في غزة حكومة محلية محل حماس، ٢٤ يونيو ٢٠٢٤.

عرض نتنياهو خطته هذه على الكونجرس الأمريكي، في ٢٤ يوليو، دون أن يذكر وقف إطلاق النار في القطاع، ومؤكدًا على أن إسرائيل ستُبقي على وجود عسكري لها في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، كي لا يُشكِّل القطاع تهديدًا عليها.

وأضاف نتنياهو أنه يسعى إلى قطاع غزة دون سلاح ودون تطرف، وأن إسرائيل لن تسيطر على غزة، لكن يجب أن تحتفظ بالسيطرة الأمنية فيها لمنع تجدد التهديدات، وأن القطاع بحاجة إلى إدارة فلسطينية لا تسعى إلى تدمير إسرائيل.

وأشار إلى أنه لا ينبغي تربية جيل جديد من الفلسطينيّين على كراهية إسرائيل.. ونزع السلاح واستئصال التطرف، مبينًا أن تمَّ تطبيق هذين المفهومين في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ووفرا عقودًا من السلام[١].

لم يأت نتنياهو بجديد في هذا الشأن، وما ذكره أمام الكونجرس مجرد مخطط غامض سبق أن طرحه ضمن خطط ورؤى إسرائيلية عديدة ومتضاربة لإدارة القطاع بعد الحرب، عن غزة منزوعة السلاح وخالية من التشدد، حتى إن قائد الجيش الأمريكي قال إن الأمريكيّين تحدثوا مع الإسرائيليّين بشأن هذا الأمر وكيفية القيام بمرحلة انتقالية، لكن ليس هناك كثير من التفاصيل التي تمكنوا من الاطلاع عليها من خلال خطة منهم[٢].

٨. خطة "الفقاعات" أو"الجيوب الإنسانية":

كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، عن خطط يتم تداولها بشأن وضع قطاع غزة بعد الحرب بين مجموعة إسرائيلية غير

(١) الشرق للأخبار، نتنياهو في الكونجرس.. يعرض خطته لليوم التالي لحرب غزة، ٢٥ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) عرب ٤٨، قائد الجيش الأميركي: لم نطلع على خطة إسرائيلية تفصيلية لما بعد الحرب على غزة، ٢٥ يوليو ٢٠٢٤.

رسمية، تضم ضبَّاطًا متقاعدين من الجيش والاستخبارات وباحثين من مراكز أبحاث وسياسيّين، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية.

من بين هذه الخطط، هناك خطة تحظى بقبول واسع في أوساط الحكومة والجيش، تتضمن إنشاء "جزر" أو "فقاعات جغرافية"، بحيث يمكن للفلسطينيّين غير المرتبطين بحماس العيش فيها كملاجئ مؤقتة، بينما يواصل الجيش الإسرائيلي عملياته ضد المسلحين المتبقين.

وتهدف الخطة إلى العمل مع الفلسطينيّين المحليّين الذين لا ينتمون إلى حماس، لإقامة مناطق معزولة في شمال غزة، حيث سيقوم الفلسطينيون في هذه المناطق – التي تعتقد إسرائيل أن حماس لم تعد تسيطر عليها – بتوزيع المساعدات والقيام بواجبات مدنيَّة[1].

يَرى محللون أن خطة "الفقاعات" هي الخطة التي تحدث عنها نتنياهو في حديثه عن الإدارة المدنيَّة التي سوف تحل محل حماس في القطاع.

وكانت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية قد تحدث عن هذه الخطة، فقالت إن إسرائيل تستعد لاختبار نموذج تجريبي لإدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، من خلال إنشاء سلسلة من "التجمعات" تكون خالية من حركة حماس، وهو ما يُسمَّى بـ"الجيوب الإنسانية"، وسوف تتمركز أساسًا في أحياء العطاطرة، وبيت حانون، وبيت لاهيا شمال قطاع غزة.

(1) Wall Street Journal, The Postwar Vision That Sees Gaza Sliced Into Security Zones, 2024-06-29, Link

وبموجب هذا المخطط، سيقوم الجيش الإسرائيلي بنقل مسؤولية توزيع المساعدات من "معبر إيريز" (بيت حانون) الغربي إلى الفلسطينيّين الذين تمَّ فحصهم، والذين سيقومون بتوزيعها، وتوسيع مسؤولياتهم تدريجيًّا لتولي الحكم المدني في المنطقة، وستتولى القوات الإسرائيلية، على الأقل في مرحلة أولية، ضمان الأمن.

وفي حالة نجاح الخطة، ستقوم إسرائيل بعد ذلك بتوسيع هذه "التجمعات" جنوبًا، إلى أجزاء أخرى من غزة، كوسيلة لاستبدال حكم حماس[1].

وفي تعليق لمحللين، ذكروا أن هذه الخطة قائمة منذ نوفمبر ٢٠٢٣م، "دون أي نجاح كبير"، وبدون مبادرة من جهات تعوِّل عليها إسرائيل، من الفلسطينيّين والدول العربية، بسبب رفض نتنياهو أي مشاركة للسلطة الفلسطينية، واعتراضه على أي مسار يُفضِي إلى دولة فلسطينية.

٩. خطة يوآف غالانت:

عرض وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، على المسؤولين الأمريكيّين، خلال زيارته لواشنطن في ٢٣ يونيو ٢٠٢٤م، خطة لليوم التالي للحرب في غزة، تحتوي على تفاصيل إدارة القطاع، والعلاقة بين إسرائيل والجهات المدنيَّة التي سوف تتولى الشؤون اليومية.

وتهدف خطة غالانت إلى تقسيم قطاع غزة إلى ٢٤ منطقة، تتم إدارة كل منها بشكل مؤقت وبإشراف من قوة مشتركة مشكلة من الولايات المتحدة والدول

(1) Financial Times, Israel tests Hamas-free ‘bubbles’ plan for postwar Gaza, 2024-07-01, Link

العربية "المعتدلة"، مصر والأردن والمغرب والإمارات. وتتولى قوة فلسطينية محلية الحكم المدني، ويوفر الجيش الأمريكي القيادة والسيطرة والخدمات اللوجستية من خارج غزة.

ووفقًا لخطة غالانت، سيتم تنفيذ الخطة تدريجيًّا من شمال القطاع إلى جنوبه، ونقل مسؤولية الأمن المحلي إلى قوة فلسطينية بشكل متواز.

ورفض غالانت في معرض طرحه لخطته للقطاع بعد الحرب مطالب السعودية بإدراج أفق سياسي لإقامة دولة فلسطينية بعد الحرب[١].

ووفقًا لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، فإن مصر والإمارات أبدتا استعدادهما للمشاركة في قوة أمنية في غزة بعد انتهاء الحرب، وأن الولايات المتحدة أحرزت تقدمًا في هذه القضية، حيث تلقت الدعم من القاهرة وأبوظبي لإنشاء قوة تعمل جنبًا إلى جنب مع ضبَّاط فلسطينيّين محليّين، ولكن بشرط ربط المشاركة بإنشاء مسار يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية[٢].

١٠. الخطة الإماراتية:

كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، في ٢٣ يوليو ٢٠٢٤م، تفاصيل خطة إماراتية تتعلق باليوم التالي في غزة بعد الحرب، نوقشت في اجتماع سري عُقِد في أبوظبي، بمشاركة مسؤولين من الولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات.

---

(١) مونت كارلو، غالانت يعرض خطة لإدارة القطاع، ٢٩ يونيو ٢٠٢٤.

(2) The Times of Israel, Egypt, UAE prepared to participate in Gaza security force, 2024-06-27, Link

وبحسب الصحيفة، ناقش المشاركون الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطة الفلسطينية الإصلاحية، في دعوة مجموعة من الدول لتوفير قوات لدعم الاستقرار في غزة، فضلًا عن مناقشة قائمة بزعماء السلطة الفلسطينية المحتملين[1].

وجوهر المقترح الإماراتي هو قيام السلطة الفلسطينية "المتجددة"، باعتبارها السلطة الشرعية المعترف بها في غزة، بدعوة شركاء دوليّين لدعم الأمن والمساعدات الإنسانية في مرحلة "تفويض إعادة الاستقرار"، والتي قد تستغرق عامًا.

وتدعم الإمارات سليمان فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، كزعيم للجهود الإصلاحية، واختيار يمكن أن يقبله الإسرائيليون.

ويفترض المقترح الإماراتي قدرة السلطة الفلسطينية على طلب الدعم العسكري والأمني من بلدان عدة. ورغم رفض نتنياهو الدائم للسلطة، إلَّا أن وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، المقرب من نتنياهو، أبلغ المشاركين في الاجتماع أن إسرائيل قد تدعم هذا النهج. ومن الدول العربية التي يمكن أن تشارك وتقدم الدعم، قطر ومصر والمغرب والإمارات نفسها.

وناقشت الأطراف في الاجتماع دعمًا أمنيًّا محتملًا من دول غير عربية أيضًا، بما فيها إيطاليا ورواندا وأندونيسيا والبرازيل ودول من آسيا الوسطى.

وبحسب الخطة، سوف تقدم الولايات المتحدة مركز قيادة وتحكم ودعم لوجيستي من قاعدة قريبة في مصر، إلى جانب دعم من متعهدين أمنيّين أمريكيّين.

(1) The Washington Post, The UAE tries to pull off an ‘Abraham Redux’ in Gaza, 2024-07-23, Link

وسيتبع "تفويض إعادة الاستقرار" مرحلة باسم "تفويض إعادة الإعمار"، والتي قد تمتد إلى سنوات.

وقدمت الإمارات في ورقتها الأفكار الأساسية: فبعد توقف القتال، سترسل السلطة الفلسطينية المتجددة دعوات للجهات التي ستقدم الأمن. ويجب على إسرائيل الموافقة وعدم محاولة تقويض الجهود في غزة من خلال اتخاذ خطوات استفزازية في الضفة الغربية تؤدي لتفجر الوضع هناك[١].

وكانت الإمارات قد أعلنت استعدادها للمشاركة في قوة متعددة الجنسيات للانتشار في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، بحجة ملء الفراغ ومعالجة احتياجات القطاع الإنسانية وإعادة التعمير.

١١. تعيين رئيس للإدارة المدنية:

استحدثت إسرائيل، في نهاية أغسطس ٢٠٢٤م، منصبًا جديدًا في قطاع غزة، هو "رئيس الجهود الإنسانية المدنية"، ليتولى إدارة الجوانب الإنسانية وتنسيق القضايا المدنية بالقطاع.

وذكر إعلام الاحتلال أن العميد "إلعاد غورين" سوف يتولى هذا المنصب، وهو منصب يوازي منصب رئيس الإدارة المدنية التابعة لإسرائيل في الضفة الغربية.

وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن الضابط الذي يقود مديرية التنسيق والارتباط في غزة الآن، وهو ضابط برتبة مقدم، سيكون مسؤولًا عن القضايا التكتيكية اليومية المتمثلة في نقل المساعدات الإنسانية من المعابر إلى

(١) الحرة، صحيفة تكشف تفاصيل "خطة إماراتية" بشأن غزة عقب انتهاء الحرب، ٢٤ يوليو ٢٠٢٤.

القطاع وعلى الطرق داخله، وإصلاح البنية التحتية فيه، والاتصال مع منظمات الإغاثة الدولية.

فيما يتولى غورين مسؤولية متابعة القضايا الاستراتيجية، "لمنع تشكل أزمة إنسانية في غزة، والحفاظ على الشرعية الدولية لمواصلة القتال ضد حماس"[١].

ومن صلاحيات غورين متابعة إمكانية عودة مليون نازح فلسطيني إلى شمال القطاع، ومشاريع إعادة البناء، والتنسيق مع مؤسسات المساعدات الإنسانية، ونقل المساعدات للسكان، والاستعداد لفصل الشتاء.

عارض مسؤولون أمنيُّون هذه الخطوة، ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عنهم أن فرض إدارة عسكرية في قطاع غزة يتطلب تكاليف تصل إلى أكثر من ٥ مليارات دولار سنويًّا، ووظائف جديدة في الجيش، وتواجد ٥ فرق عسكرية دائمة في القطاع. هذا بالإضافة إلى تحمل مسؤولية أكثر من مليوني فلسطيني من سكان القطاع[٢].

١٢. خطة ضم شمال القطاع:

ذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، في سبتمبر ٢٠٢٤م، أن بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة يستعدان لمرحلة جديدة من الحرب على قطاع غزة، تشمل التحضير للاستيطان وضم شمال القطاع.

وجاء في تحليل للصحيفة أن إسرائيل سوف تحاول استكمال السيطرة على شمال قطاع غزة حتى محور نتساريم الذي يقسم القطاع. وأن المنطقة سوف يتم

(١) RTR عربي، على غرار الضفة.. ماذا وراء تعيين الاحتلال مسؤولاً للجهد الإنساني في غزة؟، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، مسؤولون أمنيون إسرائيليون يعارضون فرض إدارة عسكرية في غزة، ٣١ سبتمبر ٢٠٢٤.

إعدادها تدريجيًّا للاستيطان اليهودي والضم لإسرائيل، مع مراعاة درجة المعارضة الدولية التي سوف تنشأ بعد مثل هذه الخطوة.

ولتنفيذ هذه الخطة، تقول الصحيفة إنه سوف يتم إخراج السكان الفلسطينيّين الذين بقوا في شمال غزة من هناك، عن طريق تهديدهم بسلاح الجوع، كوسيلة للضغط عليهم، بينما يطارد الجيش الإسرائيلي مسلحي حماس في المنطقة[١].

وفي سياق متصل بتفريغ شمال القطاع من سكانه، قال الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، غيورا آيلاند، إن إسرائيل تعيش في ورطة استراتيجية عميقة بعد ١١ شهرًا من الحرب في غزة، داعيًا إلى تهجير سكان شمالي قطاع غزة لحرمان حركة حماس من القدرة على تجنيد مقاتلين جدد. وأكد آيلاند أن حل إسرائيل لمشاكلها الاستراتيجية التي سببتها الحرب، يتمثل بتهجير سكان شمال قطاع غزة، زاعمًا أن ذلك من شأنه أن يُضعِف حركة حماس ويُفقِدها قدرتها على الحكم وتلبية حاجات السكان والنازحين وتجنيد المقاتلين[٢].

جدير بالذكر أن الأحزاب الإسرائيلية اليمينية والقومية المتطرفة كانت قد عقدت مؤتمرًا في مدينة القدس، في يناير ٢٠٢٤م، شارك فيه ٢٠ من وزراء الحكومة وأعضاء الكنيست، فيهم وزراء من حزب الليكود الحاكم، لتشجيع الاستيطان في قطاع غزة. ودعا الحضور إلى إلغاء قانون فك الارتباط والعودة إلى عملية الاستيطان في القطاع.

---

(١) عربي ٢١، "هآرتس" تكشف استعداد نتنياهو لمرحلة جديدة من الحرب تشمل ضم شمال قطاع غزة، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، جنرال إسرائيلي سابق: حل مشاكلنا الإستراتيجية تهجير سكان شمال غزة، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

موقف حركة حماس

رفضت حركة حماس منذ البداية التقارير التي تحدثت عن وجود مفاوضات تقودها الولايات المتحدة لبحث مستقبل قطاع غزة بعد إنهاء سيطرة الحركة عليه، ووَصَفت الأمر بأنه "وصاية وقحة وتدخل" من واشنطن في الشؤون الفلسطينية.

واستبعدت الحركة إمكانية تحقيق المساعي الأمريكية لانتزاعها من أرضها؛ لأن ذلك يرتبط بهزيمتها في الحرب، وهو ما لم يحدث؛ لأنها مازالت تقاتل على جميع الجبهات، وتوقع خسائر كبيرة في صفوف القوات الإسرائيلية التي لم تتمكن من شيء باستثناء قتل المدنيّين وقصف القطاع من الجو وارتكاب المجازر.

وأدخلت الحركة الشعب الفلسطيني في مواجهتها للمخططات الأمريكية حول تقويض تواجدها في القطاع، فأعلنت أن الشعب سوف يتصدى لهذه المحاولات - التي تحاول صناعة واقع جديد على مقاس الاحتلال - بكل قوة. وأكدت أن قرار ترتيب الوضع الفلسطيني "هو قرار الشعب الفلسطيني، وهو وحده القادر على تحديد مصيره ومستقبله ومصالحه"[١].

كذلك، حذرت الحركة من التورط في هذه المخططات؛ لأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بحكومة عميلة، تأتي على دبابة إسرائيلية أو أمريكية[٢]. وهي رسالة موجهة إلى السلطة الفلسطينية، التي استقبلت وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، وتباحثت معه حول تولي مسؤولية إدارة قطاع غزة بعد الحرب.

---

(١) القدس العربي، حماس: نرفض فرض أي وصاية أمريكية على غزة، ٠٢-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/eESkF

(٢) الشرق الأوسط، "حماس" لن تقبل بـ"وصاية على مقاس" إسرائيل، ٠٢-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/gVPCr

ومع توالي الخطط المطروحة من الكيان الصهيوني وحلفائه، رفضت المقاومة كل ما يُعلَن من خطط تتعلق بمستقل قطاع غزة، وأعلنت أنها لن تسمح لأي طرف بـ"التدخل" في مستقبل القطاع، وأنها ستقطع أي يد للاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول العبث بمصير ومستقبل الشعب الفلسطيني، في إشارة إلى أي جهة قد تتجاوب مع الخطط الإسرائيلية والغربية.

وتمسَّكت الحركة بحق الشعب الفلسطيني في تحديد مصيره وإدارة شؤونه بنفسه، من خلال الانتخابات أو التوافق بين القوى الوطنية.

استندت حركة حماس في موقفها من خطط إدارة قطاع غزة بعد الحرب على جملة من المعطيات، التي تشكّك في إمكانية نجاح إسرائيل والغرب والدول العربية المُطبّعة في فرض واقع جديد على القطاع، ومنها ما يلي:

- الوضع الميداني الذي يؤكد أن الحركة مازالت صامدة عسكريًّا، وقادرة على المواجهة.

- الحاضنة الشعبية التي مازالت تحافظ على تماسكها وتدعم قرارات المقاومة.

- رفض العشائر الفلسطينية الاستجابة للمخططات الإسرائيلية.

- ضعف شعبية السلطة الفلسطينية في القطاع، ورفض عودتها على ظهر دبابة إسرائيلية.

ومع تصاعد الحديث عن سعي الولايات المتحدة لإدخال قوات دولية إلى قطاع غزة، بالتعاون مع دول إقليمية، منها مصر والإمارات والسعودية، ضمن خطتها لتغيير شكل الإدارة في القطاع بعد انتهاء الحرب، رفضت الحركة هذه المخططات.

جاء هذا الرفض بعد أن بدا أن واشنطن قد توصَّلت إلى توافق مع عواصم عربية من أجل السير قدمًا في تنفيذ خطتها، التي يمكن أن تحظى بدعم إسرائيلي، لتجاوزها نقطة الخلاف مع تل أبيب، وهي عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

وبعد تقارير عن موافقة مصر والإمارات على التعاون مع أمريكا في خطتها، أعلنت السعودية دعمها لفكرة نشر قوات دولية بقرار أممي بقطاع غزة. جاء ذلك على لسان وزير حارجيتها، فيصل بن فرحان، الذي أكَّد خلال جلسة نقاشية للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في مدريد، أن "هذه القوات الدولية تأتي لدعم السلطة الفلسطينية بالسيطرة على القطاع الذي يشهد حربًا مدمرة منذ تسعة أشهر".

يُعد موقف السعودية تراجعًا عن موقفها السابق، المتحفظ على إرسال قوات دولية إلى غزة، والمؤكد على أن الأولوية لحل القضية الفلسطينية من جذورها[١].

رفضت حركة حماس والفصائل الفلسطينية المتحالفة معها أيَّ مقترحات لدخول قوات أجنبية إلى قطاع غزة، وقالت في بيان: "نؤكد رفضنا لأي خطط أو مشاريع أو مقترحات، تسعى لتجاوز الإرادة الفلسطينية بشأن مستقبل قطاع غزة، ورفض أي تصريحات ومواقف تدعم خططًا لدخول قوات أجنبية إلى القطاع تحت أي مسمى أو مبرر".

كما بَيَّنت الحركة أن إدارة القطاع بعد انتهاء الحرب، هي شأن فلسطيني خالص، يتوافق عليه الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، وأن الشعب لن يسمح بأي وصاية،

(١) الحرة، السعودية تؤيد دخول قوات دولية إلى غزة.. ما الذي تغير؟، ٧ يوليو ٢٠٢٤.

أو بفرض أي حلول أو معادلات خارجية تنتقص من ثوابته المرتكِزة على حقه الخالص في نيل حريته وتقرير مصيره[١].

موقف السلطة الفلسطينية

على الرغم من تأييد السلطة الفلسطينية حق الشعب الفلسطيني "في الدفاع عن نفسه" في مواجهة إرهاب المستوطنين والقوات الإسرائيلية، إلَّا أنه كان واضحًا من جملة مواقفها أنها لن ترفض المشاركة في أي سيناريو لإعادة تشكيل وضع القطاع، إذا توفر لهذا السيناريو شرطان يُحققان لها مصلحتها: أولهما القضاء على حركة حماس أو إضعافها، والتخلص منها كمنافس قوي على قيادة الشعب الفلسطيني وتمثيله، وثانيهما ضمان رجوعها إلى حكم القطاع والسيطرة عليه ضمن دولة فلسطينية، بغض النظر عن شكل هذه الدولة والحقوق السيادية التي سوف تتمتع بها.

ويمكن استنتاج موقف السلطة من خلال ردود أفعال مسؤوليها على المقترحات التي تحدثت عن مستقبل قطاع غزة بعد القضاء على سلطة حماس، والذين تجاهلوا موضوع القضاء على المقاومة الفلسطينية وتدمير القطاع وقتل المدنيّين، واهتموا بتوضيح أحقية السلطة في التواجد ضمن أي حوار حول مستقبل القطاع، وعرضوا شرطهم لإدارته.

جاء أول رد فعل للسلطة من خلال سفيرها لدى الاتحاد الأوروبـي، عبد الرحمن الفرا، الذي أكَّد رفض الفلسطينيّين لما يُثار عن وجود مخطط أوروبي لتدويل القطاع.

---

(١) الحدث، حماس: نرفض أي مقترحات لدخول قوات اجنبية إلى غزة، ٥ يوليو ٢٠٢٤.

واستند السفير الفلسطيني في رفضه للمخطط الأوروبي إلى أن الأوربيّين لم يتشاوروا مع السلطة الفلسطينية، ولم يرجعوا إلى "منظمة التحرير"، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[١].

كذلك، تجاوز رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد أشتية، موضوع المقاومة، ووافق على عودة السلطة إلى غزة، ولكن من خلال اتفاق يشمل الضفة الغربية ضمن دولة فلسطينية[٢].

وكان الرئيس الفلسطيني، محمود عبَّاس، قد ربط بعد لقائه بوزير الخارجية الأمريكي، بين عودة السلطة لإدارة القطاع ووجود حَلّ سياسي، يضمن للسلطة حكم دولة فلسطينية تتكون من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

وقد بدأت السلطة في تسويق موقفها كعمل وطني لخدمة أهل غزة، ينبع من موقع مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف الدولي بها كممثل للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية، وهو ما ذكره ياسر أبو سيدو، عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، الذي قال إن موقف محمود عبَّاس محل توافق عربي، باعتباره حلًّا لمواجهة سيناريوهات تواجد قوات أجنبية في غزة.

وبناءً عليه فإنه من المتوقع أن تتجاوب السلطة الفلسطينية مع أي طرح من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وأن تنتهز الفرصة للحلول محل حماس في قطاع غزة، خاصَّة أنها لا تمتلك الشعبية التي تعيدها لحكم القطاع على أساس الانتخابات

---

(١) العربية، سفير فلسطين بالاتحاد الأوروبي: لا يمكن قبول تدويل قطاع غزة، ٣١-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/w3ahp

(٢) الشرق الأوسط، أشتية: السلطة لن تحكم غزة دون اتفاق يشمل الضفة في دولة فلسطينية، ٠٦-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/SuBbM

والإرادة الشعبية، بحسب إحصائية صادرة عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في سبتمبر ٢٠٢٣م، أظهرت أن ٦٢ بالمئة من الفلسطينيّين يَرون أن "السلطة الفلسطينية أصبحت عبئًا على الشعب الفلسطيني"، بينما أعرب ٥٨ بالمئة عن تأييدهم "العودة إلى المواجهات والانتفاضة المسلحة"[١].

وفي سياق هذا التجاوب، قدمت السلطة الفلسطينية، في أغسطس ٢٠٢٤م، إلى الولايات المتحدة خطتها للمشاركة في اليوم التالي لانتهاء الحرب في قطاع غزة، بحسب ما ذكره المتحدث باسم حركة فتح، جمال نزال[٢].

وكشفت تقارير أن السطة قدمت سِرًّا للإدارة الأمريكية خطة مكونة من نحو ١٠٠ صفحة، تستعرض فيها تفاصيل السيطرة على قطاع غزة بعد الحرب. وتهدف الخطة إلى السماح للوزارات الفلسطينية بالعمل، بواسطة ١٢ ألف موظف تابعين للسلطة.

وبحسب القناة ١٢ الإسرائيلية، فإن الخطة تشير إلى الحاجة لدعم دولي في التعامل مع الأنقاض، وإعادة البناء، وإنشاء شبكات الكهرباء والاتصالات.

ولكن الخطة لم توضح كيف ستمنع حماس من إعادة بناء قوتها العسكرية، أو كيف يمكن منع إطلاق النار على إسرائيل من قطاع غزة، ولا تقترح أيضًا حلولًا لكيفية منع عمليات التهريب من محور فيلادلفيا ومعبر رفح التي تقلق إسرائيل.

---

(١) العرب اللندنية، وضع عباس على المحك مع تصاعد الغضب الشعبي، ٢٢-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/ahD9R

(٢) سكاي نيوز عربية، تفاصيل خطة "سرية" للسلطة الفلسطينية في غزة بعد الحرب، ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

كما أن الخطة لا تجيب على ما يتعلق بتحمل المسؤولية الأمنية، وتتحدث عن الحاجة لدعم دولي في القضايا الشُرطية والأمنية. ولم تشر إلى أيّ نوع من الوجود الدولي في قطاع غزة في اليوم التالي لانتهاء الحرب، ولم تتطرق أيضًا لمستقبل حركة حماس في القطاع.

وبحسب مصادر، فإن جهات في الإدارة الأمريكية رفضت الوثيقة التي أعدها طاقم يحيط برئيس الحكومة الفلسطينية محمد مصطفى[١].

وفي إطار استعداد السلطة لأيّ تغيير مستقبلي يمكن أن يأتي بها إلى حكم القطاع مرة أخرى، كشفت مصادر مطلعة أن السلطة قدمت عروضًا لموظفين في غزة بالحصول على رواتب شهرية كبيرة للعمل في كيان حكومي بديل، يشكله مدير المخابرات المتعاون مع الاحتلال، ماجد فرج، الذي يُشرِف على عملية واسعة لجمع المعلومات في غزة.

في السياق ذاته، قال مطلعون على المناقشات الجارية بشأن مستقبل القطاع إن هناك خططًا لتدريب قوة فلسطينية محلية من داخل غزة لتتولى الأمن في "الجيوب الإنسانية"، وسوف تتألف هذه القوة من أفراد أمن سابقين في السلطة الفلسطينية يسافرون إما إلى الأردن، أو الضفة الغربية للتدريب تحت رعاية الفريق الأمريكي مايكل فينزل، المنسق الأمني بين إسرائيل والسلطة[٢].

---

(١) العين الإخبارية، ١٢ ألف موظف.. هكذا ترى السلطة اليوم التالي للحرب في غزة، ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) الشرق للأخبار، الجيوب الإنسانية.. خطة إسرائيلية لإدارة غزة خالية من حماس والسلطة، ١ يوليو ٢٠٢٤.

موقف الدول العربية

لم يصدر رد فعل رسمي من القاهرة على ما أثير حول عودة قطاع غزة إلى الإدارة المصرية، أو مشاركة مصر في إدارة دولية مقترحة للقطاع. وذلك على الرغم من أن هذا الأمر طرح بعد ١٠ أيام فقط من بداية الحرب، على لسان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، جون بولتون، الذي قال إن حماس ستدمر من قبل إسرائيل، وحينها ستتدخل القيادة الفلسطينية لإدارة غزة وتعمل مع الحكومة المصرية، لإيجاد طريقة لإدماج سكان غزة في الاقتصاد المصري[١].

ولكن قناة "العربية" نقلت عن مصادر قولها إن الحكومة المصرية "رفضت مقترحًا بأن تتم إدارة غزة بمشاركة إسرائيلية – دولية في المستقبل"، ثم ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن السيسي رفض خلال لقائه مدير وكالة المخابرات المركزية، وليام بيرنز، مقترح مراقبة الأمن في قطاع غزة. ونقلت عن مصادر أن السيسي أبلغ بيرنز أن بلاده لا تعتزم المشاركة في القضاء على حماس؛ لأنها تحتاج إلى هذه الجماعة المسلحة لحماية حدودها مع قطاع غزة[٢].

وكانت دعوات قد ظهرت في الإعلام العبري، تطالب بإعادة إدارة قطاع غزة لمصر، كبديل لتهجير الفلسطينيّين إلى شمال سيناء؛ لأن المصريّين هم الوحيدون الذين عرفوا كيف يفرضون الحكم في غزة، كما عرفوا كيف يُحيّدون الإخوان المسلمين في مصر نفسها.

---

(١) سكاي نيوز عربية، جون بولتون: يجب إعادة الحكم في غزة إلى مصر، ١٨-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/49P2h

(2) The Wall Street Journal, Egypt Opposes Helping Manage Security in Gaza After Hamas, 2023-11-10, https://cutt.us/sJAjc

وللتغلب على الرفض المتوقع من القاهرة لاستلام إدارة قطاع غزة، اقترح إسرائيليون استغلال الأزمة الاقتصادية في مصر، وتحويل القضية إلى مفاوضات "تجارية"، حول تقديم مساعدات مالية كبيرة في مقابل التجاوب مع مطالب إسرائيل[١].

أما الأردن فقد رفض، على لسان وزير خارجيته، أيمن الصفدي، أي حديث عن إدارة غزة ما بعد الحرب عبر قوات عربية أو غير عربية، مشددًا على أن حماس فكرة لا تنتهي، ومَن يريد وضعًا مغايرًا عليه تلبية حقوق الشعب الفلسطيني[٢].

وأضاف الصفدي أن الأردن يرفض أي حديث أو سيناريوهات يتحدث بها البعض عن مرحلة ما بعد غزة وانتهاء الحرب عليها، معتبرًا أن ما يُطرَح من سيناريوهات في هذا السياق "غير واقعي ومرفوض ولا يتعامل معها الأردن".

لم يصدر عن الدول العربية الأخرى ردود فعل رسمية على ما يصدر من تقارير حول مباحثات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة من أجل تغيير شكل السلطة في قطاع غزة، ورغبة واشنطن في الاستعانة بدول من المنطقة في مساعدة السلطة الجديدة بالقطاع.

لم تخرج هذه الدول بموقف رسمي تعلن من خلاله موافقتها على مخططات الولايات المتحدة، لأن هذا كان يعني موافقتها الضمنية على استمرار الحرب إلى أن يتم القضاء على حركة حماس، وهو شرط تكوين سلطة جديدة في قطاع غزة.

---

(١) RT عربي، رجل أعمال إسرائيلي يقترح ضم قطاع غزة لمصر، ٢٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/WCJvy

(٢) الجزيرة، حماس فكرة لا تنتهي ونرفض سيناريوهات ما بعد الحرب، ٠٨-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/R8f26

ولكن صمت الدول التي ورد اسمها في مباحثات الولايات المتحدة حول مستقبل القطاع، ومنها الإمارات والسعودية، يؤكد أنها لن ترفض المشاركة في ترتيبات وضع القطاع إذا ما استطاعت إسرائيل القضاء على حماس، رغم إعلانها الوقوف مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان.

وقد كشف الدبلوماسي الأمريكي السابق، دنيس روس، أن إسرائيل وأمريكا ليستا الوحيدتين اللتين ترغبان في تدمير حركة حماس، وأشار إلى أنه قد لمس خلال محادثات مع مسؤولين عرب رغبة لدى قادة عرب في القضاء على الحركة. ونقل روس عمَّن التقاهم قولهم إنه "إذا اعتبرت حماس منتصرة، فإن ذلك سيُضفي الشرعية على أيديولوجية الرفض التي تتبناها الجماعة، ويُعطِي نفوذًا وزخمًا لإيران والمتعاونين معها، ويَضَع حكوماتهم في موقف دفاعي"[١].

(١) الجزيرة، دينيس روس: مسؤولون عرب أكدوا لي أنه لا بد من تدمير حماس، ٢٩-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/L0Eey

إحياء حل الدولتين

من النتائج التي ترتبت على عملية "طوفان الأقصى"، إحياء الحديث عن "حل الدولتين" مرة أخرى، كمنطلق لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

حل الدولتين والرفض الإسرائيلي

تزايد الحديث عن حل الدولتين من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، في سياق الترتيب لمرحلة ما بعد الحرب، وهو ما صرح به البيت الأبيض، الذي أكّد أن الرئيس الأمريكي جو بايدن "لن يتوقف عن العمل نحو حل الدولتين".

وكان وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، قد أكّد أن إسرائيل لن تتمتع أبدًا "بأمن حقيقي" دون طريق واضح نحو الاستقلال الفلسطيني.

وفي هذا السياق، قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إنه يجب إطلاق مسار سياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط يقوم على حل الدولتين.

وأكَّد منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أن "حل الدولتين، يجب أن يُفْرَض من الخارج، من أجل السلام في المنطقة".

كذلك، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في ٢٣ يناير ٢٠٢٤م، إنه من غير المقبول أن ترفض الحكومة الإسرائيلية "حل الدولتين" للصراع مع الفلسطينيّين. وحذر من أن "هذه الخطوة سوف تحمس المتطرفين من كل مكان". وأكد في اجتماع لمجلس الأمن أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي[١].

(١) سكاي نيوز عربية، غوتيريش: الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي، ٢٣-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/XVl14gE

وحول شكل الدولة، لمَّح الرئيس بايدن إلى أنها دولة منزوعة السلاح، من خلال إشارته إلى أن هناك عددًا من الأنماط الممكنة، وأن بعض الدول ليس لديها قوات مسلحة.

رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حل الدولتين، وصرح بأنه أبلغ واشنطن برفضه إقامة دولة فلسطينية، في أي سيناريو بعد انتهاء الحرب، وأنه "لا يمكن أن يَسمح بإقامة دولة فلسطينية ما دام في السلطة"، وذكر نتنياهو أنه أوضح لواشنطن أنه "في أي ترتيب في المستقبل المنظور، سواءً باتفاق أو بدون اتفاق، يجب أن تكون لإسرائيل سيطرة أمنية على كامل الأراضي غربي نهر الأردن"[١].

الاعتراف بالدولة الفلسطينية

التطور الأبرز فيما يخص حل الدولتين، هو الحديث عن إمكانية الاعتراف بدولة فلسطينية بمجرد انتهاء الحرب، وهو ما نقلته وكالة أسوشيتدبرس عن وزير الخارجية البريطاني، جيمس كليفرلي، الذي قال إن بلاده قد تعترف بدولة فلسطينية بعد وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ودون انتظار اتفاق سلام نهائي بين طرفي الصراع.

وكان وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، قد طلب من وزارته إجراء مراجعة وتقديم خيارات سياسية بشأن الاعتراف الأمريكي والدولي المحتمل بدولة فلسطينية بعد الحرب في غزة.

---

(١) الحرة، نتانياهو يرفض إقامة دولة فلسطينية في أي سيناريو لما بعد الحرب، ١٩-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/kB9qbw8

يُعَد هذا تحولًا في سياسة الولايات المتحدة، التي كانت تعارض الاعتراف بدولة فلسطين، سواء على المستوى الثنائي أو في مؤسسات الأمم المتحدة، وتؤكد على أن الدولة الفلسطينية لا ينبغي أن تتحقق إلَّا من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكخطوة أخيرة في هذه المفاوضات[١].

اعترفت إسبانيا والنرويج وأيرلندا رسميًّا بدولة فلسطين، وهي الخطوة التي لقيت ترحيبًا كبيرًا من الفلسطينيّين والمؤيدين للقضية الفلسطينية، وغضبًا إسرائيليًّا كبيرًا على الدول الثلاث.

وردًّا على هذه الخطوة، سارعت إسرائيل إلى إعلان إلغاء قانون "فك الارتباط" مع شمال الضفة الغربية، بهدف تكريس الاستيطان وفرض وقائع جديدة، لجعل الاعتراف بأيّ حقوق فلسطينية مجرد خطوات رمزية لا يُبنى عليها أيّ شيء على أرض الواقع[٢].

يُشكِّل قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية دعمًا قويًّا لمكانة فلسطين القانونية على الساحة الدولية ويُعزز من فرص نيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويمكن أن يؤدي قرار الدول الثلاث إلى تحفيز دول أخرى لاتخاذ خطوات مماثلة، في ظِل حالة الزخم المتنامي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

---

(١) BBC عربي، الخارجية الأمريكية: خيارات اعتراف محتمل بالدولة الفلسطينية، ٠١-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/o4zjUIV

(٢) صدارة للمعلومات والاستشارات، إلغاء قانون "فك الارتباط" سيصعّد المواجهة في الضفة، ٢٣ مايو ٢٠٢٤.

وقد تقود موجة الاعترافات الأوروبية بالدولة الفسطينية إلى تحوُّل نوعي في النظرة الدولية للقضية الفلسطينية، فلا تظل مجرد نزاع سياسي أو إنساني، بل قضية تصفية استعمار بامتياز وفق القانون الدولي، ما يتطلب تطبيقًا كاملًا لمبدأ حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وليس مجرد حكم ذاتي أو سلطة انتقالية محدودة الصلاحيات[١].

جدير بالذكر أن ١٣٩ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة قد اعترفت بالدولة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨م، منها ٨ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي بلغاريا وبولندا والتشيك ورومانيا وسلوفاكيا والمجر والسويد وقبرص، بالإضافة إلى الدول الثلاث الأخيرة.

(١) العربية، مكاسب بالجملة.. ماذا يعني اعتراف عدة دول بفلسطين؟، ٢٢ مايو ٢٠٢٤.

المسار السياسي وسيناريوهاته

لا يقتصر الصراع بين المقاومة ودولة الاحتلال على المواجهة العسكرية، وإنما هناك مسار آخر لا يقل خطورة وأهمية عن المسار العسكري، وهو المسار السياسي.

والمقصود بالمسار السياسي هو التفاوض من أجل إنهاء حالة الحرب، والانتقال إلى حالة الهدنة الدائمة، أو طويلة الأمد، على أساس المفاوضات بين الطرفين، برعاية الوسطاء الإقليميّين والدوليّين، لتحقيق نتائج تساعد على تثبيت الهدنة، والانتقال إلى مسار سياسي يمكن من خلاله إنهاء الصراع.

بدأ المسار السياسي في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، بعد أن توصَّل أطراف الصراع إلى هدنة مؤقتة، لمدة ٤ أيام. ونصَّ اتفاق الهدنة على إطلاق ٥٠ أسيرًا إسرائيليًّا في مقابل ١٥٠ أسيرًا فلسطينيًّا، ودخول المساعدات إلى سكان القطاع المحاصرين، مع إمكانية تمديد الهدنة في مقابل إطلاق سراح مزيد من الأسرى، وبالفعل تمَّ التمديد لتصل الهدنة إلى ٧ أيام.

كانت هناك تكهنات بإمكانية البناء على هذه الهدنة في الوصول إلى هدنة دائمة، ولكن بنهاية اليوم السابع، واصل جيش الاحتلال قصف كل المناطق في قطاع غزة، مع رفض إسرائيلي وغربي لوقف إطلاق النار قبل إطلاق سراح جميع الأسرى.

ومع استمرار الحرب، كان ثمَّة رأيان حول وقف الحرب والذهاب إلى حل سياسي في غزة: يَرى أولهما أن الحرب مستمرة لتوفر أسباب استمرارها، وأن التفكير في الوصول لحل سياسي غير مُجدٍ في الوقت الراهن. ويَرى الثاني أن تغيُّر الأوضاع سوف تعقبه مخارج سياسية، وأن الحرب قد تطول، ولكن لابد

من انتهائها، والانتقال إلى مرحلة الحل السياسي، بغض النظر عن طبيعة هذا الحل واستفادة المقاومة أو تضررها منه.

خطورة المسار السياسي

المسار السياسي هو الأشد ضراوة الآن؛ لأن التقاضي أمام المنظمات الدولية، وعلى رأسها محكمة العدل، محكوم بأجندات زمنية وآليَّات وتوازنات خاصَّة، أما العمل السياسي فنتيجته آنية ومؤثرة على مجريات الأوضاع.

هذا بالإضافة إلى أن نتيجة المواجهة العسكرية، وما يترتب عليها من مستقبل القضية الفلسطينية، أصبحت رهينة حدوث تقدم على هذا المسار السياسي الذي يسير فيه مفاوضو المقاومة. وتكمن خطورة هذا المسار في أن:

– التفاوض هذه المرة يجري تحت النار، وفي ظل وجود قوات إسرائيلية داخل قطاع غزة.

– التفاوض لا يعتمد على الإنجاز العسكري فقط، وإنما تتدخل فيه عناصر أخرى، خارج إرادة المقاومة الفلسطينية.

– مستقبل المقاومة والقضية الفلسطينية سوف يتأثر بنتيجة المفاوضات.

– التراجع السياسي من جانب المفاوضين انتقاص من الإنجاز العسكري الذي تمَّ في ٧ أكتوبر.

– المكسب على مائدة المفاوضات هو حسم للمعركة في غزة و"إعلان النصر" فيها.

– الرابح في المفوضات سوف يتمكن من رسم مستقبل القطاع، إما تحت سيطرة المقاومة أو دولة الاحتلال.

الدعوة لحل سياسي

بدأ الحديث عن الحل السياسي بعد أن تراجع الدعم غير المحدود لإسرائيل على وقع الصدمة التي أحدثتها عملية "طوفان الأقصى" في تل أبيب والعواصم الغربية.

فقد تجاوزت إسرائيل كل الخطوط الحمراء في ردها على هجوم المقاومة، واخترقت جميع القوانين الدولية بما ارتكبته من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي دفع جهات عديدة إلى المطالبة بإيقاف الحرب والتحول إلى مسار سياسي لإنهاء الصراع، بغض النظر عن انحيازات هذه الجهات ومواقفها من الحقوق الفلسطينية المشروعة.

أشار جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، إلى أنَّ وقف دوامة العنف في المنطقة لن يتحقق إلَّا من خلال "حل سياسي فقط"، وأن "الحرب على غزة أكدت أنه لا يمكن ترك القضية الفلسطينية دون حل"، وأن الاتحاد يدعم خيار حل الدولتين، ومستعد لانخراط سياسي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال[١].

كذلك، سعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى استحداث مسار سياسي يَختص بقطاع غزة فقط، من خلال إعادة السلطة الفلسطينية أو إقامة إدارة جديدة تدعمها الدول المعنية بالقضية الفلسطينية والمنظمات الدولية، بعد الانتهاء من الحرب، والقضاء على حركة حماس.

---

(١) وكالة الأناضول، الاتحاد الأوروبي: حرب غزة نتيجة الفشل في إيجاد حل سياسي، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/UtISq

وفي سياق العمل على وقف إطلاق النار، طالب نواب البرلمان الأوروبي، في ١٨ يناير ٢٠٢٤م، بوقف دائم لإطلاق النار في غزة، بشرط الإفراج الفوري عن المحتجزين لدى المقاومة، والعمل على إيجاد حل سياسي، وتفكيك منظمة حماس "الإرهابية". وهو قرار غير ملزم. ولم تكن مسودة القرار التي قدمتها أحزاب اليسار والخضر تنصُّ على أيّ شروط لوقف إطلاق النار، غير أن النواب اليمينيّين أدخلوا هذه الشروط على نص القرار.

تزامن هذا مع مساع مِن بعض القوى الإقليمية المعنية بالقضية الفلسطينية للدفع في اتجاه الحل السياسي، على أساس حل الدولتين، ومنها مصر، والأردن، والسعودية، وقطر التي رأت أن استئصال حركة حماس هدف غير واقعي، ولن يتم بمواصلة الحرب، وأن الفلسطينيّين في حاجة إلى أفق سياسي لإقامة دولة قائمة بذاتها، واختيار قياداتهم وحكومتهم.

أمَّا طرفا الصراع، فقد أعلن كلٌّ منهما عن رؤيته للحل السياسي، وهما على طرفي نقيض. فقد أعلنت إسرائيل عن رغبتها في القضاء على المقاومة وإقامة نظام أمني جديد في قطاع غزة، دون التطرق إلى حقوق الفلسطينيّين، ومتجاوزة اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣)، والتي تنص على تسوية دائمة، تمهد لإقامة دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

وظهرت أصوات تنادي من داخل إسرائيل بضرورة وقف المجازر في قطاع غزة، وتبنِّي خطة تخاطب جذور الصراع، ورؤية واضحة "تمكن من المضي قُدُمًا نحو السلام المستقبلي بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين"[١].

(١) TRT عربي، جنود إسرائيليون سابقون يدعون نتنياهو إلى حل سياسي في غزة، ٤ ديسمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/nxQwE

هذا في حين أعلنت حركة حماس عن رؤيتها للحل السياسي، من خلال إسماعيل هنيَة، رئيس المكتب السياسي، الذي كشف عن تقديم حركته "تصورًا شاملًا يبدأ بوقف العدوان، وفتح المعابر، مرورًا بصفقة لتبادل الأسرى، وانتهاءً بفتح المسار السياسي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحق تقرير المصير"[١].

لم تكن حماس تنتظر من الكيان الصهيوني أن يتعاطى مع التصور الذي قدمته، ولهذا ظل هذا التصور في إطار الرسائل التي ترسل بها الحركة إلى العالم، ومفادها أنها حركة مقاومة فلسطينية، ولديها مسار سياسي مقبول يتوافق مع الشرعية الدولية، وبأن الحركة ليست عدميَّة، ولا تسعى وراء القتل فقط.

ولكن بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية رأوا في تقديم هذا التصور محاولة من حماس للحصول على ثمن لوقف إطلاق النار، وتقديم نفسها بديلًا عن "منظمة التحرير الفلسطينية"، عبر مشروع سياسي قدَّمته المنظمة منذ ٣٥ سنة، وأن الفلسطينيّين لم يكونوا بحاجة إلى القتل والدمار والتشريد لطلب التفاوض[٢]، ولكنهم لم يتطرقوا إلى أسباب فشل المنظمة في دفع إسرائيل إلى الالتزام باتفاقيات أوسلو، التي كان من المفترض أن تنتهي بإقامة دولة فلسطينية.

سيناريوهات الحل السياسي

يرتبط وقف إطلاق النار بشكل كامل وإنهاء الحرب، ومِن ثمَّ الانتقال إلى مسار سياسي، بوضع طرفي الصراع على الأرض، وقدرة أيٍّ منهما على حسم المعركة

(١) الجزيرة، هنية: حماس قدمت تصورا شاملا لوقف العدوان ونتنياهو سبب الحرب، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/aJxlw

(٢) إندبندنت عربي، رؤية سياسية لـ "حماس" لوقف الحرب تثير الجدل، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/0x4h9

لمصلحته، أو الاكتفاء بتحقيق حالة من حالات النصر (وفق تعريف الحسم وتوصيف الانتصار لدى كل منهما)، تسمح له باتخاذ قرار إيقاف الحرب، والسير في مسار سياسي، يوجهه في الجهة التي تحقق له مصالحه.

وهذه الحالة تتوقف على ما يملكه كل طرف من نقاط قوة وفرص، في مقابل نقاط الضعف والتهديدات. ومع الأشهر الأولى للحرب، كان كل طرف يمتلك من نقاط القوة والفرص، ولديه من نقاط الضعف والتهديدت، ما يؤشر إلى إمكانية إنهاء الحرب.

فإسرائيل تمتلك التفوق العددي لجيش متفوق في تجهيزاته العسكرية والتكنولوجية، وقادرة على تعويض خسائرها، من خلال الدعم الإقليمي والدولي، ولديها توافق داخلي على العمل لاستعادة القدرة على الردع، بالإضافة إلى رغبة الحكومة في استمرار الحرب من أجل الهروب من المحاسبة السياسية على الفشل في ٧ أكتوبر.

ولكنها كانت تخسر في ميادين أخرى، لا تقل أهمية لأمنها عن ميدان القتال، وذلك بعد أن تحولت غزة إلى قضية إنسانية، وتحولت القضية الفلسطينية إلى قضية تحرير وطني، على عكس السردية الإسرائيلية التي تضمن بها دعم الشعوب والدول الغربية، وهو ما كان يمكن أن يدفعها إلى إنهاء الحرب والاكتفاء بما حققته من انتقام من المدنيّين.

وفي المقابل، كانت المقاومة تمتلك خطة واضحة، تتمثل في وقف الحرب في مقابل الأسرى، والصمود المبني على التربية الأيديولوجية، وعدالة القضية الفلسطينية، ووجود حاضنة شعبية يغلب عليها مساندة المقاومة وتحمل تبعات

قراراتها. هذا بالإضافة إلى تنامي الدعم الشعبي العالمي، ووجود عمليات مساندة وإشغال من جانب محور المقاومة في المنطقة.

ولكنها كانت تخسر من قوتها، في ظِل الحصار، وتغامر بحاضنتها الشعبية التي يمكن أن تنهار في أي لحظة، خاصة إذا فتحت لها المعابر وسمح لها بالنزوح، وهو ما سعت إليه إسرائيل، الأمر الذي يدفعها للبحث عن إنهاء الحرب والاكتفاء بما حققته في ٧ أكتوبر.

ولهذا، كان التقدير هو استمرار الحرب لمرحلة زمنية أخرى، تلجأ بعدها إسرائيل إلى وقف إطلاق النار، ولكن بعد أن توجّه إلى المقاومة ضربة قاسية، تتراوح نتيجيتها بين الهزيمة الكاملة والصمود، ولكنها سوف تمهد لمسار سياسي، يُفضي إلى أحد السيناريوهات الآتية:

١ - **سيناريو العودة إلى مسار أوسلو**: وهو العودة إلى المسار السلمي، وفق اتفاقيات أوسلو، واستئناف العمل لتنفيذ حَلّ الدولتين.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على عجز المقاومة عن صد الغزو الإسرائيلي، وانتصار الاحتلال، وسقوط حكم حماس في قطاع غزة، وعودة السلطة الفلسطينية إلى حكم القطاع.

وهو ما يَعني إنهاء الحرب والشروع في تعمير القطاع، واستئناف مفاوضات السلام بالتزامن مع اتخاذ خطوات حقيقية لتقوية السلطة الفلسطينية.

ينطلق هذا السيناريو من فرضية القضاء على المقاومة، ووضع قطاع غزة تحت إدارة السلطة الفلسطينية، والدخول معها في مفاوضات حول إقامة دولة فلسطينية

وفق حل الدولتين، وهو ما تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية[١]، التي تفكر في إطلاق عملية سياسية بعد انتهاء الحرب.

ولكن تنفيذ هذا السيناريو يصطدم بعدة عوامل، منها ما يأتي:

– الواقع على الأرض، وقدرة المقاومة على الصمود حتى الآن، وفشل إسرائيل في تحقيق هدفها الرئيس، وهو القضاء على حماس، وإسقاط حكمها للقطاع.

– حاجة حل الدولتين لالتزامات من جانب أطراف الصراع والقوى الإقليمية والدولية المعنية بالقضية الفلسطينية، وهو ما لا تلتزم به إسرائيل.

– عدم قدرة السلطة الفلسطينية على ادعاء تمثيل الشعب الفلسطيني بعد أن فشلت في حماية المصالح الفلسطينية، وتحولت إلى وسيلة للمحافظة على أمن إسرائيل.

– رفض المقاومة الفلسطينية لمسار أوسلو، حتى وإن أعلنت قيادات حماس موافقتها على حل الدولتين، وهو ما تدرك إسرائيل أنه إجراء مؤقت لا يلغي الرغبة في القضاء على إسرائيل.

– رفض إسرائيل والولايات المتحدة والقوى الغربية لوجود حماس ضمن أي تمثيل للفلسطينيّين في أي عملية سلام أو تسوية في المرحلة القادمة.

– رفض الاتجاه السائد في إسرائيل لحل الدولتين، خاصّة من جانب اليمين المتطرف، الذي يدعو لتهجير الفلسطينيّين.

---

(١) الشرق الأوسط، بايدن: حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان أمن الفلسطينيين والإسرائيليين، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/zLKOT

– استمرار عمليات الاستيطان في الضفة، وتمسُّك إسرائيل بالسيطرة على القدس كاملة، وصعوبة إقامة دولة في ظِل عملية التغيير الديموغرافي الذي تقوم به إسرائيل.

– الخوف من وقوع الدولة المحتمل قيامها في الضفة وغزة تحت هيمنة حماس، وفق إرادة شعبية تضفي على الحركة شرعية كاملة، وهو ما يمكن أن يفتح المجال لتواجد إيراني في هذه الدولة.

٢ – **سيناريو الحل الأمني السياسي**: وهو تنفيذ حل أمني سياسي في قطاع غزة، من خلال إقامة سلطة بديلة لحماس.

يَعتمد تحقيق هذا السيناريو على انتصار الاحتلال على المقاومة، وتفكيك قوة حماس العسكرية والقضاء على قياداتها وإخراجها من قطاع غزة، وموافقة السلطة الفلسطينية أو غيرها على حكم القطاع، وموافقة قوى إقليمية ودولية على معاونة السلطة الجديدة.

وهو ما يَعني سقوط سلطة حركة حماس في قطاع غزة، وإيجاد سلطة بديلة قادرة على الحلول محل المقاومة.

يدور هذا السيناريو في إطار الدعوات التي أطلقت من داخل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيجاد سلطة بديلة لحركة حماس في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب.

ولكن مساعي تغيير السلطة في قطاع غزة تبدو بعيدة عن الواقعية، ولا يمكن تحقيقها لأنها تتجاهل أمرين: أولهما هو رأي سكان غزة، الذين هم أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم على أرضهم. وثانيهما هو أن سيناريوهات المواجهة العسكرية هي التي سوف تحدد المشهد السياسي المقبل في غزة.

ثم إن هناك عراقيل تحول دون تنفيذ هذا السيناريو، وهي:

– صمود المقاومة، وعدم انكسارها، وهو ما يتضح من سير المواجهة العسكرية، التي تتكبد فيها إسرائيل خسائر يومية غير مسبوقة، ترد عليها باستهداف المدنيّين الفلسطينيّين.

– ارتباط القضاء على حماس بفصل الحركة عن حاضنتها الشعبية، عن طريق الضغط على الشعب الفلسطيني للانفضاض عن المقاومة، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

– تعثر خطة تهجير الفلسطينيّين خارج قطاع غزة، لحرمان المقاومين من الكتلة السكانية التي يخرجون منها، لرفض مصر والأردن للخطة حتى الآن، وإعلان أمريكا ضرورة عدم تعرّض الفلسطينيّين للتهجير القسري.

– عدم وجود توافق حول شكل إدارة قطاع غزة، والفشل في إقناع دول عربية بالمشاركة في إدارة القطاع أو مساعدة السلطة الجديدة.

– رفض حماس لهذا السيناريو واعتباره تدخلًا غير مقبول في الشأن الفلسطيني.

٣ – سيناريو دمج حماس في السلطة: وهو دمج حركة حماس في السلطة الفلسطينية بعد أن توقف العمل المسلح وتتنازل عن إدارة القطاع.

يَعتمد تحقيق هذا السيناريو على استمرار إسرائيل في عملياتها العسكرية، وانهيار قدرة حماس على مقاومة جيش الاحتلال، واستمرار منع المساعدات الإنسانية، وتفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة، وتراجع تأييد الحاضنة الشعبية بسبب كارثية الوضع في غزة.

وهو ما يَعني توقف القتال، واستسلام المقاومة وسعيها إلى إيقاف إطلاق النار.

يقوم هذا السيناريو على ما يتفاعل في المنطقة من محاولات للخروج برؤية لمستقبل القطاع بعد الحرب، لا تقصي حماس بالكليَّة، وتسمح لها بمستوى منخفض من التواجد تحت مظلة السلطة الفلسطينية، والقبول بالمسار السلمي الذي تنتهجه، وفي صدارته الاعتراف بإسرائيل ونبذ العمل المسلح ضد دولة الاحتلال.

يستند هذا السيناريو إلى اعتقاد بانعدام إمكانية القضاء على حماس بشكل كامل، وأن الضغط عليها واستنزافها وتدمير قوتها يمكن أن يدفعها إلى التوقف عن القتال والقبول برؤية تسمح لها بالبقاء في المشهد.

وقد كشفت مصادر مصرية عن تفاصيل لرؤية مصرية حول مستقبل قطاع غزة، تقوم على عدة عناصر، منها: دمج حركة حماس في السلطة الفلسطينية، وإدخالها إلى جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، مع الإبقاء على محمود عبّاس، كرئيس شرفي، وإجراء مصالحة وطنية فلسطينية شاملة، وتشكيل حكومة تكنوقراط، خلال مرحلة انتقالية مدتها ٣ سنوات، على أن تكون مصر ضامنة ومعها شريك عربي أو دولي أو أممي.

وتشتمل هذه الرؤية على إيجاد خريطة جديدة للدولة الفلسطينية، تسمح بإعادة تشكيلها، من خلال تفكيك بعض المستوطنات التي بناها الاحتلال، وإنشاء مناطق عازلة منزوعة السلاح بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل[١].

وفي سياق مشابه، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد أشتية، أن السلطة الفلسطينية تعمل مع المسؤولين الأمريكيّين على خطة لإدارة غزة بعد انتهاء

(١) العربي الجديد، رؤية مصرية لمرحلة ما بعد حرب غزة، ٦ ديسمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/r4H7d

الحرب، واقترح ضم حماس إلى نظام حكم جديد، وأن تصبح شريكًا صغيرًا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية[١].

وتنبع خطورة هذا السيناريو من كونه سيناريو استسلام بالنسبة للمقاومة، وإعلان نهاية للحركة، في حالة القبول به، ووسيلة لتحميلها مسؤولية الكوارث التي حدثت – وسوف تحدث – في غزة إذا رفضت هذه الرؤية، واتهامها بأنها السبب في استمرار معاناة المدنيّين في قطاع غزة.

قد يُقبَل هذا السيناريو من جانب إسرائيل والغرب؛ لأنه يضمن القضاء الفعلي الكامل على الحركة، والذي لا يمكن تحقيقه بالعمل العسكري، بعد أن تتخلى عن مبادئها، وتتحول إلى جزء من سلطة تتعاون أمنيًّا مع الاحتلال وتتمسَّك بمسار سلمي لا يحافظ على حقوق الفلسطينيّين. كما أنه يحقق أهداف إسرائيل من الحرب، ويحقق لها حالة النصر التي تبحث عنها.

غير أن صمود المقاومة وقدرتها على إيقاع خسائر كبيرة بالاحتلال كفيلان بإسقاط هذا السيناريو، والحيلولة دون إجبار حماس على الاستسلام.

٤ – سيناريو العودة إلى وضع ما قبل ٧ أكتوبر: وهو الوصول إلى هدنة طويلة، وفق قواعد الاشتباك المعروفة قبل ٧ أكتوبر. وبقاء الوضع على ما هو عليه في قطاع غزة.

يَعتمد تحقيق هذا السيناريو على فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها من الحرب، وصمود المقاومة وهو ما يُعد انتصارًا في حد ذاته، وتحقق إسرائيل من استحالة

(1) Bloomberg, Palestinian Authority Working With US on Gaza Postwar Political Plan, 2023-12-08, https://cutt.us/RyYdZ

القضاء على قوة حماس بالعمل العسكري، وطول أمد الحرب، وتعرُّض إسرائيل لخسائر عسكرية وسياسية واقتصادية، ونجاح الدول الوسيطة في إقناع الطرف الإسرائيلي بإيقاف الحرب، وضغط القوى الدولية على إسرائيل من أجل إيقاف الحرب، مخافة أن تتسع رقعتها، وخروج طرفي الصراع بروايتين مقبولتين للنصر لدى أنصارهما.

وهو ما يَعني اللجوء إلى المفاوضات، والاتفاق على هدنة طويلة، والبدء في تعمير قطاع غزة، والدخول في صفقات لتبادل الأسرى، وانشغال المقاومة بشأنها الداخلي.

قد يبدو هذا السيناريو بعيدًا عن التحقيق، لما وضعته إسرائيل من أهداف كبرى لعمليتها العسكرية في غزة، وهي القضاء على حماس وإسقاط حكمها في قطاع غزة.

ولكن إعلان هذه الأهداف لا يَعني ضرورة تحقيقها على أرض الواقع؛ لأنها ترتبط بعوامل لا تتحكم فيها إسرائيل وحدها. والدليل على ذلك هو أن الجيش الإسرائيلي سبق أن تعهد بتحقيق مثل هذه الأهداف في ٢٠٠٨ و٢٠١٤م، ولم يستطع الوفاء بتعهده.

ومن شأن تحقيق هذا السيناريو أن يظل الانقسام الفلسطيني قائمًا، وأن تظل السلطة الفلسطينية في موقعها في الضفة، مع استمرارها في المسار السلمي، والمقاومة في قطاع غزة، مع تمسكها بالمسار العسكري، لخوف السلطة من إجراء انتخابات توحد الفصائل الفلسطينية، في ظِل تراجع شعبيتها وتزايد شعبية حماس التي صارت أحق بتمثيل الفلسطينيّين.

غير أن العودة إلى وضع ما قبل ٧ أكتوبر أصبح أمرًا صعبًا، وأقرب إلى المستحيل، بعد أن أدركت إسرائيل والولايات المتحدة والغرب أن المقاومة وصلت إلى مرحلة من القوة صارت معها خطرًا وجوديًّا على الدولة العبرية والمشروع الغربي في المنطقة.

وبناءً عليه، فإن تحقيق هذا السيناريو مُستبعَد، لأنه يتعارض مع ما ترسَّخ لدى إسرائيل من ضرورة القضاء على الخطر القائم على حدود دولة الاحتلال. ويتعارض أيضًا مع ما تتوقعه حماس من تغيير في وضع القطاع يتكافأ مع التضحيات التي قدمها الفلسطينيون والانتصار الذي حققته المقاومة بعملية "طوفان الأقصى"، التي تُعد نصرًا استراتيجيًّا رغم كل الخسائر.

٥ - **سيناريو وضع ما بعد ٧ أكتوبر**: وهو تغيُّر قواعد الاشتباك بين المقاومة وإسرائيل، والدخول في مرحلة جديدة مختلفة عن المرحلة السابقة.

يَعتمد تحقيق هذا السيناريو على فشل إسرائيل فى تحقيق أهدافها من الحرب، وصمود المقاومة، وتحقق إسرائيل من استحالة القضاء على قوة حماس بالعمل العسكري، واقتناعها بأن تدمير قطاع غزة وقتل المدنيّين نصر مقبول، وطول أمد الحرب وتعرُّض الاحتلال لخسائر عسكرية وسياسية واقتصادية، ونجاح الدول الوسيطة في إقناع الطرف الإسرائيلي بإيقاف الحرب، وضغط القوى الدولية على إسرائيل من أجل إيقاف الحرب، مخافة أن تتسع رقعتها. وهو ما يَعني اللجوء إلى المفاوضات، والاتفاق على هدنة طويلة، والبدء في تعمير قطاع غزة، و الدخول في صفقات لتبادل الأسرى، وانشغال المقاومة بشأنها الداخلي، وعمل إسرائيل على إضعاف قوة المقاومة.

يُعَد هذا السيناريو صورة "مُعدَّلة" من السيناريو السابق؛ لأنه يَعتمد على عوامل التحقق نفسها، وتظهر الاستجابة له في المظاهر نفسها، ولكن سوف تعقبه إجراءات تؤشر لدخول طرفي الصراع والقوى الحليفة لهما في مرحلة جديدة، هي مرحلة ما بعد ٧ أكتوبر.

في هذه المرحلة، من المنتظر أن تسعى إسرائيل إلى تحييد خطر المقاومة، في المديين القريب والمتوسط على أقل تقدير، من خلال تكثيف الضغط عليها واستمراره، عبر تشديد الحصار على قطاع غزة، وتجفيف منابع المقاومة، العسكرية والمالية، وحرمانها من الدعم السياسي، عبر شيطنتها، وربطها بالإرهاب، وملاحقة قيادات المقاومة وعناصرها بعمليات الاغتيال والمحاكمات.

هذا بالإضافة إلى محاولة إسرائيل خلق واقع جديد في حالة الاشتباك مع المقاومة، من خلال إقامة منطقة عازلة على الجانب الفلسطيني من حدود قطاع غزة، لمنع أي تسلل أو هجوم عليها من جانب حركة حماس أو أي مسلحين آخرين[١]، وهو ما يصعب تحقيقه، لضيق المجال الجغرافي واقتراب خطوط التماس.

وفي المقابل، تصطدم هذه الرؤية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب، والتي لا تحتوي على معالجة سياسية للصراع، برؤية حماس للمسار السياسي الذي يجب أن يعقب وقف العدوان، وتشمل فتح المعابر، وتبادل الأسرى، والانطلاق في مسار سياسي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس[٢].

---

(١) الحرة، "منطقة عازلة" في غزة.. شكلها المحتمل وقيمتها العسكرية، ٢ ديسمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/CLJiX

(٢) الجزيرة، هنية: حماس قدمت تصورا شاملا لوقف العدوان ونتنياهو سبب الحرب، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، https://cutt.us/Jzo6m

ووفقًا لمعطيات الصراع على الأرض، والقابلة للتغيير، فإن السيناريو الخامس ظل هو الأقرب للتحقق منذ بداية الحرب وحتى الآن، بما يحتوي عليه من إمكانية الدخول في حرب استنزاف مفتوحة، لاستمرار أسباب الصراع، وعدم إمكانية تحقيق أحد الطرفين النصر الكامل على الطرف الآخر في المواجهة العسكرية.

لاشك أن السيناريو المُرجَّح، يَحمل في طيَّاته مخاطر كثيرة على مستقبل المقاومة الفلسطينية، أو على مستوى أدائها في المديين القريب والمتوسط على أقل تقدير؛ لأن هذا السيناريو مرهون بإنهاء الحرب، ونهاية الحرب مرهونة باستكمال الضربة القوية التي توجهها إسرائيل للمقاومة والبنية التحتية والمدنيّين الفلسطينيّين، لتحقيق شكل من أشكال النصر الذي يمكن تسويقه داخل دولة الاحتلال، ولإشغال المقاومة بشأنها الخاص، وإلهائها بتعمير ما خربته الحرب في قطاع غزة والتخفيف عن سكانه، وهو ما يمكن أن يستغرق سنوات طويلة.

المفاوضات وصفقة تبادل الأسرى

لعل الحدث الأبرز الآن في تطورات الحرب في قطاع غزة، بعد توسيع رقعة العدوان واغتيال القيادات الكبرى للمقاومة واستهداف المدنيّين، هو المفاوضات التي تجري بين المقاومة وإسرائيل، من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، وعقد صفقة تبادل أسرى، في ظِل كارثة إنسانية غير مسبوقة يعيشها سكان القطاع الذين يتعرَّضون لحرب إبادة، من خلال القتل والتجويع.

تكمن أهمية هذه المفاوضات وخطورتها في أنها وسيلة للوصول إلى هدنة تخفف الضغط عن المقاومة والمدنيّين، بالإضافة إلى أنها سوف تسهم في تشكيل مآلات المسار السياسي، الذي سوف يُحدِّد مصير قطاع غزة في المستقبل.

فبالتوازي مع االعمليات العسكرية، استمر المسار التفاوضي، الذي مازالت هناك عراقيل كبيرة تحول دون الوصول من خلاله إلى هدنة وصفقة لتبادل الأسرى.

وتعود هذه العراقيل إلى تشدد طرفي الصراع في التمسُّك بشروطهما؛ لإدراك كل منها أن نتيجة هذه المفاوضات يمكن أن تحسم المعركة العسكرية الدائرة في قطاع غزة، وأن التنازل عن الشروط الرئيسة يَعني الهزيمة وضياع أيّ إنجاز تمَّ تحقيقه في الأشهر الماضية.

فعلى الجانب الإسرائيلي، ترفض إسرائيل مطالب المقاومة بالوقف التام للحرب، وخروج قواتها من قطاع غزة، وفك الحصار عن القطاع. وهي مطالب إن تحققت فسوف تعني خسارة الحرب بشكل رسمي، لأنها تُسقِط الأهداف التي أعلنها الاحتلال للحرب، وهي القضاء على حركة حماس، وتغيير طبيعة السلطة في قطاع غزة، واستعادة الأسرى أحياءً عن طريق العمل العسكري.

أما المقاومة، فإنها تتمسَّك بمطالبها؛ لأن التنازل عن هذه المطالب يَعني استمرار الحرب، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وإيجاد وضع جديد على الأرض يتمثل في وجود القوات الإسرائيلية، وكلها نتائج تنتقص من الإنجاز التاريخي الذي حققته في ٧ أكتوبر، وتُضيّع التضحيات الكبيرة التي قدمتها المقاومة والمدنيون منذ ذلك التاريخ.

ولكن كلا الطرفين لا يستطيع أن يرفض التفاوض؛ لأن المقاومة لديها حدود للصمود، ومطالبة بحماية أرواح سكان قطاع غزة بوصفها السلطة المسؤولة عنهم، وصاحبة القرار الذي كلف هؤلاء السكان خسائر غير مسبوقة في تاريخ المواجهات بين المقاومة وجيش الاحتلال.

كذلك الأمر مع إسرائيل، التي فشلت في استعادة أسراها عبر العمل العسكري، ولم يَعد أمام حكومتها إلَّا التضحية بمَن تبقى منهم، ومواجهة غضب شعبي كبير، أو الدخول في مفاوضات لاستعادتهم في مقابل التنازل عن بعض المكتسبات التي حصلت عليها، ومنها التواجد داخل القطاع، والفرصة المتاحة من أجل القضاء على المقاومة أو تحجيمها وإضعاف قدرتها، لمنعها من معاودة الهجوم على دولة الاحتلال.

أوراق الضغط لدى إسرائيل

تمتلك إسرائيل أوراق كثيرة، تستخدمها في الضغط على حركة حماس، في ملف التفاوض، للوصول إلى هدنة، وعقد صفقة لتبادل الأسرى، بما يمنح الإسرائيليّين الفرصة لسحب ورقة الضغط المهمة من يد المقاومة، وهي الأسرى، والعودة للحرب مرة أخرى. ومن هذه الأوراق ما يلي:

– استمرار الدعم الغربي لإسرائيل، وإمدادها بكل ما يلزم لاستمرار الحرب، بغض النظر عن التصريحات العلنية لبعض الحكومات الغربية.

– وجود توافق إسرائيلي غربي على استمرار الحرب للقضاء على المقاومة، بغض النظر عن الخلاف على وضع المدنيّين.

– تهديد إسرائيل بتغيير طبيعة السلطة في قطاع غزة، وتواصلها مع رجال خدموا في السلطة الفلسطينية لتكوين كيان مسلح يواجه حماس[١].

– الضغط على مصر وقطر من أجل ممارسة الضغوط على حركة حماس للقبول بالهدنة وفق الشروط الإسرائيلية.

– العدوان على المدنيّين، وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، تجاوزت ١٥٠ ألف شهيد وجريح، وتزايد العدد يوميًّا.

– استمرار أزمة النازحين، الذين وصل عددهم إلى ما يقرب من ٢ مليون نسمة، بعد هدم أكثر من ٧٢ بالمئة من الوحدات السكنية بالقطاع.

– استمرار الحصار، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتعرُّض السكان لحرب تجويع.

– استمرار حصار المقاومة، وعدم قدرتها على تعويض خسائرها في ظِل الحرب.

– حديث إسرائيل عن تسليح مدنيّين في غزة لحماية المساعدات[٢]، وهو ما يمكن أن يوجد جبهة داخلية مسلحة من المتعاونين مع الاحتلال.

---

(١) 124 News، إسرائيل تدرس تعيين رئيس المخابرات في السلطة الفلسطينية لإدارة غزة بعد الحرب، ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

(٢) سكاي نيوز عربية، صحيفة: إسرائيل تدرس تسليح مدنيين في غزة لحماية المساعدات، ٠٩-٠٤-٢٠٢٤.

– تعرض حماس لحملة إعلامية لتشويه موقفها أمام الحاضنة الشعبية الفلسطينية والعربية وإظهارها في مظهر المدافع عن مصالحه على حساب مصالح السكان قطاع غزة.

– مساعدة الدول المُطبّعة في تشديد الحصار على قطاع غزة، حتى إن الأردن رفض استقبال الجرحى بحجة محاربة الهجرة ووجود مستشفيات ميدانية في قطاع غزة.

– اتهام المقاومة بعرقلة وقف إطلاق النار ودخول المساعدات للتخفيف عن المدنيّين[١].

– اتهام المقاومة بأنها تهدف إلى تصعيد القتال لتأجيج التوترات الإقليمية.

أوراق الضغط لدى حماس

تمتلك حركة حماس أوراق ضغط، يمكن أن تعينها في تعاملها مع إسرائيل في ملف التفاوض، للوصول إلى هدنة وصفقة لتبادل الأسرى، بما يتيح وقف إطلاق النار بشكل كامل، وكسر الحصار، وإخراج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. ومن هذه الأوراق ما يلي:

– وجود أسرى إسرائيليّين لدى المقاومة الفلسطينية.

– صمود المقاومة في المواجهة العسكرية، وقدرتها على تكبيد الاحتلال خسائر مادية وبشرية.

(١) عربي ٢١، بايدن يرمي الكرة في ملعب حماس والأخيرة ترفض أي تبادل تحت النار، ٠٥-٠٣-٢٠٢٤.

– عدم انفراط عقد المقاومة، وقدرتها على إدارة المعركة غير المتكافئة رغم شدة المواجهة.

– وجود توافق بين القيادتين السياسية والعسكرية داخل حركة حماس، بالداخل والخارج.

– وجود توافق بين فصائل المقاومة داخل قطاع غزة على الأهداف المنشودة من التفاوض.

– تماسك الحاضنة الشعبية، واستمرار مساندتها للمقاومة حتى الآن.

– وجود أزمة في الجيش الإسرائيلي بسبب الخسائر المادية والبشرية ونقص الصفوف.

– وجود خلافات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والمعارضة الإسرائيلية حول صفقة الأسرى.

– وجود معارضة داخلية لنتنياهو، وضغوط من أُسَر الأسرى على الحكومة للوصول إلى هدنة.

– مقتل بعض الأسرى على يد جيش الاحتلال، وتنامي السخط داخل المجتمع الإسرائيلي.

– استمرار الدعم الشعبي العالمي للشعب الفلسطيني.

سيناريوهات التفاوض ومآلاته

مع بداية جولات التفاوض ومحاولات الوصول لصفقة تبادل أسرى، كانت هناك سيناريوهات عديدة للمفاوضات وما يمكن أن يترتب عليها من مآلات

ترتبط بمستقبل المقاومة ووضعها في قطاع غـزة، ومِـن ثمَّ بمستقبل القضية الفلسطينية كلها:

١ - **تنازل حماس**: أي تنازل المقاومة الفلسطينية عن شروطها للوصول إلى هدنة، وإتمام صفقة تبادل الأسرى.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على خضوع حماس للضغوط الداخلية والخارجية، ووصول المقاومة إلى قناعة بأنها لن تستطيع مواصلة القتال، واستمرار الخسائر في صفوف المدنيّين، واستمرار الحصار المضروب على قطاع غزة، وظهور موجة من التذمر في صفوف الحاضنة الشعبية الفلسطينية.

وهو ما يَعني القبول بالهدنة وفق الشروط الإسرائيلية، وتبادل الأسرى وفق الأرقام المتفق عليها، وتوقف الحرب بشكل مؤقت، ودخول المساعدات إلى قطاع غزة.

هذا السيناريو يُعَد سيناريو انتكاسة بالنسبة لحركة حماس، لأن المُنجَز على طاولة المفاوضات لن يساوي حجم التضحيات التي قدمت من جانب المقاومة والمدنيّين الفلسطينيّين.

في هذه الحالة، يمكن أن تتعرَّض حماس لمخاطر على مستوى علاقتها بالشعب الفلسطيني من ناحيةٍ، وفي صراعها مع إسرائيل من ناحيةٍ أخرى.

فالرضوخ لشروط إسرائيل، يمكن أن يصيب الحاضنة الشعبية في قطاع غزة بالإحباط من خيار حركة حماس، وقد يُحدِث حالة من عدم الثقة في المقاومة، والتشكيك في جدوى هجومها على إسرائيل في ٧ أكتوبر.

وعلى مستوى الصراع، فإن الرضوخ لشروط إسرائيل يَعني الوصول إلى هدنة مؤقتة، حتى وإن طالت، سرعان ما تنتهي لتعود الحرب مرة أخرى، ولكن في ظِل واقع جديد، يتمثل في بقاء القوات الإسرائيلية في القطاع، وعدم وجود أسرى يمكن الضغط بهم على إسرائيل.

وبانتهاء الهدنة، يمكن لإسرائيل أن تستأنف الهجوم على القطاع، لاستكمال حربها، لعدم وجود التزام منها بإنهاء الحرب.

٢ - **تنازل إسرائيل**: أي تنازل الاحتلال عن شروطه للوصول إلى الهدنة وإيقاف الحرب، وإتمام صفقة تبادل الأسرى.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على خضوع إسرائيل للضغوط الداخلية والخارجية، ووصولها إلى قناعة بأن المقاومة قادرة على الصمود، ولن تتراجع عن شروطها، وتزايد الخسائر في صفوف جيش الاحتلال، وفشل الضغط على الحاضنة الشعبية للمقاومة، ووجود رأي عام عالمي ضاغط على الحكومات المساعدة لإسرائيل.

وهو ما يَعني التوصل إلى هدنة، وفق شروط المقاومة، وتوقف الحرب بشكل كامل وخروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وتبادل الأسرى وفق الأرقام المتفق عليها، وفك الحصار عن القطاع.

هذا السيناريو يُعد هزيمة لإسرائيل، وانتصارًا سياسيًّا للمقاومة، يكمل صورة النصر العسكري، لأن المُنجَز على طاول المفاوضات سوف يُعوّض التضحيات الكبيرة.

فرضوخ إسرائيل لشروط حماس يَعني اضطرارها تحت الضغوط الداخلية والخارجية إلى التراجع عن شروطها لإقرار الهدنة وإتمام صفقة التبادل، وفق الشروط التي ترفضها.

في هذه الحالة، على إسرائيل أن توقف الحرب قبل أن تحقق أهدافها، وتُخرِج قواتها من قطاع غزة، وتلتزم بعدم استئناف القتال مرة أخرى.

وفي المقابل، سوف يتيح هذا السيناريو لحركة حماس العودة إلى وضعها فيما قبل ٧ أكتوبر، لتمارس سلطتها على القطاع، وتُعِيد تعميره، وتعوّض ما خسرته من قوتها في الحرب.

ولكن هذا السيناريو يصعب تحقيقه؛ لأنه يتجاوز حقيقة جديدة على الأرض، وهي تواجد إسرائيل داخل القطاع، وتلاقي رغبة الكيان مع رغبة قوى إقليمية ودولية في القضاء على المقاومة، خاصَّة أن خروجها منتصرة يعني وضع الأنظمة المعادية لها والمُطبّعة مع إسرائيل في حرج أمام شعوبها، ويقوي من محور المقاومة الذي تنتمي إليه حماس.

٣ - **فشل المفاوضات**: أي فشل التوصل إلى اتفاق هدنة، يشمل صفقة لتبادل الأسرى.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على تمسُّك طرفي الصراع بشروطهما وتعذر الوصول إلى حلول وسط، وخوف طرفي الصراع من عواقب التنازل على طاولة المفاوضات، وفشل الوسطاء والولايات المتحدة في الضغط على طرفي الصراع، واعتقاد أحد الطرفين أو كليهما بقدرته على تحقيق أهدافه عسكريًّا، وانعدام جدوى الهدنة.

وهو ما يَعني بقاء الوضع على ما هو عليه، واستمرار الحرب، في صورة استهداف للمدنيّين واشتباكات بين العسكريّين.

يَرى بعض المحللين أن هذا السيناريو قريب من التحقق؛ لأن الوصول إلى اتفاق يحتاج إلى تنازلات من طرفي الصراع، وهو ما يمكن أن يحدث في التفاصيل، وليس في الشروط الرئيسة، الأمر الذي لم يستطع الوسطاء إقناع المقاومة وإسرائيل به. بالإضافة إلى استشعار الطرفين خطورة هذه التنازلات على وضعهما.

٤- **تأجيل المفاوضات:** أي تأجيل التفاوض من أجل الهروب من فشل المفاوضات.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على تمسُّك طرفي الصراع بشروطهما، وعدم قدرة الوسطاء والقوى الإقليمية والدولية على دفع طرفي الصراع إلى التراجع أو التنازل، وقدرة طرفي الصراع على تحمل الضغوط، وإدراك طرفي الصراع بأهمية عدم إفشال المفاوضات.

وهو ما يَعني توقف المفاوضات، بشكل مؤقت، دون الإعلان عن فشلها.

هذا السيناريو هو محاولة للهروب من احتمالية وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، لتمسُّك طرفي الصراع بشروطهما لإقرار الهدنة والوصول إلى صفقة تبادل، ورغبتهما في الوقت نفسه في عدم انهيار المفاوضات، والوصول إلى اتفاق يخفف عنهما الضغوط التي يتعرضان لها.

وفي هذا السياق، جاء اقتراح الوسطاء الأمريكيّين والعرب، في مارس ٢٠٢٤م، بهدنة قصيرة في قطاع غزة، لكسب الوقت والتفاوض من أجل وقف إطلاق نار أطول[١].

(١) سكاي نيوز عربية، اقتراح "هدنة قصيرة" في غزة من أجل التفاوض على وقف القتال، ٠٦-٠٣-٢٠٢٤.

٥ - **الوصول لحلول وسط**: أي الوصول إلى حلول للتغلب على الشروط غير المقبولة من جانب طرفي الصراع.

يَعتمد تحقق هذا السيناريو على وصول طرفي الصراع إلى قناعة بأنه لا مجال لفرض طرف شروطه على الآخر، ونجاح الضغوط على الطرفين، ووصول الطرفين إلى قناعة بأن الوصول إلى حلول وسط فرصة لالتقاط الأنفاس، وتعويل الطرفين على المستقبل، وإمكانية تغير الظروف لمصلحة أحدهما.

وهو ما يَعني الوصول إلى اتفاق مرحلي، لا يُلزِم الطرف الإسرائيلي بمرحلة تالية، ووقف العمليات العسكرية خلال المدة المتفق عليها، وتمركز القوات الإسرائيلية في أماكن داخل القطاع، وتبادل الأسرى وفق الأعداد المتفق عليها.

يتمثل هذا السيناريو في الالتقاء عند نقطة وسط، لا يصل فيها أحد الطرفين إلى ما يمكن اعتباره انتصارًا حاسمًا في المسار السياسي، وبالتالي انتصارًا في مجمل المواجهة الأخيرة.

وهذا الحل الوسط هو التوافق على مرحلة أولى من الهدنة، تحتوي على وقف للحرب لمدة معينة، ويتم إعادة تمركز القوات الإسرائيلية في أماكن محددة في قطاع غزة، وتبادل الأسرى وفق أعداد محددة، وإدخال المساعدات. ولا تلتزم إسرائيل في هذا الاتفاق بعدم معاودة الحرب مرة أخرى، وتتحمل المقاومة خطورة هذا الأمر، انتظارًا لمرحلة أخرى، قد تتغير فيها الظروف لمصلحة أحد الطرفين.

على ضوء ما تحقق من تطورات ومتغيرات، وما استعرضناه من أوراق ضغط وسيناريوهات محتملة للمسار السياسي، يمكن القول إن السيناريو الأخير كان هو الأقرب للتحقق، بعد مرحلة من التعثر والتأجيل؛ لأنه يُرَحِّل الأزمة إلى مرحلة تالية،

ويضمن طول أمد الهدنة "نسبيًّا"، على أمل أن تتغير الظروف المستقبلية، فتعاود إسرائيل الهجوم، أو تجد نفسها عاجزة عن استئناف الحرب مرة أخرى.

فمِن غير المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن الفرصة المتاحة لها من أجل التخلص من حماس بالكليَّة، أو إفقاد المقاومة القدرة على تهديدها بشكل دائم، أو شل حركتها لسنوات طويلة قادمة، عن طريق القبول بالخروج من قطاع غزة والالتزام بإنهاء الحرب بشكل كامل.

ولهذا فإن الحلول الوسط تمنحها الفرصة من أجل أن ترفض – في حالة ملائمة الظروف المستقبلية – الدخول في مرحلة أخرى من التفاوض، وتستأنف الحرب.

أما المقاومة، فيمكنها في ظِل الوصول إلى اتفاق مرحلي أن تحتفظ ببعض الأسرى لمرحلة جديدة من الهدنة، الأمر الذي يُطيل أمد الهدنة، ويُصعِّب على إسرائيل العودة إلى الحرب، بقوتها الحالية. وقد تتغير الظروف في المستقبل لمصلحة المقاومة، الأمر الذي يجعلها تجبر إسرائيل على إخراج قواتها من قطاع غزة.

وبناءً عليه فإنه يجب على المقاومة أن تتمسَّك بما لديها من أسرى، وألَّا تفرط فيهم دفعة واحدة، وأن تطيل في أمد عملية التبادل إلى أقصى حد ممكن، لتبريد الرغبة في الانتقام لدى إسرائيل، وتقليل إمكانية العودة إلى الحرب، على أمل تغير الظروف لمصلحتها، ورحيل حكومة نتنياهو، ومجيء حكومة أخرى لا تتحرك تحت ضغط المسؤولية عن إخفاق ٧ أكتوبر ومخاوف المحاكمة والعقاب وخسارة المستقبل السياسي.

العودة لما قبل ٧ أكتوبر

لقد حققت المقاومة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م إنجازًا تاريخيًّا كبيرًا، ومازالت تحقق في ميدان القتال إنجازًا غير مسبوق، بصمودها في حرب غير متكافئة، وقدرتها على إلحاق الخسائر بجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ولخطورة هذا الإنجاز على دولة الاحتلال، وعلى القوى الإقليمية المعادية للمقاومة، وعلى القوى الدولية المؤيدة لإسرائيل، صارت المواجهة مع حركة حماس أشد وأصعب من المواجهات السابقة، لمحاصرة الخطر الذي تمثله المقاومة على المشروع الإسرائيلي في المنطقة.

ولهذا فإن العودة إلى وضع ما قبل ٧ أكتوبر عن طريق التفاوض أصبح بعيد المنال، في المرحة الحالية على الأقل، لوجود رغبة لدى إسرائيل وحلفائها والمتعاونين معها في القضاء على المقاومة، وعدم تفويت الفرصة الحالية لتحقيق هذا الهدف، مهما كلفهم ذلك، حتى إن إسرائيل تتمادى في القتل والتدمير، رغم أي انتقادات توجَّه لها، وتساعدها أمريكا، بينما مصر تتشدد في محاصرة القطاع، رغم أن ذلك يمس سيادتها، والإمارات والأردن يساعدان دولة الاحتلال على تجاوز آثار العمليات التي يقوم بها الحوثيون.

المقاومة اليوم أمام مرحلة جديدة في الصراع، تختلف عن المراحل السابقة، حينما كانت العمليات العسكرية أقل ضراوة، وكانت المفاوضات تجري في ظِل سيطرة كاملة لحماس على قطاع غزة. أما الآن فالقوات الإسرائيلية دخل القطاع، والمفاوضات تجري تحت النار، وفي ظِل خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة.

لم يمنع وجود حماس كسلطة حاكمة في القطاع الهجومَ عليها، ولم تمنع قواعد الاشتباك قبل ٧ أكتوبر الكيان من مساعيه لتصفية القضية الفلسطينية، والتمدد في الإقليم، عبر التطبيع.

والآن، على المقاومة أن تتعامل مع الوضع الجديد، الذي قد تفقد فيه بعض المميزات التي كانت لها قبل ٧ أكتوبر، وأن تستعد لخوض حرب تحرير مفتوحة، بكل ما تعنيه هذه الحرب من ضحايا وخسائر، وأن تقود الشعب الفلسطيني وتتحدث باسمه أمام العالم، بعد أن أعادت القضية إلى الصدارة من جديد، وأبرزتها كقضية تحرر وطني تحظى بدعم الرأي العام العالمي.

مراحل المفاوضات وتعثرها

بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر على الحرب في غزة، كشفت مصادر دبلوماسية غربية عن وجود مساعٍ أمريكيةٍ حثيثةٍ لإنهاء الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، تمهيدًا لإطلاق عملية سياسية إقليمية تستند إلى حل الدولتين.

وترتكز هذه المساعي على إنهاء مرحلة قصف جيش الاحتلال المكثف لقطاع غزة، ووقف استهداف المدنيّين، والدخول في مرحلة جديدة تقوم على الاستهداف المركز ضد أهداف عسكرية لحركة حماس، قبل إنهاء الحرب كليًّا، والشروع في عملية إعادة إعمار القطاع ضمن عملية سياسية إقليمية واسعة.

وكان الوزير الإسرائيلي، ورئيس الأركان السابق، غادي أيزينكوت، قد استبعد نجاح تحرير المحتجزين بشن غارات خاطفة، وأكد وجوب التوصل إلى اتفاق مع حركة حماس إذا كانت هناك رغبة في إطلاق سراحهم أحياءً، وأن مصيرهم

له الأولوية على أي هدف آخر، حتى لو أدى ذلك إلى ضياع فرصة القضاء على قيادات حماس، وفي مقدمتهم يحيى السِّنوار.

وفي ٢٨ يناير ٢٠٢٤م، اقترحت بريطانيا خطة مكونة من ٥ نقاط، لإنهاء الحرب بين إسرائيل وحماس، وإنشاء أفق سياسي لإقامة دولة فلسطينية وتشكيل حكومة فلسطينية، تحكم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الحرب. وتشير الخطة إلى أنه سيكون مطلوبًا من حماس إطلاق سراح الرهائن، ووقف الهجمات ضد إسرائيل، وطرد زعماء حماس من قطاع غزة، وأبرزهم يحيى السِّنوار.

وأشارت صحيفة "التايمز" إلى أن بريطانيا قد شاركت الخطة بالفعل مع الحكومات العربية والأمريكية والأوروبية[١].

رفضت حماس عروضًا بتبادل الأسرى مع إسرائيل، مقابل وقف إطلاق نار مؤقت، يصل إلى شهرين أو ثلاثة أشهر، وأصرت على إجراء عملية التبادل بعد وقف تام لإطلاق النار.

وذكرت مصادر عن مسؤول بالحركة أن حماس عرضت من خلال الوسطاء القطريّين والمصريّين وقف إطلاق النار أو هدنة لعدة سنوات، ولكن إسرائيل رفضت ذلك، وأصرت على مواصلة الحرب بعد إتمام تبادل الأسرى.

وفي هذه الأثناء، كانت هناك ضغوط قوية على نتنياهو من أجل الدخول في صفقة لتبادل الأسرى بأي ثمن، تعرض لها من جانب أهالي المحتجزين الذين يتظاهرون ضد حكومته، ويطالبون بانتخابات مبكرة، في وقت كانت تشهد فيه الحكومة خلافات شديدة بين أعضائها.

---

(١) سكاي نيوز عربية، لإنهاء حرب غزة.. بريطانيا تقترح خطة "الـ٥ نقاط"، ٢٨-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/QIOYly6

١. اجتماع باريس:

وفي نهاية يناير ٢٠٢٤م، ذكرت هيئة الث الإسرائيلية أن تقدمًا قد أحرز في مفاوضات الهدنة بين المقاومة وإسرائيل، لتخرج بعدها تقارير تفيد بأنه تمَّ الاتفاق على إطار عمل واسع للإفراج عن الأسرى، ووقف إطلاق نار محتمل في الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة، بين مفاوضين من إسرائيل ومصر وقطر والولايات المتحدة، اجتمعوا في باريس.

ويدعو إطار العمل إلى مرحلة أولى من الإفراج عن الأسرى المدنيّين، في هدنة لمدة ستة أسابيع، تشمل إطلاق سراح ثلاثة سجناء فلسطينيّين تحتجزهم إسرائيل مقابل كل أسير مدني يعود من غزة. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في مقابل جنود الجيش الإسرائيلي، ومن الممكن أن يكون وقف إطلاق النار أطول بعد الأسابيع الستة للمراحل اللاحقة.

رأى البعض أن هذا الاقتراح يمكن أن يَدفع في نهاية المطاف نحو عملية الإفراج عن الأسرى المتبقين المحتجزين لدى حماس، ووقف مستمر للقتال في غزة[١].

ولكن ثمَّة فجوة كبيرة كانت ماتزال تعرقل الاتفاق بين تل‌أبيب وحماس، وهي أن إسرائيل تريد أن تترك لنفسها خيار استئناف الحرب بعد إتمام صفقة الرهائن، في حين تريد حماس وقفًا طويل الأمد لإطلاق النار وخروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

---

(١) CNN بالعربية، حماس تعلن موقفها من اقتراح الهدنة الجديدة، ٣٠-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/69AlJFc

وكانت حركة حماس قد أعلنت، في ٣٠ يناير ٢٠٢٤م، أنها تلقت الاقتراح الذي صدر عن اجتماع باريس، وأنها بصدد دراسته وتقديم الرد عليه، على أساس أن الأولوية لديها هي وقف العدوان والهجوم الوحشي على غزة، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من القطاع.

وعلى الجانب الإسرائيلي، كان من المنتظر أن يُفجّر الوصول إلى صفقة مع حماس الوضع الداخلي الإسرائيلي المأزوم أصلًا، حيث يجد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفسه بين عائلات إسرائيلية تطالبه باستعادة أبنائها بأي ثمن، ورفض يميني متطرف لأي صفقة من جانب شركائه في الحكومة، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، الذي توعد بالعمل على حل الحكومة في حال عُقِدت صفقة "سيئة" مع حركة "حماس" فيما يتعلق بالأسرى المحتجزين في قطاع غزة.

٢. مقترح هدنة مؤقتة:

عرض على حركة حماس مقترح هدنة مؤقتة، اشتمل على وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، وإطلاق سراح الأطفال والنساء والمسنين والجرحى الإسرائيليّين المحتجزين لدى حماس، مقابل إطلاق أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيّين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وسلَّمت حركة حماس ردها على مقترح الهدنة المؤقتة في قطاع غزة إلى الوسطاء في مصر وقطر، وذكر وزير الخارجية القطري أن رد المقاومة كان "إيجابيًّا بشكل عام".

وعلى الجانب الآخر، درست إسرائيل رد المقاومة، في ظِل تصريحات من جانب نتنياهو، بأنه لن يُنهِي الحرب دون تحقيق النصر الكامل، لأنه "يضمن أمن إسرائيل ويوجّه ضربة قاسية لمحور الشر". وأكد نتنياهو أنه لن يوافق على مطالب حماس، وأن أي صفقة يجب أن تكون مشابهة للصفقة التي تمَّت في نوفمبر ٢٠٢٣م.

وهذا التشدد من جانب نتنياهو قابله تشدد آخر من جانب حركة حماس وفصائل المقاومة، التي تصر على إيقاف الحرب، وهو ما أدَّى إلى عرقلة مساعي الوصول إلى الهدنة أو تأخير الوصول إليها.

تعارضت تصريحات نتنياهو المتشددة مع ما ذكره الإعلام الإسرائيلي عن أنه أبلغ عائلات المحتجزين الإسرائيليّين في قطاع غزة، بأنه سوف يُقر صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس لا تضر بأمن إسرائيل، وإن أدَّت لانهيار حكومته.

ويمكن تفسير هذا التعارض في ضوء ما تعرَّض له نتنياهو من ضغوط من جانب حلفائه في الحكومة، فقد هدد وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بتفكيك الحكومة والانسحاب منها، في حال التوصل لوقف إطلاق نار نهائي في قطاع غزة. وقال بن غفير إن "وقف الحرب يَعني حل الحكومة".

أما سموتريتش فإنه رأى أنه لن يكون هناك اتفاق، ولا ينبغي تضليل عائلات الرهائن، وأن السلام الدائم لن يتحقق "إلَّا عندما تتلاشى آمال العرب في إقامة دولة عربية على أنقاض الدولة اليهودية"[١].

(١) الجزيرة، أبرز تطورات اليوم الـ١١٨ من الحرب الإسرائيلية على غزة، ٠١-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/hvDWfEV

٣. إطار اتفاق ورد حماس:

سلمت حركة حماس ردها على إطار اتفاق بشأن الهدنة وصفقة تبادل الأسرى، عرضه الوسطاء، في ٧ فبراير ٢٠٢٤م، واشتمل الرد على موافقة الحركة على إطار الاتفاق للتوصل إلى هدنة تامة، ومستدامة، على ٣ مراحل، تستمر كل مرحلة ٤٥ يومًا، وتشمل التوافق على تبادل الأسرى وجثامين الموتى، وإنهاء الحصار، وإعادة الإعمار.

وطالبت حماس بأن تنتهي مباحثات التهدئة التامة قبل بدء المرحلة الثانية، مع ضمان خروج القوات الإسرائيلية خارج حدود القطاع، وبدء عملية الإعمار.

رفضت إسرائيل مطالب المقاومة، وذكر موقع "والا" الإسرائيلي، أن تل أبيب رفضت كثيرًا من مطالب الحركة، وعارضت الالتزام بإنهاء الحرب بعد الانتهاء من تنفيذ الصفقة.

تعرضت حركة حماس لضغوط شديدة في تفاوضها على الهدنة وتبادل الأسرى، منها الوضع الإنساني الكارثي في القطاع، وتزايد أعداد القتلى والجرحى من المدنيّين، وطول أمد الحرب غير المتكافئة، التي لاشك في أنها تضعف من قوة المقاومة وقدرتها على الصمود، بالإضافة إلى التهديد في ذلك الوقت باجتياح منطقة رفح وإمكانية وقوع مجازر جديدة في صفوف المدنيّين.

وقد استغل النظام المصري التهديد الإسرائيلي بالاستمرار في العملية العسكرية في الضغط على حركة حماس، لقبول صفقة تبادل الأسرى، وهو ما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية، التي نقلت عن صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية أن "القاهرة

وجهت تحذيرًا إلى حماس، مفاده أن عليها التوصل إلى صفقة تبادل أسرى في غضون أسبوعين، وإلَّا فإن اسرائيل مستمرة في عمليتها البرية في القطاع"[١].

٤. حاجة طرفي الصراع للهدنة:

في الوقت الذي كانت تبذل فيه الدول الوسيطة، وعلى رأسها قطر والولايات المتحدة ومصر، مساعيها للوصول إلى الهدنة وتبادل الأسرى، بدا أن طرفي الصراع يحتاجان إلى الهدنة، لالتقاط الأنفاس، ولكن كل طرف كان يضغط على الطرف الطرف الآخر لدفعه إلى التراجع عن بعض شروطه ومطالبه.

في هذا السياق، نقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن وزير في مجلس الوزراء المصغر الأمني والسياسي (كابينت)، أن حاجة الجيش الإسرائيلي لتهدئة طويلة في غزة لا تقل عن حاجة حماس إليها[٢].

وعلى الرغم من حاجة إسرائيل للهدنة، إلَّا أنها رفضت الشروط التي تضمنها رد حماس على مقترح الهدنة؛ لأنها من وجهة نظر تل‌أبيب، سوف تتيح للمقاومة فرصة البقاء، وإعادة بناء بنيتها التحتية العسكرية، وتنظيم صفوفها مرة أخرى، واستئناف عملياتها العسكرية في المستقبل.

ولذلك، ورغم الضغوط الداخلية والخارجية، رفض نتنياهو الهدنة بشروط حماس، وضغط عسكريًّا من أجل إجبارها على التخلي عن هذه الشروط، ليتمكن من استئناف الحرب بعد استعادة الأسرى، لتحقيق "النصر الكامل" الذي يعمل من أجل تحقيقه.

---

(١) وكالة الأناضول، مصر هددت إسرائيل بتعليق معاهدة السلام حال تحركت برفح، ١٠-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/CjTvaqO

(٢) وكالة الصحافة الوطنية، حماس تنوي تعليق المفاوضات، ١٧-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/6FSp5yT

وفي المقابل، أكدت حركة حماس أن أيّ اتفاق يجب أن يضمن وقف إطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة، وإنجاز صفقة تبادل جدية.

كذلك، أعلنت مصادر بالحركة أنه "لا يمكن إجراء مفاوضات والجوع ينهش في الشعب الفلسطيني"، وأن المقاومة تنوي تعليق المفاوضات مع إسرائيل حتى إدخال المساعدات والإغاثة إلى شمال قطاع غزة.

٥. مؤشرات تقدم المفاوضات:

في نهاية فبراير ٢٠٢٤م، كانت ثمَّة مؤشرات أولية تدل على وجود تقدم ملحوظ في مفاوضات الهدنة وإمكانية للتوصُّل إلى اتفاق جديد بشأن تبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة، منها حديث البيت الأبيض الأمريكي عن أن المحادثات تسير بشكل جيّد، وموافقة إسرائيل على إرسال مفاوضيها إلى للقاء الوسطاء في باريس مع منحهم صلاحيات واسعة للتفاوض. يُضاف إلى ذلك حديث الرئيس الأمريكي عن أمله في تطبيق وقف إطلاق النار بحلول الرابع من مارس ٢٠٢٤م[١].

ولكن هذا التفاؤل كان يتناقض مع تصريحات طرفي الصراع وتشددهما من جهةٍ، ولا يتطابق مع واقع المفاوضات التي كانت ماتزال مستمرة من جهةٍ أخرى.

ولذلك، يمكن اعتبار تصريحات بايدن جزءًا من حملته الانتخابية [قبل الانسحاب من الترشح للانتخابات الأمريكية لاحقًا] التي تسعى لتجنب خسارة أصوات العرب والمسلمين الذين يقطنون مدنًا مهمة في الولايات المتحدة.

أما واقع المفاوضات، فإنه كان مايزال يدور حول تجاوز نقاط الخلاف الرئيسة بين طرفي الصراع، وهي إنهاء الحرب، وخروج الجيش الإسرائيلي من غزة، وذلك من خلال الحديث عن "توقف طويل للقتال"، من أجل إطلاق سراح الأسرى.

---

(١) الحرة، بايدن: آمل في "وقف لإطلاق النار" في غزة بحلول الاثنين، ٢٧-٠٢-٢٠٢٤.

ووفقًا لما نشرته وكالة "رويترز" عن آخر مستجدات المفاوضات التي تمت في باريس، فإن المسودة التي اقترحت للاتفاق، والتي سلمت إلى حركة حماس، كانت تتضمن مرحلة أولى لمدة ٤٠ يومًا، تتوقف فيها الحرب بشكل كامل، وتعيد إسرائيل تمركز قواتها بالقطاع، بعيدًا عن الأماكن المكتظة بالسكان، ويتم تبادل الأسرى بنسبة ١٠ إلى ١، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى حول دخول المساعدات وعودة بعض السكان إلى شمال القطاع.

٦. مفاوضات القاهرة:

في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٢٤م، شهدت القاهرة استئناف المفاوضات حول الهدنة، بعد وصول وفود من الولايات المتحدة وقطر وحماس إلى مصر. وذكرت وسائل الإعلام المصرية أن تقدمًا ملحوظًا سجلته المحادثات، وهو ما لم ينعكس أثره على تصريحات طرفي الصراع.

غابت إسرائيل عن مفاوضات القاهرة، ورفضت إرسال وفد يمثلها، متهمة حركة حماس بعدم تقديم أجوبة حول الأسئلة المتعلقة بصفقة تبادل الأسرى، والخاصَّة بأسماء وأعداد الأسرى الذين بقوا على قيد الحياة لدى المقاومة.

وفي المقابل، رأت حركة حماس أن تبادل الأسرى مع الاحتلال لا يمكن أن يحدث إلَّا بعد إعلان وقف إطلاق النار.

وفي محاولة للضغط على المقاومة، لقبول الهدنة، ألقت الولايات المتحدة بالكرة في ملعب حماس، بعد أن ربط الرئيس الأمريكي بين وقف إطلاق النار ودخول المساعدات للمدنيّين، وقال إن اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة مقابل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليّين هو في أيدي حركة حماس الآن[1].

(١) عربي ٢١، بايدن يرمي الكرة في ملعب حماس والأخيرة ترفض أي تبادل تحت النار، ٠٥-٠٣-٢٠٢٤.

وفي ذات السياق، وُجِّهت إلى حركة حماس اتهامات بأنها تهدف إلى تصعيد القتال لتأجيج التوترات الإقليمية خلال شهر رمضان.

وللتغلب على الصعوبات التي تواجهها مفاوضات الهدنة، اقترح المفاوضون الأمريكيون والعرب هدنة قصيرة في قطاع غزة، لكسب الوقت والتفاوض من أجل وقف إطلاق نار أطول، حيث بدت المحادثات متعثرة حينها، مع نفاد الوقت للتوصل إلى اتفاق قبل بداية شهر رمضان.

وقال المفاوضون إن الدفع باتجاه وقف إطلاق نار قصير يستمر لبضعة أيام، قد يثبت لكلا الجانبين أن الطرف الآخر جاد بشأن اتفاق أطول أمدًا[١].

٧. مفاوضات الدوحة:

كشف مسؤولون إسرائيليون أن إسرائيل وحماس تفاوضا في قطر على "تفاصيل" اتفاق لوقف مؤقت لإطلاق النار في غزة والإفراج عن الأسرى، وهو ما يَعني وجود تقدم في التعامل مع نقاط الخلاف الرئيسة.

وفي هذا السياق، نقل موقع "أكسيوس" الأمريكي عن مصدر مطلع على اجتماعات الدوحة أن وفدي إسرائيل وحماس توصَّلا إلى بعض التنازلات، وأن الوفد الإسرائيلي سوف يبقى لمواصلة المحادثات التفصيلية مع الوسطاء من قطر ومصر.

---

(١) صحافة العرب، اقتراح هدنة قصيرة في غزة من أجل التفاوض على وقف القتال، ٠٦-٠٣-٢٠٢٤.

وعلى الرغم من هذه الأخبار التي تشير إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق، فإن هذه الجولة من المفاوضات كان المتوقع لها هو أن تستغرق أسبوعين، بحسب متابعين، لوجود فجوات بين الطرفين، تتمثل في تمسُّك حماس بانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المأهولة، وعودة الفلسطينيّين إلى شمال القطاع خلال المرحلة الأولى دون قيود، وأن تنطوي المرحلة التالية من الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار في مقابل الإفراج عن جنود إسرائيليّين.

هذا في الوقت الذي لا تريد فيه إسرائيل هدنة طويلة، وترغب في مواصلة الحرب مع حماس حتى القضاء على الحركة، خاصَّة كتائبها في رفح.

ولذلك، فإن تصريحات طرفي الصراع لم تعكس هذا التفاؤل، حيث اتهمت حماس إسرائيل بالمماطلة وعرقلة المفاوضات، بينما وصف نتنياهو مطالب حماس بأنها "غير واقعية".

ومع ذلك، يمكن تفسير الأخبار التي وردت من الدوحة عن إمكانية الوصول إلى اتفاق، في إطار ما تبديه حركة حماس من مرونة في المفاوضات، وذلك بعد أن اقترحت الحركة اتفاق هدنة لمدة ٦ أسابيع، يتضمن تبادل مجندات أسيرات بأسرى فلسطينيّين، بعدما كانت تطالب بوقف إطلاق نار نهائي قبل أي اتفاق بشأن الرهائن.

٨. تعثر مفاوضات الهدنة:

بنهاية شهر مارس ٢٠٢٤م، وصلت مفاوضات الدوحة إلى طريق مسدود رغم التقارير التي ذكرت وجود اختراق للخلافات بين طرفي الصراع، واتجاه للتنازل من أجل التوصُّل لهدنة واتفاق تبادل أسرى.

ونقلت مصادر عن قيادي في حماس أن "المواقف متباعدة"، وأن موقف إسرائيل سلبي، وتتعمد تعطيل المفاوضات التي تجري في قطر ونسفها، وذلك بعد أن فهم الإسرائيليون ما أبدته الحركة من مرونة على أنه ضعف.

وفي بيان رسمي للحركة، قالت إنها أبلغت الوسطاء بأنها متمسكة بموقفها ورؤيتها التي قدّمتها، لأن ردَّ الاحتلال لم يستجب للمطالب الأساسية للشعب الفلسطيني وللمقاومة. وهذه المطالب هي وقف إطلاق النار الشامل، والانسحاب من القطاع، وعودة النازحين، وتبادل حقيقي للأسرى.

وفي المحادثات التي جرت بوساطة قطرية ومصرية، أرادت حماس أن يُفضِي أيّ وقف لإطلاق النار إلى إنهاء الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية.

وعلى الجانب الآخر، اتهمت إسرائيل حركة حماس بطرح مطالب "وهمية" في المفاوضات غير المباشرة، وأن هذه المطالب تظهر أن الحركة لا تكترث بالتوصل إلى اتفاق[١].

وفي رد فعل على إعلان إسرائيل فشل مفاوضات تبادل الأسرى وانسحاب وفدها من قطر، خرجت مظاهرات في تل أبيب، وأغلق المتظاهرون الطرقات الرئيسة، وكان فيهم عائلات عدد من الأسرى لدى المقاومة.

كان نتنياهو يسعى من خلال إفشال مفاوضات الهدنة إلى منع حماس من استخدامها في التقاط الأنفاس وإعادة تنظيم الصفوف من ناحيةٍ، وإبقاء الحرب مشتعلة في قطاع غزة، وهي حجَّة تتيح له تأخير الانتخابات التي يمكن أن تزيحه من السلطة من ناحيةٍ أخرى.

---

(١) الشرق الأوسط، إسرائيل: لن نرضخ للمطالب الوهمية لـ"حماس" في محادثات الهدنة، ٢٦-٠٣-٢٠٢٤.

٩. الضغط على حماس:

وصلت المفاوضات بين حماس وإسرائيل من أجل الهدنة وتبادل الأسرى إلى نقطة حرجة، مع وجود إشارات إلى إمكانية انهيار المحادثات، في ظِل تقارير تحدثت عن تزايد انعدام الثقة بين حماس والمفاوضين لها.

وكانت تقارير قد ذكـرت، في أبريل ٢٠٢٤م، أن وسطاء من مصر وقطر مارسوا في الأسابيع الأخيرة من مارس ومطلع أبريل ضغوطًا على ممثلي حماس لحمل الحركة على تخفيف شروطها في المفاوضات، وأن قادة الحركة تلقوا في بعض الأحيان تهديدات بالطرد من الدوحة إذا لم توافق على صفقة لإطلاق سراح المحتجزين.

وحاولت إسرائيل تحميل حركة حماس المسؤولية عن فشل المفاوضات، حتى تتمكن الحكومة الإسرائيلية من مواجهة ضغوط الإسرائيليّين الذين يخرجون للتظاهر في الشوارع مطالبين باتخاذ إجراءات لإعاة الأسرى، ويتهمون نتنياهو بالمسؤولية عن الإخفاقات الأمنية، ويطالبون بإجراء انتخابات جديدة.

كذلك فعلت الولايات المتحدة التي حمَّلت حركة حماس مسؤولية تعطيل التوصل لاتفاق، واتهمتها بالسعي لإشعال حرب إقليمية.

وعلى الجانب الآخر، كانت حماس ماتزال متمسكة بمطالبها التي لا يمكن التنازل عنها؛ لأن هذا التنازل يعني فقدان ورقة الأسرى والبقاء في حالة حرب مستمرة، يقول الإسرائيليون إنها قد تستمر سنوات، ويقول البعض منهم إنها قد تستمر جيلًا كاملًا.

١٠. حماس ومغادرة قطر:

نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، في أواخر أبريل ٢٠٢٤م، عن مسؤولين قولهم إن القيادة السياسية لحركة حماس تبحث نقل مقرها إلى خارج قطر التي تتعرَّض لضغوط أمريكية بسبب مفاوضات وقف إطلاق النار التي يبدو أنها في سبيلها للفشل(١).

علقت قطر على ما ذكرته الصحيفة، فقالت على لسان المتحدث باسم الخارجية، إنه "طالما أن وجودهم [قادة حماس] هنا في الدوحة... مفيد وإيجابي لجهود الوساطة، فإنهم سيبقون هنا".

وأضاف المسؤول القطري أنه "طالما أن مكتب حركة حماس يؤدي هذا الدور، بمعنى أن جهود الوساطة ما زالت مستمرة، فلا مبرر لإنهاء وجوده"(٢).

وبغض النظر عن التصريحات التي صدرت عن حماس وعن الرئيس التركي أردوغان، ونفت ما تردد عن مغادرة الحركة لقطر، فإن تصريح المتحدث باسم الخارجية القطرية حمل في طياته إشارة إلى أمرين: أولهما أن هناك ضغوطًا بالفعل على حركة حماس من أجل التنازل عن مطالبها وشروطها في مفاوضات وقف إطلاق النار، وأن هذه الضغوط تمارس من خلال قناة الاتصال، وهي الجانب القطري. وثانيهما هو أن وجود الحركة على الأراضي القطرية صار محل مساومة، ومرهونًا بحدوث نتيجة إيجابية في مفاوضات وقف إطلاق النار، ما يَعني أن

(1) The Wall Street Journal, Hamas Explores Moving Political Headquarters Out of Qatar, 2024-04-20, Link

(٢) RT عربي، قطر: مكتب حماس باق في الدوحة طالما كان "مفيدا وإيجابيا" للوساطة مع إسرائيل، ٢٣-٠٤-٢٠٢٤.

الحركة مطالبة باتخاذ قرارات قد تتعارض مع قناعاتها من أجل إنجاح المفاوضات أو الرحيل.

١١. المقترح المصري:

بعد تصريحات حول قرب انهيار المفاوضات الدائرة حول وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، كشفت بعض الأطراف المعنية بالصراع عن وجود تقدم ملحوظ في المفاوضات، وأبدت تفاؤلًا بإمكانية عقد اتفاق بين المقاومة وإسرائيل.

وكان مصدر مطلع على المفاوضات قد قال إن صفقة تبادل الأسرى باتت وشيكة، على أساس مقترح صاغته القاهرة بالاتفاق مع تل أبيب، وتقدمت به للمقاومة، وربما يتم التوصُّل إلى اتفاق خلال بضعة أيام إذا تمَّ الانتهاء سريعًا من بعض الإشكاليات التي تعيق التنفيذ، وفي مقدمتها عدد المحتجزين، وأيام الهدنة.

وفيما يخص طبيعة المقترح المذكور، قال وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، إنه يتضمن وقف إطلاق نار لأربعين يومًا، والإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيلية، مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليّين.

وقدمت إسرائيل – بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" – عرضًا وُصِف من جانب الولايات المتحدة بـ"السَّخي"، يَقضِي بتخفيض عدد الأسرى الذين تريد إطلاق سراحهم خلال المرحلة الأولى من الهدنة ليصل إلى ٣٣ بدلًا من ٤٠.

ونقل موقع "والا" عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن حماس تلقت اقتراحًا جديدًا يتضمن استعداد تل أبيب لتقديم المزيد من التنازلات المهمة، بما في ذلك

الاستعداد لمناقشة استعادة وضع السلم في قطاع غزة بعد تنفيذ المرحلة الأولى والإنسانية من صفقة وقف إطلاق النار[١].

تُعد هذه هي المرة الأولى التي دار فيها فيها الحديث من جانب إسرائيل عن الاستعداد لإنهاء الحرب في غزة في المراحل المتقدمة من المفاوضات، على خلاف ما كان يصرح به نتنياهو والمتشددون في حكومته.

جدير بالذكر أن المقترح صاغته مصر، وأدخلت عليه إسرائيل تعديلات، وقدم العرض الجديد بعدما أصرّت حماس على وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وهو الشرط الذي ترفضه إسرائيل.

وبحسب تصريحات لمصادر من حماس، فإن وعـودًا قدمت للحركة عبر الوسطاء بوقف إسرائيل للحرب على غزة، والانسحاب من القطاع، وذلك في نهاية العملية التفاوضية الهادفة إلى تبادل الأسرى، وأن الجانب الأمريكي قدم تأكيدات للوسطاء المصريّين والقطريّين، بأن هذا المسار سوف يؤدي إلى وقف الحرب والانسحاب الإسرائيلي، فيما تدرس الحركة ما إذا كانت هذه التأكيدات كافية أم لا، في ظِل الموقف الإسرائيلي الرافض لها علانية[٢].

جاءت هذه التطورات في ظِل ضغوط كبيرة مورست على طرفي الصراع، من جانب الوسطاء. فقد ذكرت تقارير أن مستشاري بايدن يضغطون من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قبل أن تتمكن إسرائيل من بدء هجومها على مدينة رفح.

---

(١) سكاي نيوز عربية، يتضمن "تنازلات".. تفاصيل المقترح الإسرائيلي لوقف الحرب، ٢٨-٠٤-٢٠٢٤.

(٢) الشرق، ترقب لرد "حماس" على المقترح المصري في مفاوضات غزة.، ٣٠-٠٤-٢٠٢٤.

وكان الإعلام العبري قد نقل عن محللين ومراسلين أن دائرة الاتفاق على أولوية عقد صفقة مع المقاومة لاستعادة الأسرى تتسع داخل حكومة الحرب، وأن الرفض ينحصر في نتنياهو الذي يخشى من انهيار حكومته بسبب رفض بعض الوزراء المتطرفين للاتفاق وخوفه من إمكانية الذهاب إلى انتخابات يمكن أن يخسرها في ظِل تراجع كبير في شعبيته.

ورصد هؤلاء المحللون والمراسلون تطورًا ذا دلالة على الرغبة في التوصُّل لاتفاق، وهو تواصل وزراء بمجلس الحرب بشكل مباشر مع فريق المفاوضات الإسرائيلي دون الاعتماد على المعلومات التي يقدمها لهم نتنياهو الذي يعرقل المفاوضات؛ كي لا يكونوا عرضة لإخفاء معلومات عنهم.

هذا بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها عائلات الأسـرى، التي تتظاهر ضد نتنياهو وتتهمه بالفشل في إطلاق سراح ذويها، وتطالبه بإنجاز صفقة تبادل مع المقاومة.

وعلى الجانب الآخر، مورست ضغوط كبيرة على المقاومة من جانب الوسطاء – الذين يتعرَّضون بدورهم لضغوط من جانب الولايات المتحدة – بالإضافة إلى ضغوط الحرب والحصار والأزمة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع، والتي تتفاقم يومًا بعد يوم.

١٢. المقترح المصري القطري:

في مطلع مايو ٢٠٢٤م، وافقت حركة حماس على مقترح مصري-قطري، مدعوم أمريكيًّا، خاص باتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى وعودة النازحين إلى أماكنهم.

يتضمن المقترح ثلاث مراحل، تتكون كل مرحلة فيها من ٤٢ يومًا. تشمل المرحلة الأولى وقف إطلاق النار مؤقتًا في الأماكن المأهولة بالسكان، ووقف طائرات الاستطلاع لوقتٍ محددٍ، والانسحاب من محور نتساريم، ومحور دوار الكويت.

وتشمل المرحلة الثانية إعلان الهدوء بشكل دائم داخل قطاع غزة، وخروج إسرائيل بشكل كامل إلى خارج القطاع.

أمَّا المرحلة الثالثة فتتضمن عودة النازحين بشكل كامل إلى مناطقهم المختلفة، بلا قيد أو شرط، وهذا يتضمن حرية انتقال السكان في أيّ مكان في القطاع[١].

وكشف مسؤول في حماس أن الحركة وافقت على اتفاق الهدنة وتبادل الأسرى مع إسرائيل بعد تلقيها ضمانات أمريكية بأن الاتفاق "سيؤدي إلى وقف إطلاق نار وانسحاب إسرائيلي من غزة في نهاية المرحلة الثالثة والأخيرة"[٢].

وجاء في مضمون الفقرة – التي بموجبها وافقت حماس على مقترح وقف إطلاق النار – أن الإعلان عن عودة الهدوء المستدام (وقف العمليات العسكرية والعدائية) وبدء سريانه سوف يكون قبل البدء بتبادل المحتجزين والأسرى بين الطرفين (جميع مَن تبقى من الرجال الإسرائيليّين الموجودين على قيد الحياة، من المدنيّين والجنود)، مقابل عدد يُتفق عليه من الأسرى في السجون الإسرائيلية

(١) BBC عربي، ما هو المقترح المصري – القطري الذي وافقت عليه حركة حماس؟، ٠٦-٠٥-٢٠٢٤.

(٢) الشرق، بعد "ضمانات أميركية".. تفاصيل موافقة حماس على اتفاق وقف إطلاق النار، ٠٦-٠٥-٢٠٢٤.

ومن المعتقلين في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، وانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل خارج قطاع غزة.

رفضت إسرائيل مقترح وقف إطلاق النار بصيغته التي وافقت عليها حماس، واعتبر مسؤولون فيها أنه تمَّ "التلاعب بهم"، وقالوا إن رد حماس يحتوي على "العديد من العناصر الجديدة" التي لم تكن جزءًا من الاقتراح الذي وافقت عليه إسرائيل[١].

وأكّد نتنياهو رفض بلاده لمقترح وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى الموافق عليه من قبل حركة حماس، قائلًا إن ذلك سيكون هزيمة كارثية لإسرائيل، ومؤكدًا تمسكه بالعملية العسكرية البرية على مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

١٣: عملية رفح وتعطل المفاوضات:

تعطلت مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة وتراجعت أخبارها بعد أن بدأ جيش الاحتلال في عمليته العسكرية في مدينة رفح، في ٦ مايو ٢٠٢٤م، وصار الحديث يدور حول وقف عملية اجتياح رفح، والكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون الذين يضطرون إلى النزوح منها إلى أماكن لا تصلح لاستقبالهم.

وقد صرحت قطر على لسان رئيس وزرائها، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، أن محادثات وقف إطلاق النار في غزة وصلت لطريق مسدود، وأن الأمور في حالة جمود.

وعلى الرغم من تجاوب حركة حماس مع المقترح المصري القطري، المدعوم من الولايات المتحدة، إلَّا أن الرئيس الأمريكي بايدن تجاهل الرفض الإسرائيلي

(١) سكاي نيوز عربية، غضب إسرائيلي من "الفخ الأميركي" في صفقة الهدنة، ٠٧-٠٥-٢٠٢٤.

للمقترح وتعطيل نتنياهو للصفقة، وربط وقف إطلاق النار في غزة بإطلاق سراح "الرهائن" الإسرائيليّين في القطاع.

أدانت حركة حماس الانحياز الأمريكي لإسرائيل، واعتبرت موقف بايدن تراجعًا عن نتائج الجولة الأخيرة من المفاوضات، التي أفضت إلى موافقتها على مقترح الوسطاء، بعلم واطلاع الوسيط الأمريكي(١).

ضغطت إسرائيل من خلال عملياتها في مدينة رفح على المفاوضين الفلسطينيّين، للتراجع عن شروطهم المرفوضة من جانب حكومة الاحتلال، وعلى رأسها تمسكهم بالوقف التام لإطلاق النار. وهدد مسؤولون إسرائيليون بالانتقال إلى المرحلة الثانية من العملية العسكرية في رفح إذا لم يحدث تقدم في المحادثات(٢).

١٤. محاولات استئناف المفاوضات:

بعد أن توارت أخبار الهدنة ووقف إطلاق النار وصفقة الأسرى بفعل العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح ورفض إسرائيل المقترح المصري القطري الذي وافقت عليه المقاومة، بحث مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، مع قادة إسرائيل موضوع الهدنة وتبادل الأسرى في زيارته لتل أبيب، في ١٩ مايو ٢٠٢٤م، بعد أيام من زيارة للمبعوث الأمريكي الخاص للدوحة، بحث فيها استئناف جهود المفاوضات.

---

(١) سبوتنيك عربي، حماس تهاجم بايدن بعد تصريحات رهن وقف إطلاق النار بالإفراج عن أسرى إسرائيل، ١٢-٠٥-٢٠٢٤.

(٢) مكالة الأناضول، إعلام إسرائيلي: خلافات "غير قابلة للحل" بمفاوضات هدنة غزة، ٠٩-٠٥-٢٠٢٤.

وكشفت مصادر دبلوماسية غربية أن الولايات المتحدة بحثت مع الجانب الإسرائيلي وقف الشكل الحالي للحرب من جانب واحد، والانسحاب إلى الحدود، والانتهاء من العملية العسكرية في مدينة رفح، والشروع في مفاوضات لتبادل الأسرى مع حماس[١].

وفي تعليقها على واقع المفاوضات وما وصلت إليه، قالت قطر على لسان وزير الدولة بوزارة الخارجية، محمد الخليفي، إنه "لا توجد إرادة سياسية" للتوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، في ظِل استمرار العمليات العسكرية على الأرض.

وفي الداخل الإسرائيلي، كانت ثمَّة خلافات كبيرة حول الهدنة وتبادل الأسرى، على مستوى الحكومة، التي رأى فريق فيها ضرورة الوصول إلى اتفاق للهدنة يضمن عودة جميع الأسرى، في مواجهة فريق آخر تزعمه نتنياهو، يرفض المفاوضات ويعمل على مواصلة الحرب وبقاء الجيش في غزة إلى حين إيجاد حكم بديل لحركة حماس.

رفض نتنياهو خطة جديدة وضعها فريق التفاوض الإسرائيلي لاستئناف محادثات وقف إطلاق النار، وطالب بخطط جديدة "لا تؤدي إلى إنهاء الحرب"، في حين دعمت الأجهزة الأمنية ومعظم القيادات السياسية المقترح الجديد.

وشعبيًّا، أظهر استطلاع رأي، أجراه معهد "لازار" للدراسات، أن أكثر من نصف الإسرائيليّين يفضلون اتفاق الهدنة وعقد صفقة تبادل مع حماس.

---

(١) الشرق، شملت لقاءات سرية.. تحركات أميركية لاستئناف مفاوضات هدنة غزة بين حماس وإسرائيل، ١٨ مايو ٢٠٢٤.

وفي سياق متصل، نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقريرًا زعمت فيه أن قطر أبعدت قادة حركة حماس من أراضيها في أبريل ٢٠٢٤م، بسبب تعقد مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، وأنها طلبت منهم المغادرة في هدوء، بعد أن شعرت بإحباط من تعامل الحركة مع المفاوضات ورفضها تقديم تنازلات، وأن القادة المبعدين أقاموا في تركيا لأسابيع، ثم أعيدوا بعد المبادرة المصرية للحيلولة دون انهيار المفاوضات[1].

لم يصدر تأكيد أو نفي لهذا الخبر من جانب الدوحة أو حركة حماس، ولكن هذا لا ينفي وجود مساع من جانب قطر لمقاومة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية التي تتعرض لها من أجل الضغط على حركة حماس، ورغبة في أن تثبت للغرب أنها ليست راعية لقادة الحركة، ولكنها تستطيع التأثير عليهم في نفس الوقت.

١٥. مصر وعرقلة المفاوضات:

نشرت شبكة CNN الأمريكية، في أواخر مايو ٢٠٢٤م، تقريرًا نقلت فيه عن مصادر مطلعة على مفاوضات الهدنة في غزة أن المخابرات المصرية غيّرت بنود مقترح وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه إسرائيل بالفعل، الأمر الذي أدَّى إلى إحباط صفقة كان من الممكن أن تطلق سراح الرهائن الإسرائيليّين وفلسطينيّين من سجون إسرائيل، وتحدد مسارًا لإنهاء القتال مؤقتًا في غزة.

وأضافت المصادر أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنته حركة حماس في ٦ مايو، لم يكن ما يعتقد القطريون أو الأمريكيون أنه تمَّ تقديمه إلى حماس لمراجعته.

(1) The Times of Israel, Qatar briefly kicked out Hamas leaders as hostage talks stalled, 2024-05-17, Link

وأدَّت التغييرات التي أجرتها المخابرات المصرية، بحسب التقرير، والتي لم يتم الكشف عن تفاصيلها من قبل، إلى موجة من الغضب والاتهامات المتبادلة بين المسؤولين من الولايات المتحدة وقطر وإسرائيل، وتركت مفاوضات وقف إطلاق النار في طريق مسدود[١].

لم تعلق القاهرة على هذا التقرير، الذي صدر في ٢٢ مايو، والذي جاء في مرحلة مشحونة بالتوتر "العلني" مع تل أبيب، بسبب احتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وتحميل إسرائيل مسؤولية عمل المعبر ودخول المساعدات للجانب المصري. الأمر الذي يمكن أن يجعلنا نذهب إلى أن صدور هذا التقرير قد يكون محاولة لإشراك الجانب المصري في مسؤولية تعثر المفاوضات واستمرار الحرب والكارثة الإنسانية في غزة.

أما إذا صح ما ورد في التقرير، فإن قيام المخابرات المصرية بهذا التغيير قد يكون محاولة لعرقلة المفاوضات، بدفع إسرائيل للرفض، للإبقاء على استمرار الحرب في غزة، إلى أن يتم القضاء على حماس أو إضعافها. وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل وحكومة نتنياهو الرافضة لوقف إطلاق النار.

وقد يكون أيضًا محاولة من الجانب المصري لإقناع حركة حماس بالموافقة على المقترح المصري القطري، لإثبات حالة نجاح للوسيط المصري، بعد أن تبيَّن للجانب المصري أن حماس لن توافق على ما وافقت عليه إسرائيل.

تظل كل الاحتمالات قائمة، طالما لم يصدر توضيح من الجانب المصري، يؤكد إجراء التعدلات من عدمه، ويوضح أسبابها إن كان قد قام بها بالفعل.

---

(١) CNN بالعربية، "إجراء" من المخابرات المصرية خلال المفاوضات "أغضب" إسرائيل وأمريكا، ٢٢ مايو ٢٠٢٤.

١٦. اجتماع باريس الثلاثي:

نقلت مواقع إخبارية عن مسؤولين مطلعين على مفاوضات تبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية أن ثمَّة جهودًا تُبذل لاستئناف المفاوضات التي تعثرت بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي واجتياح جيش الاحتلال لمدينة رفح.

وذكر موقع "أكسيوس" الخبري الأمريكي أن اجتماعًا ثلاثيًّا عُقِد في باريس، وضمَّ مديري المخابرات الإسرائيلية والأمريكية ورئيس الورزاء القطري، لمناقشة صيغة تسمح باستئناف المفاوضات، على أساس مقترحات جديدة.

وكان الإعلام العبري قد نقل عن مسؤولين إسرائيليّين أن تل‌أبيب مستعدة لبحث الهدوء المستمر في غـزة، في إطـار المفاوضات بشأن صفقة محتملة لتبادل الأسرى[١].

وقال موقع "والا" إن الاقتراح يتضمن التحلي بالـ"مرونة" فيما يتعلق بعدد الرهائن الأحياء الذين سيُطلق سراحهم في المرحلة الأولى، إضافة للاستعداد لمناقشة طلب حماس بـ"الوقف الدائم للقتال" في قطاع غزة[٢]. ولكن هذا يتناقض مع ما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية، التي قالت إن هناك اقتراحين لإحياء المفاوضات لا يشيران لوقف الحرب، بالإضافة إلى تناقضه مع الواقع، حيث يعرقل نتنياهو أيَّ محاولة للوصول إلى اتفاق ينص على وقف دائم لإطلاق النار.

---

(١) الجزيرة، توجّه لاستئناف مفاوضات تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس الأسبوع الحالي، ٢٥ مايو ٢٠٢٤.

(٢) سكاي نيوز عربية، إسرائيل تقدم اقتراح هدنة محدثا.. ومرونة في مناقشة "طلب حماس"، ٢٨ مايو ٢٠٢٤.

وقد رأى محللون أن التغيُّر في الموقف الإسرائيلي ناتج عن تطورات داخلية بالمقام الأول، تتمثل في تهديد الوزير بيني غانتس بالانسحاب من الحكومة الائتلافية، ووجود رأي عام شعبي ونخبوي إسرائيلي بأن إعادة الأسرى بالقوة العسكرية ستؤدي إلى إغلاق ملف المحتجزين نهائيًّا، وهو ما أكدته وثيقة نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، التي أكدت على أن قضية الأسرى لدى حماس يمكن أن تمتد إلى عدة سنوات، في حال لم يتم الإسراع في إنهاء العمليات العسكرية المكثفة والكبيرة التي ينفذها جيش الاحتلال في قطاع غزة.

لقد سعى نتنياهو من خلال الحديث عن استئناف المفاوضات إلى إرضاء شركائه في حكومة الحرب، وتحميل حركة حماس المسؤولية عن فشل المفاوضات، عن طريق تجاهل المقترح الذي وافقت عليه الحركة وتقديم مقترح جديد، وهو ما يمكن أن يخفف من ضغوط شركائه والمعارضة والشارع الإسرائيلي ويعفيه من مسؤولية انهيار المفاوضات وعدم استعادة الأسرى، خاصَّة أن المظاهرات المطالبة بإبرام صفقة التبادل لا تتوقف، وتطالب بسرعة التوصل لاتفاق يعيد الأسرى.

من جانبها، أعلنت حركة حماس أنها لا تحتاج إلى تفاوض جديد، وأن الحركة رَدَّت على الورقة التي قدمها الوسطاء، واعتبرت البحث في تعديل مقترح الوسطاء خدمة لإسرائيل، لمنحها الوقت من أجل التملص من قرار محكمة العدل الدولية[١].

ورغم صعوبة الحرب في غزة، إلَّا أن المقاومة كانت ماتزال تمتلك أوراق ضغط، منها صمودها الميداني، وقيامها بعمليات في مناطق الشمال والوسط، بما يعني أنها تعيد تنظيم صفوفها، ووجود حالة إقليمية ودولية تتشكل لمصلحتها

(١) وكالة قدس برس، "حماس": لم نبلغ من الوسطاء بأي شيء متعلق باستئناف المفاوضات، ٢٥ مايو ٢٠٢٤.

بسبب الجرائم الإسرائيلية، بالإضافة إلى الوضع الداخلي المنقسم داخل الكيان الصهيوني.

١٧. مقترح جو بايدن:

أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، في ٣١ مايو ٢٠٢٤م، مقترحًا وُصِف بأنه "خارطة طريق" إسرائيلية بشأن الهدنة في قطاع غزة، يتضمن ٣ مراحل، تشمل إحداها وقفًا كاملًا لإطلاق النار.

وبحسب المقترح، فإن المرحلة الأولى كان من المفترض أن تدوم ٦ أسابيع، وتتضمَّن وقف إطلاق نار شامل وكامل، وانسحاب القوات الإسرائيلية من كل المناطق المأهولة في غزة، وإطلاق سراح عدد من الرهائن، وعودة الفلسطينيّين إلى كل مناطق القطاع، ودخول المساعدات. وخلال هذه المرحلة، تتفاوض إسرائيل وحماس على وقف "دائم" لإطلاق النار.

وأطلق بايدن على المرحلة الثانية "نهاية دائمة للأعمال القتالية"، لكنه أضاف أن المفاوضات للوصول إلى هذه المرحلة قد يستغرق أكثر من ستة أسابيع، ولكن وقف إطلاق النار سوف يستمر "طالما استمرت المفاوضات"، و"طالما أوفت حماس بالتزاماتها".

أمَّا المرحلة الثالثة فهي مرحلة إعمار قطاع غزة، من خلال الدول العربية والمجتمع الدولي، بطريقة "لا تسمح لحماس بإعادة التسليح"[1].

(1) The Associated Press, Biden details a -3phase hostage deal aimed, -06-01 2024, Link

أثار إعلان بايدن المقترح الخلافات في إسرائيل، وهدد المتطرفون بالانسحاب من الحكومة، ولكن مستشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أعلن، في ٢ يونيو ٢٠٢٤م، أن إسرائيل وافقت على مقترح الهدنة، ولكن هناك الكثير من التفاصيل التي تحتاج إلى العمل عليها(١).

من جانبها، وَصَفت حركة حماس مقترح بايدن بأنه "أمر إيجابي" في حدود كونه "خارطة طريق"، ولكنه يحتاج إلى أن يتبلور في إطار اتفاق شامل يُحقِّق مطالب المقاومة التي لا يمكنها القبول ببقاء قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة أو إدارتها لمعبر رفح(٢).

تتفق الخطوط العريضة لهذا المقترح مع مطالب حماس، التي تصر على الوقف التام لإطلاق النار، والانسحاب من غزة، وإغاثة النازخين وإعادة الإعمار والإفراج عن الأسرى.

ولكن المقترح بصورته الحالية، وبغض النظر عن التفاصيل التي يمكن أن تتعارض مع الخطوط العريضة له، وتعرقل الوصول إلى اتفاق، لا يضمن للمقاومة تحقيق الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وأولها عدم العودة لحالة الحرب، ويسمح لإسرائيل بعدم الانتقال إلى المرحلة التالية، واستئناف الحرب مرة أخرى.

فقد ربط المقترح بين الانتقال من مرحلة إلى أخرى ووفاء حماس بالتزاماتها، وهو أمر خاضع لتفسير إسرائيل والولايات المتحدة لهذا "الوفاء".

---

(١) الشرق، مستشار نتنياهو: إسرائيل "وافقت" على مقترح بايدن لهدنة غزة.. ولا وقف دائماً للنار، ٢ يونيو ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، أسامة حمدان للجزيرة مباشر: مقترح بايدن لوقف إطلاق النار "إيجابي" وننتظر خطة مكتوبة، ١ يونيو ٢٠٢٤.

ولم يُشِر المقترح إلى أيّ ضمانات تجبر إسرائيل على الانتقال إلى المرحلة الثانية، التي تضمن الوقف التام للحرب، خلافًا لما ورد في المقترح الذي وافقت عليه حماس من قبل، وهو ما يَعني أن إسرائيل تستطيع استئناف الحرب مرة أخرى بعد استعادة الأسرى، والمحافظة على بقاء قواتها في قطاع غزة.

كذلك، ربط المقترح في المرحلة الثالثة بين "إعادة إعمار قطاع غزة" و"منع حماس من إعادة التسليح"، وهو ما يَعني إيجاد ترتيبات جديدة في إدارة القطاع، تسمح بدورٍ لجهاتٍ يمكنها مراقبة حماس، وبهذا سوف يكون رفض حماس لمثل هذه الترتيبات حجَّة لنسف الاتفاق، بعد أن تكون إسرائيل قد استردت أسراها، لتعود إلى الحرب من جديد، بحجَّة تراجع المقاومة عن التزاماتها.

كان واضحًا أن إسرائيل تستطيع عرقلة مراحل المفاوضات، وإفشالها بعد مرحلة أو مرحلتين تستعيد فيهما أغلب الأسرى، ثم تستأنف الحرب، وهو ما يعتقده نتنياهو، بحسب مسؤول إسرائيلي، قال إنه أبلغ عددًا من النواب الإسرائيليّين بأن مقترح وقف إطلاق النار في غزة يحفظ لإسرائيل حق استئناف القتال في أيّ وقت تشعر فيه بأن المفاوضات "غير مجدية"[١].

ولهذا، أكدت حركة حماس، على لسان القيادي أسامة حمدان، أن الحركة لن تعقد أيّ اتفاق مع إسرائيل ما لم يكن هناك موقف واضح منها بالاستعداد لوقف دائم للحرب والانسحاب الكامل من قطاع غزة[٢].

---

(١) الشرق الأوسط، نتنياهو: مقترح وقف النار يمنحنا الحق باستئناف القتال، ٤ يونيو ٢٠٢٤.

(٢) RTR عربي، حماس: لا اتفاق مع الاحتلال من دون وقف الحرب والانسحاب من غزة، ٤ يونيو ٢٠٢٤.

١٨. الضغط على المقاومة:

استمرت المحادثات الرامية إلى عقد اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى رغم التصريحات المتناقضة، والاشتباكات العسكرية. واستهدفت المحادثات التوصل إلى صيغة مقبولة من جانب حماس فيما يتعلق بضمانات بأن يُفضِي الاتفاق إلى وقف كامل للأعمال القتالية في قطاع غزة، وانسحاب إسرائيل من القطاع.

مارست الولايات المتحدة ضغوطًا كبيرة على حركة حماس، من خلال الوسطاء من قطر ومصر وبعض دول المنطقة، لقبول المقترح الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي جو بايدن بلا تغيير، والذي يخلو من ضمانات لوقف تام لإطلاق النار وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وتُحمِّل واشنطن الحركة مسؤولية عرقلة الهدنة واستمرار معاناة الفلسطينيّين، وهو ما تنفيه الحركة، التي تتهم أمريكا بالانحياز لإسرائيل.

وقد أشارت مصادر إلى أن المسؤولين الأمريكيّين يحثون قطر ومصر وتركيا على زيادة الضغط على حماس باستخدام عدة وسائل، إذ طلبوا التهديد بتجميد الحسابات المصرفية لأعضاء الحركة، وتضييق الخناق على قدرتهم على السفر بحرية في المنطقة. ونقلت شبكة CNN عن مسؤول أمريكي أن واشنطن حثت الدوحة على "التهديد بطرد أعضاء الحركة من أراضيها في حال لم تقبل الصفقة"، وأن هذا التهديد قد حدث بالفعل[1].

(1) CNN, Biden administration pushing Middle East allies to make threats to Hamas, 2024-06-06, Link

قدمت حماس ردها على مقترح بايدن إلى الوسطاء، والذي يحمل ملاحظاتها وتعليقاتها على المقترح، ومنها اقتراح جدول زمني جديد لوقف دائم لإطلاق النار مع إسرائيل، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، بما في ذلك رفح.

قوبل رد حركة حماس على مقترح بايدن بحملة تحريض من جانب الإعلام الإسرائيلي، الذي اعتبره رفضًا من جانب الحركة للمقترح.

وكانت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" قد أعلنتا تمسكهما بشروطهما لقبول أيّ مقترح لوقف إطلاق النار في غزة، وأكدتا أن أيّ اتفاق يجب أن يتضمن وقفًا دائمًا للعدوان، وانسحابًا شاملًا من القطاع، وإعادة الإعمار، وإنهاء الحصار، وصفقة تبادل جادة[١].

١٩. مقترح الصفقة الأحادية:

في سياق متصل بالمفاوضات والأسرى، قال مسؤولون أمريكيون، إن إدارة الرئيس جو بايدن بحثت إمكانية التفاوض مع حركة حماس من أجل إبرام "صفقة أحادية" لإطلاق سراح "محتجزين" أميركيّين في غزة.

وأضاف المسؤولون أن مثل هذه المفاوضات لن تشمل إسرائيل، وسيتم إجراؤها من خلال وسطاء قطريّين، لاستعادة ٥ "محتجزين" أمريكيّين، ورفاة ٣ آخرين يُعتقَد أنهم لقوا حتفهم خلال هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، ونُقِلت جثثهم بعد ذلك إلى غزة[٢].

---

(١) الشرق الأوسط، "حماس" و"الجهاد الإسلامي" تتمسكان بشروطهما لقبول أي هدنة بغزة، ١٠ يونيو ٢٠٢٤.

(2) NBC News, Biden admin has discussed potentially negotiating unilateral deal, 2024-06-10, Link

يَرى محللون أن التفاوض مع حماس هو خطة بديلة في حالة فشل المفاوضات بين إسرائيل والمقاومة، وأنه قد يكون لدى حماس حافز لعقد هذه الصفقة الأحادية، وهو ما يمكن أن يزيد من التوتر في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، فيما يَرى آخرون أن التفاوض الأحادي مع حماس قد يزيد من الضغوط على نتنياهو من أجل الموافقة على مقترح بايدن لوقف إطلاق النار.

٢٠. مقترح الصفقة الجزئية:

في الوقت الذي كانت تعلن فيه الولايات المتحدة عن تواصل جهود تقريب المواقف ومحاولات سد الفجوات بين إسرائيل وحركة حماس، أعرب نتنياهو، في مقابلة مع القناة ١٤ العبرية، أجراها في يونيو ٢٠٢٤م، عن استعداده لعقد "صفقة جزئية"، تعيد بعض "المختطفين"، لتعود إسرائيل بعدها إلى الحرب في قطاع غزة، وقال: "لست مستعدًا لإنهاء الحرب وترك حماس. أنا مستعد لعقد صفقة جزئية، تعيد إلينا بعض الأشخاص، وهذا ليس سرًّا. لكننا ملتزمون بمواصلة الحرب بعد الهدنة، من أجل استكمال هدف القضاء على حماس. لست مستعدًا للتخلي عن ذلك".

اعتبر هذا تراجعًا من جانب نتياهو عن المقترح الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن، وهو مقترح إسرائيلي في الأساس، ووافق عليه مجلس الحرب الإسرائيلي بقيادة نتنياهو[١]، وهو ما أكده عضو مجلس الحرب المنحل، غادي آيزنكوت، الذي قال إن المجلس صوَّت بالإجماع على إبرام صفقة شاملة بثلاث مراحل، ولهذا فإن حديث نتنياهو عن صفقة جزئية يتنافى مع قرار المجلس.

---

(١) RT عربي، أنباء عن تراجع نتنياهو عن مقترح الصفقة الإسرائيلي، ٢٣ يونيو ٢٠٢٤.

ولكن مصدرًا إسرائيليًّا نفي أن يكون نتنياهو قد تراجع عن المقترح الذي أعلنه بايدن، وقال إن إسرائيل أكدت لحركة حماس من خلال قطر ومصر، أنها ملتزمة بمقترح وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، الذي قدمته مؤخرًا وتدعمه الولايات المتحدة[١].

أثارت تصريحات نتنياهو ردود فعل واسعة وحالة من الغضب في صفوف عائلات الأسرى الإسرائيليّين، وفسرت أقواله بأنه لن تكون هناك صفقة.

في هذا السياق، تظاهر عشرات الآلاف في تل‌أبيب، في ٢٢ يونيو ٢٠٢٤م، مرددين شعارات مناهضة لحكومة نتنياهو، ومطالبين باستعادة "الرهائن" "المحتجزين" في غزة عبر صفقة تبادل مع المقاومة الفلسطينية. ووفق تقديرات لجهات إسرائيلية، فإن المظاهرة شارك فيها أكثر من ١٥٠ ألف شخص، وهي الأكبر منذ اندلاع الحرب على غزة[٢].

ويَرى ذوو الأسرى الإسرائيليّين أنه لا يمكن إبرام صفقة التبادل دون إسقاط حكومة نتنياهو الذي لا يريد صفقة تبادل لإدراكه أن عودتهم تعني رحيله من الحكومة.

من جانبها، أكدت حركة حماس أن إصرارها على أن يتضمَّن أيّ اتفاق تأكيدًا واضحًا على وقف دائم لإطلاق النار في غزة، وانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي، كان ضرورة لابد منها، لقطع الطريق على محاولات نتنياهو المراوغة والخداع

---

(١) CNN، إسرائيل أكدت لـ"حماس" من خلال مصر وقطر التزامها بمقترح وقف إطلاق النار، ٢٥ يونيو ٢٠٢٤.

(٢) يورو نيوز، احتجاجات ضخمة واشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية ومتظاهرين، ٢٢ يونيو ٢٠٢٤.

وإدامة العدوان، وحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني"، وأن موقف نتنياهو تأكيد جلي على رفضه قرار مجلس الأمن ومقترحات الرئيس الأمريكي، على عكس ما تحاول الإدارة الأمريكية تسويقه عن موافقة الاحتلال على المقترح الذي أعلنه بايدن[١].

٢١. تعديل مقترح جو بايدن:

نقل موقع "أكسيوس" الأمريكي عن مصادر مطلعة أن الولايات المتحدة اقترحت صياغة جديدة على أجزاء من الاتفاق المقترح لوقف إطلاق النار وتبادل إطلاق سراح الأسرى.

وأوضحت المصادر أن الجهود التي تبذلها واشنطن بالتعاون مع وسطاء قطريّين ومصريّين تركز على المادة الثامنة في الاقتراح، المتعلقة بالمفاوضات التي من المفترض أن تبدأ بين إسرائيل وحماس أثناء تنفيذ المرحلة الأولى، من أجل تحديد الشروط الدقيقة للمرحلة الثانية من الاتفاق، والتي تشمل التوصل إلى "هدوء مستدام" في غزة.

ووفق المصادر، فإن حماس تريد أن تركز هذه المفاوضات فقط على عدد وهوية السجناء الفلسطينيّين الذين سيتم إطلاق سراحهم من السجون الإسرائيلية مقابل كل جندي إسرائيلي حي أو أسير ذكر محتجز في غزة[٢].

---

(١) فلسطين أون لاين، حماس: تصريحات نتنياهو الأخيرة تأكيد جلي على رفضه قرار مجلس الأمن، ٢٤ يونيو ٢٠٢٤.

(2) Axios, U.S. proposed new language in effort to reach Gaza hostage-ceasefire deal, 2024-06-29, Link

واستنادًا إلى القناة ١٢ العبرية، فإن المادة ٨ تنصُّ على ما يلي: "في موعد لا يتجاوز اليوم السادس عشر، ستبدأ مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين من أجل الانتهاء من شروط تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، بما في ذلك كل ما يتعلق بمفاتيح إطلاق سراح المختطفين والأسرى".

وذكرت القناة أن حماس أعربت في ردها الأخير عن تحفظاتها على هذا البند، وسَعَت في تلك المرحلة إلى مناقشة مفاتيح الإفراج فقط، ومسألة عدد السجناء الذين سيتم إطلاق سراحهم، ومنع إسرائيل من رفع مطالب بشأن قضايا مختلفة مثل نزع سلاح قطاع غزة.

وأضافت أن الأمريكيّين يضغطون بسبب هذا التردد من قبل حماس من أجل تغيير كلمة واحدة، وهي تحويل كلمة "بما في ذلك" إلى كلمة أخرى، ربما "فقط"، مما يعني أن النقاش سيكون فقط حول مفاتيح إطلاق سراح الأسرى وليس حول شروط إضافية. و"بهذه الطريقة، تحاول واشنطن إغراء حماس بالعودة إلى طاولة المفاوضات"[١].

رفضت إسرائيل إجراء أي تعديلات على مقترح صفقة وقف إطلاق النار، الذي أعلنه بايدن، ونقلت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" عن مسؤول إسرائيلي أن "إسرائيل ملتزمة بشروط الاقتراح الذي أيَّده بايدن، ولا يوجد تغيير على الإطلاق في موقفها"[٢].

(١) وكالة الأناضول، إعلام عبري: واشنطن تصر على تغيير كلمة واحدة فقط في مقترح الصفقة، ١ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) سكاي نيوز عربية، إسرائيل ترفض أي تعديلات على مقترح بايدن لوقف القتال في غزة، ٢٩ يونيو ٢٠٢٤.

٢٢. التعنت الإسرائيلي:

تجددت جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر لحَث حماس وإسرائيل على خوض جولة جديدة من المباحثات لوقف الحرب وعقد اتفاق تبادل للأسرى. وذلك وسط أنباء عن لقاء جمع وفودًا من مصر وقطر وإسرائيل والولايات المتحدة، في الدوحة، في ١٠ يوليو ٢٠٢٤م.

وعلى الرغم مما نسبته هيئة البث الإسرائيلية إلى مسؤولين مطلعين من أنه تمَّ إحراز تقدُّم في قضايا مهمة، إلَّا أن هذه الجهود مازالت تتعثر بسبب الفجوات الموجودة بين المقاومة وإسرائيل، والتي تزداد بسبب العراقيل التي يضعها نتنياهو لإفشال المفاوضات وإطالة أمد الحرب.

وكان موقع "أكسيوس" الأمريكي قد نقل عن مسؤولين إسرائيليّين أن مطلب حماس بتقديم "التزامات مكتوبة" من الوسطاء قبل بدء المفاوضات الخاصَّة بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى هو العقبة الرئيسة الوحيدة المتبقية للتفاوض، وأن الولايات المتحدة تحاول الوصول إلى حل وسط يسد الفجوة بين الطرفين[1].

وفيما يُعَد محاولة جديدة منه لعرقلة المفاوضات التي كان من المنتظر أن تجري في قطر، ويَدل على عدم رغبته في إتمام الاتفاق، حدد نتنياهو للوفد الإسرائيلي المغادر إلى الدوحة لاستكمال المفاوضات مجموعة مطالب غير قابلة للتفاوض، الأمر الذي صدم فريق التفاوض الإسرائيلي وكبار المسؤولين الأمنيّين. وتحتوي مطالب نتنياهو وشروطه على ما يلي:

(1) Axios, Gaza ceasefire deal talks hinge on Hamas demand for written commitments, 2024-07-05, Link

- يجب أن يتيح أيُّ اتفاق لإسرائيل مواصلة القتال حتى تحقق أهداف الحرب.

- الاتفاق يجب أن يمنع تهريب الأسلحة إلى حماس عبر الحدود بين غزة ومصر.

- يجب ألَّا يُسمَح لآلاف المسلحين بالعودة إلى شمال غزة.

- إسرائيل ستعمل على إعادة أكبر عدد من الرهائن الأحياء[١].

تُعد شروط نتنياهو بمثابة عراقيل لإطالة أمد المفاوضات، بهدف المحافظة على ائتلافه الحكومي الذي يتحكم فيه المتطرفون، والبقاء في السلطة، أو تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب إذا اضطر إلى توقيع اتفاق مع المقاومة.

في سياق متصل، أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي بأن "مصر بعثت برسالة إلى إسرائيل مفادها أنه إذا تمَّ التوصُّل إلى اتفاق بشأن صفقة الرهائن ووقف إطلاق النار، فإن القاهرة ستعمل مع الولايات المتحدة للمساعدة في بناء حاجز تحت الأرض عالي التقنية لمنع تهريب الأسلحة إلى غزة"، وأن "العمل على الجدار يمكن أن يبدأ بمجرد الأيام الأولى للهدنة المحتملة"[٢].

يأتي ذلك في الوقت الذي أفادت فيه هيئة البث الإسرائيلية عن مصادر أن إسرائيل تستعد للتنازل عن السيطرة على محور فلادلفيا ضمن صفقة التبادل المحتملة مع حركة حماس، وأن السيطرة المدنية على معبر رفح ومحور فلادلفيا سوف تُسلَّم إلى مصر.

---

(١) القدس العربي، نتنياهو: اتفاق بشأن غزة يجب أن يسمح بالقتال حتى تحقيق أهداف الحرب الإسرائيلية، ٧ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) الشرق الأوسط، بينها "حاجز" مع مصر... هل تطيل "شروط نتنياهو" أمد مفاوضات "هدنة غزة"؟، ٨ يوليو ٢٠٢٤.

٢٣. مرونة حركة حماس:

اتهمت حركة حماس نتنياهو بوضع مزيدٍ من العقبات أمام المفاوضات في الوقت الذي تقدم فيه الحركة "مرونة وإيجابية" في مسار التوصُّل لاتفاق[١].

ربط البعض بين ما ورد في بيان الحركة عن "المرونة" و"الإيجابية" وما نقلته وسائل إعلام عن مسؤول، قالت إنه مشارك في المفاوضات، أن "المفاوضات التي سيتم استئنافها في الدوحة، ستطلب حماس خلالها انسحابًا إسرائيليًّا من معبر رفح ومحور فيلادلفيا، وسوف تُبدِي مرونة بطلبها المسبق لوقف تام ونهائي للأعمال العدائية".

حينها اعتقد مسؤولون من الولايات المتحدة ودول عربية أن مستوى الدمار في قطاع غزة ربما يساعد في دفع حماس إلى تخفيف مطالبها باتفاق يَنصُّ على وقف كامل للحرب[٢].

وكانت وكالة "رويترز" قد نقلت عن قيادي في حماس – لم تذكر اسمه – أن "الحركة وافقت على أن تنطلق المفاوضات" بشأن الرهائن من دون وقف إطلاق نار دائم. مذكرةً أن حماس كانت في السابق تشترط أن توافق إسرائيل على وقف كامل لإطلاق النار بشكل دائم، لتخوض مفاوضات بشأن الرهائن. وأشار المصدر إلى أن "هذه الخطوة تمَّ تجاوزها، حيث أن الوسطاء تعهدوا بأن يستمر وقف إطلاق النار طالما استمرت مفاوضات الأسرى"[٣].

---

(١) وكالة الأناضول، حماس: نسعى إلى اتفاق لوقف العدوان ونتنياهو يزيد العقبات، ٨ يوليو ٢٠٢٤.

(2) The Associated Press, Gaza destruction likely helped push Hamas to soften cease-fire demands, 2024-07-08, Link

(٣) RT عربي، مصادر لرويترز: حماس تخلت عن "مطلب رئيسي" بمفاوضات غزة، ٨ يوليو ٢٠٢٤.

نفت الحركة على لسان مصدر لها أن تكون قد أسقطت في ردِّها الذي قدمته للوسطاء بند الوقف التام للحرب على القطاع وضرورة وجود ضمانات لهذا الإجراء.

ولكن هذا النفي لا يتناقض مع إمكانية حدوث مرونة في موقف الحركة للتوصُّل لصيغ أخرى، تؤدي إلى تحقيق مطالب المقاومة، التي تسعى لوقف الحرب، خاصَّة أن عدم الوصول إلى اتفاق يَعني استمرار الحرب وتفاقم معاناة أهل غزة، وهي نفس النتيجة التي سوف تتحقق في حالة توقيع اتفاق وعدم التزام إسرائيل به واستئنافها الحرب بعد ذلك.

وقد تكون الصيغة البديلة للتعهد بوقف تام للحرب هي الضمانات التي قيل إن الحركة حصلت عليها من الوسطاء باستمرار وقف إطلاق النار طالما استمرت مفاوضات تبادل الأسرى.

٢٤. نتنياهو وتدمير المفاوضات:

على الرغم من التفاؤل الحذر بشأن التوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، بعد استئناف المفاوضات في قطر، والحديث عن توافق على الخطوط العامة لاتفاق مرتقب بين طرفي الصراع، إلَّا أن إسرائيل كانت ماتزال تواصل محاولاتها لعرقلة جهود الوسطاء الرامية للتوصُّل إلى اتفاق، من خلال وضع شروط تتعارض مع مقترح الرئيس الأمريكي بايدن، والتفاوض مع المقاومة تحت النار، من خلال استهداف قياداتها وتكثيف الهجمات على المدنيّين في غزة.

واستمرارًا للعراقيل الإسرائيلية، أصر نتنياهو على إنشاء آليَّة تنفيذ من شأنها أن تمنع حركة حماس من العودة إلى شمال قطاع غزة، للحيلولة دون تهديد

المستوطنات الموجودة في المنطقة، وهو ما كان يستهدف به تعطيل المفاوضات لأسابيع قادمة، بحسب محللين إسرائيليّين.

ووفقًا لمسؤول أمني إسرائيلي، فإن مطلب نتنياهو بعدم عودة المقاومة لشمال قطاع غزة هو مطلب تكتيكي، الهدف منه هو الحصول على تنازلات إضافية من حركة حماس.

هذا بالإضافة إلى تمسُّك نتنياهو ببقاء جيش الاحتلال في محور فلادلفيا الفاصل بين مصر وغزة، خلافًا لما كانت قد ذكرته هيئة البث الإسرائيلية عن موافقة فريق التفاوض الإسرائيلي على انسحاب جزئي من المحور خلال محادثات تبادل الأسرى، وبعد تقارير عن مفاوضات بين إسرائيل ومصر بشأن نظام مراقبة إلكتروني على الحدود بشكل يتيح سحب القوات الإسرائيلية من محور فلادلفيا، وهو ما نفاه مكتب نتنياهو.

والواقع هو أن نتنياهو يُدير المفاوضات منفردًا، وتتجاوز تصريحاته وشروطه التفاهمات التي يتوصل إليها فريق التفاوض الإسرائيلي مع الوسطاء، معتمدًا في ذلك على معلومات استخباراتية تشير إلى أن الحركة تريد وقف إطلاق النار بسبب "ضعف موقفها العسكري"، ورغبةً منه في إطالة أمد التفاوض، للوصول إلى مرحلة تنسحب فيها الحركة من المفاوضات، لتحميلها نتيجة الفشل في الوصول إلى صفقة التبادل وإنهاء الحرب.

فقد ذكرت مصادر مطلعة على المفاوضات أن التفاوض غير المباشر يتمحور حول التفاصيل الفنية، سواء من جهة الإفراج عن المحتجزين الإسرائيليّين، أو نقاط الانسحاب والتمركز الإسرائيلي في المرحلة الأولى من الصفقة، وأن معظم

الملفات العالقة تمَّ التوصل إلى نقاط تُمكِّن الطرفين من قبول الإطار العام والبدء بتنفيذ مراحل الصفقة، وأن ملف عودة النازحين من الجنوب إلى محافظتي غزة وشمال غزة بات متوافقًا عليه بضمانة الوسطاء[١].

وعلى الرغم من العراقيل التي وضعها نتنياهو في وجه المفاوضات، والتصعيد الذي قام به جيش الاحتلال في غزة، من خلال المجازر اليومية، إلَّا أن حماس لم تنسحب من مفاوضات وقف إطلاق النار، وتمسَّكت بالاستمرار فيها والتعامل معها بإيجابية ومرونة، حتى بعد الهجمات الإسرائيلية في منطقة المواصي بمدينة خان يونس.

٢٥. الخلافات الإسرائيلية:

منتصف يوليو ٢٠٢٤م، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو – بحسب هيئة البث الإسرائيلية – عائلات الأسرى في غزة أن شروط صفقة التبادل مع حركة حماس قد "نضجت"، وأن إسرائيل مهتمة بإعادة جميع "المحتجزين" مع عدم التنازل عن هدف إلحاق الهزيمة بالمقاومة.

وكذلك أكَّد وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن شروط التوصل إلى اتفاق مع حماس قد "نضجت"، ولكن نتنياهو يزيد من الصعوبات حتى لا يخسر عضوي الائتلاف الحكومي، بن غفير وسموتريتش، اللذين يرفضان وقف إطلاق النار[٢].

---

(١) الشرق للأخبار، توافق على الخطوط العامة لاتفاق مرتقب بين "حماس" وإسرائيل، ١١ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) وكالة الأناضول، غالانت: شروط التوصل لاتفاق مع حماس نضجت ونتنياهو يزيد الصعوبات، ١٧ يوليو ٢٠٢٤.

الصعوبات التي أشار إليها غالانت، تحدث عنها مصدر إسرائيلي، قال إن إسرائيل طلبت بقاء قواتها في محور فيلادلفيا الاستراتيجي، وأن تتحكَّم بعودة المدنيّين إلى شمال القطاع المُدمَّر، وحَلّ مشكلة تمركز قواتها في غزة قبل بدء الهدنة. وقال المصدر إن التوصُّل إلى اتفاق "ممكن" على أساس أن إسرائيل لن تبقى في غزة "إلى أجل غير مسمى"[١].

واستمرارًا لحالة الخلاف بين نتنياهو والأجهزة الأمنية الإسرائيلية حول مفاوضات الهدنة، ذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن القادة الأمنيون يوافقون على مغادرة الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة بالكامل خلال ٦ أسابيع إذا تمَّ التوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وذلك بعد اجتماع لوزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومدير الموساد ورئيس الشاباك، أبلغوا بعده نتنياهو بتأييد صفقة التبادل، معتبرين أن الفترة الزمنية القصيرة نسبيًّا لوقف الحرب لن تسمح لمقاتلي حماس بإعادة تجميع صفوفهم وإعادة التسليح بطريقة كبيرة، وأن هذا هو الوقت المناسب لإعطاء الأولوية لإطلاق سراح المحتجزين، الذين لديهم وقت محدود[٢].

وكان مدير الموساد، دافيد برنياغ، قد رفض العمل على إطار اتفاق جديد لصفقة الأسرى يتضمن مطالب نتنياهو بإنشاء نظام مراقبة لانتقال الفلسطينيّين من جنوب غزة إلى شمال القطاع، وشدد على أن الفتيات "المحتجزات" لدى حركة حماس ليس لديهن وقت للانتظار[٣].

---

(١) سكاي نيوز، هدنة غزة.. ٣ مطالب إسرائيلية مقابل انسحاب ٦ أسابيع، ٢٣ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) الوقائع، "سننسحب من غزة بالكامل".. لماذا يقدم الاحتلال مغريات لحماس؟، ٢٣ يوليو ٢٠٢٤.

(٣) الشرق للاخبار، الموساد يعارض نتنياهو: الوقت لا يسمح بتعديل إطار اتفاق الأسرى، ١٨ يوليو ٢٠٢٤.

وفي محاولة لإيجاد حلول وسط من أجل التغلُّب على العراقيل التي تحول دون إتمام اتفاق الهدنة وصفقة تبادل الأسرى، اقترحت الولايات المتحدة وضع إدارة مؤقتة لمعبر رفح، خلال المرحلة الأولى من اتفاق الهدنة في غزة، والتي من المنتظر أن تستمر لـ ٦ أسابيع.

ينص الاقتراح الأمريكي على قيام ٦ موظفين، تُسمِّيهم السلطة الفلسطينية، بإدارة المعبر تحت إشراف ٢٢ من المراقبين الأوروبيّين، كتجربة أوليَّة لإدارة المعبر، يُبنى عليها اقتراح آخر لإدارة دائمة للمعبر فيما بعد.

وكانت مصادر دبلوماسية غربية وفلسطينية قالت إن من بين هذه الحلول، أن تتولى السلطة إدارة معبر رفح، على أن يتولى الجانبان الأمريكي والمصري الإشراف على محور فيلادلفيا بديلًا عن التواجد العسكري الإسرائيلي، والقيام بفحص جوي للنازحين العائدين إلى الشمال بدلًا من الفحص والتدقيق الشخصي[١].

٢٦. المقترح المُحدَّث:

سلمت إسرائيل، نهاية يوليو ٢٠٢٤م، إلى الولايات المتحدة مقترحًا محدَّثًا بشأن اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، تضمن مطالب جديدة، بحسب ما نقله موقع "أكسيوس" الأمريكي عن مسؤول إسرائيلي كبير، وهو ما يمكن أن يُعرقِل المفاوضات ويُعقِّد الصفقة.

يتضمن المقترح المحدَّث إنشاء آليَّة أجنبية لمراقبة ومنع نقل المسلحين والأسلحة من جنوب قطاع غزة إلى الشمال، والحفاظ على السيطرة الإسرائيلية

(١) الشرق، اقتراح أميركي بإدارة فلسطينية أوروبية لمعبر رفح لمدة ٦ أسابيع، ١٩ يوليو ٢٠٢٤.

على الحدود بين غزة ومصر، دون تحديد لكيفية عمل هذه الآليَّة أو مَن سيكون المسؤول عنها.

يتضمَّن المقترح أيضًا تغييرات في المواقع التي سوف تتم فيها إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة في المرحلة الأولى من الصفقة، بالإضافة إلى شرط بقاء هذه القوات في ممر فيلادلفيا على الحدود بين قطاع غزة ومصر خلال تنفيذ المرحلة الأولى[١].

وكانت الرئاسة الأمريكية قد أعلنت في بيان لها أن الرئيس جو بايدن أعرب عن الحاجة إلى سدّ الفجوات المتبقية، وإنجاز الاتفاق في أقرب وقت ممكن، وإعادة الرهائن إلى ديارهم، والتوصل إلى نهاية مستديمة للحرب في غزة[٢].

تمَّ تسليم المقترح الإسرائيلي المُحدَّث قبل اجتماع روما، في ٢٧ يوليو ٢٠٢٤م، الذي شارك فيه مدير المخابرات الأمريكية مع مسؤولين من إسرائيل ووسطاء من مصر وقطر، لمناقشة صفقة الرهائن، وهو ما أدَّى إلى عدم حدوث أي تقدم في المفاوضات.

من جانبها، رفضت حركة حماس الشروط الجديدة لنتنياهو، وتمسَّكت بالورقة الأخيرة التي قدمت لها، وهي الورقة الإسرائيلية التي أدخلت عليها واشنطن بعض التعديلات، بعدما تلقت من الوسطاء تعهدات أمريكية بأن الرئيس الأمريكي بايدن سيعمل على تحويل الاتفاق إلى وقف تام للحرب من خلال إلزام إسرائيل

(1) Axios, Israel sends Gaza hostage and ceasefire proposal to U.S. 2024-07-27, Link

(٢) صحيفة الخليج، بايدن يدعو نتنياهو لإنجاز اتفاق وقف النار بغزة، ٢٦ يوليو ٢٠٢٤.

بالانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة وصولًا إلى هدوء مستدام في غزة، أي وقف الحرب[١].

٢٧. اغتيال هنيَّة وتعطيل المفاوضات:

لم تكن مفاوضات الهدنة في حاجة إلى حادث اغتيال إسماعيل هنيَّة ليتم تعطيلها؛ لأنها كانت معطلة بسبب مطالب نتنياهو التي جعلت الاتفاق المحتمل بعيد المنال.

وكان موقع "أكسيوس" الأمريكي قد نقل عن مسؤولين إسرائيليّين أن المفاوضات قد توقفت بعد محادثات بين وفد إسرائيلي رفيع المستوى ومسؤولين مصريّين، جرت في القاهرة، في ٣ أغسطس ٢٠٢٤م، بعد ضغوط من الولايات المتحدة على الطرفين لعقد الاجتماع بعد اغتيال هنيَّة[٢].

تضمنت شروط نتنياهو تشكيل آلية دولية، لمنع نقل الأسلحة من جنوب غزة إلى الشمال، وهو ما جعل مسؤولين إسرائيليّين يقولون إن هذه المطالب تجعل التوصل إلى اتفاق مستحيلًا.

كذلك طالب نتنياهو الرئيس الأمريكي بايدن بالتوقيع على وثيقة تعترف بحق إسرائيل في استئناف حملتها العسكرية ضد حركة حماس في قطاع غزة، بعد المرحلة الأولى التي تستمر ٤٢ يومًا من الاتفاق المحتمل، إذا لم يصل الطرفان لاتفاق حول المرحلة الثانية.

---

(١) الشرق للأخبار، بالتزامن مع مباحثات روما.. لهذه الأسباب ترفض "حماس" شروط نتنياهو الجديدة، ٢٨ يوليو ٢٠٢٤.

(2) Axios, Hostage-ceasefire deal talks stall over new Netanyahu demands, -03 2024-07, Link

هـذه المحاولات لتعطيل المفاوضات، أدَّت إلـى تفاقم الخلافات بين نتنياهو وفريق التفاوض الإسرائيلي، حتى إن آخر اجتماع عقده نتنياهو مع فريق التفاوض الإسرائيلي، كان صعبًا وصاخبًا، وشهد صراخًا من قبل المشاركين على بعضهم البعض.

وأكد مسؤولان إسرائيليان أن مدير "الشاباك"، واجه نتنياهو، أثناء هذا الاجتماع، وأخبره أنه إذا كان يريد التراجع عن الاقتراح الإسرائيلي لصفقة الرهائن ووقف إطلاق النار، فعليه أن يُعلِن ذلك، ما دفع نتنياهو إلى توبيخ رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية، ووصفهم بـ"الضعفاء"، متهمًا إيَّاهم بالعمل لصالح زعيم حماس، يحيى السِّنوار، والضغط عليه بدلًا من الضغط على حركة حماس[١].

كما أثارت محاولات نتنياهو غضب عائلات الأسرى التي اطلعت على تسريبات عن مساعيه للانسحاب من صفقة التبادل، ووصفتها بالـ"مخيفة"، وطالبت فريق التفاوض والقادة الأمنيّين بإطلاع الجمهور على مَن يُعرقِل الصفقة وذرائعه[٢].

٢٨. مسودة أمريكية جديدة:

كشفت مصادر بحركة حماس، في أغسطس ٢٠٢٤م، عن تفاصيل مسودة أمريكية جديدة، مقدمة إلى الوسطاء، ضمن مساعي وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

تضمنت المسودة الأمريكية مقترحات، منها تقليص تواجد الجيش الإسرائيلي في محور فلادلفيا وليس الانسحاب منه، بالإضافة إلى إعادة السلطة الفلسطينية

(١) الشرق للأخبار، مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة تصطدم بـ"شروط نتنياهو"، ٤ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، خلاف بين نتنياهو وفريقه المفاوض وعائلات الأسرى غاضبة، ٣ أغسطس ٢٠٢٤.

لإدارة معبر رفح تحت رقابة إسرائيلية لم يُحدَّد شكلها، ومراقبة إسرائيل للنازحين العائدين إلى شمال قطاع غزة عبر محور نتساريم دون تحديد شكل هذه الرقابة.

كما عرضت الولايات المتحدة إبعاد العديد من السجناء الفلسطينيّين، الذين سيتم إطلاق سراحهم ضمن صفقة إطلاق سراح الأسرى من غزة. وبحسب المصدر، فإن الاقتراح الأمريكي سيسمح لإسرائيل بمعارضة إطلاق سراح ما لا يقل عن مائة أسير فلسطيني، وأنه لن يكون هناك انسحاب كامل للجيش الإسرائيلي، كما جاء في الاقتراح الذي وافقت عليه حماس مطلع يوليو ٢٠٢٤م، بينما البند الذي يتحدث عن المساعدات الإنسانية للقطاع مشروط بالاتفاق على هذه البنود.

ويتضمن الاقتراح الأمريكي أيضًا مناقشة وقف دائم لإطلاق النار ضمن إطار معين، بحيث يمكن لإسرائيل أن تعود إلى القتال مرة أخرى إذا لم توافق حماس على مطالبها[١].

بهذا تكون الولايات المتحدة قد انحازت لإسرائيل، وحققت لنتنياهو شروطه، بعد أن فشلت في إقناعه باقتراح بايدن الذي وافقت عليه حماس، وهو ما أكَّده نتنياهو الذي نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عنه أنه من غير المؤكد التوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشددًا على أن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من محوري فيلادلفيا ونتساريم بأي شكل من الأشكال، وذلك بعد ساعات من لقائه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن[٢].

---

(١) i24 News، المزيد من تفاصيل العرض الأمريكي الجديد، ١٨ أغسطس ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، محللان محللان: تصريحات بايدن وبلينكن تؤكد عدم نزاهة واشنطن تجاه المفاوضات، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٤.

اعتبرت حركة حماس المسودة الأخيرة التي عُرِضت عليها في مفاوضات الدوحة، "انقلابًا" على ما وصلت إليه الأطراف من قبل، في ٢ يوليو ٢٠٢٤م، واصفة تصريحات الرئيس الأمريكي، جو بايدن، والتي دعا فيها الحركة إلى قبول إبرام اتفاق، وحملها فيها مسؤولية عدم التوصل لاتفاق، بأنها "مضللة"، و"لا تعكس موقف الحركة".

وطالبت الحركة الوسطاء بتقديم خطة لتنفيذ ما سبق عرضه على الحركة، في ٢ مايو ٢٠٢٤م، استنادًا لرؤية الرئيس بايدن ومجلس الأمن، وإلزام الاحتلال الإسرائيلي بذلك، بدلًا من إجراء مزيدٍ من جولات المفاوضات أو تقديم مقترحات جديدة توفر الغطاء للعدوان وتمنح إسرائيل مزيدًا من الوقت لاستمرار حرب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيّين[١].

٢٩. فلادفيا وفشل مفاوضات القاهرة:

أصبحت مفاوضات إطلاق النار في قطاع غزة على وشك الانهيار، بعد أن انتهت آخر جولاتها بالقاهرة دون التوصُّل إلى اتفاق، بعد أن رفضت حماس وإسرائيل العديد من الحلول التي قدمها الوسطاء، والتي تصب في مصلحة إسرائيل، خاصَّة فيما يرتبط بوجود القوات الإسرائيلية في محور فلادلفيا وممر نتساريم، وعودة النازحين إلى شمال القطاع، وأعداد المعتقلين الفلسطينيّين الذين تطالب حماس بالإفراج عنهم.

ويُعَد محور فلادلفيا هو أكبر عقبة تواجه المفاوضات الآن، بسبب تشدد نتنياهو، وتمسُّكه ببقاء القوات الإسرائيلية فيه.

---

(١) القدس العربي، تصريحات بايدن "ادعاءات مضلّلة" و"ضوء أخضر" لمواصلة الحرب، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٤.

وكان قادة عسكريون سابقون في جيش الاحتلال قد هاجموا نتنياهو، واتهموه بعرقلة فرصة التوصُّل إلى صفقة لتبادل الأسرى، وقالوا إنه يجب عليه أن يختار ما بين الأسرى ومحور فلادلفيا الذي لا يُعد مصلحة حيوية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

ونقل بعض هؤلاء القادة عن نتنياهو أنه قال لهم إن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع أن يحفر على طول المحور لتدمير أنفاق حماس بهذه المنطقة؛ لأن هذه المهمة هي مشروع قومي يصعب ضمان أمنه، وأن حماس يمكن أن تقتل الذين يعملون فيه[1].

يؤكد ما قاله الخبراء العسكريون الإسرائيليون ما يذهب إليه كثير من المحللين، بأن تمسُّك نتنياهو بمحور فلادلفيا هو لأسباب سياسية، تتمثل في تدمير المفاوضات، والاستمرار في الحرب، على غير رغبة الجيش والأجهزة الأمنية، حتى تظل حكومة اليمين المتطرف في السلطة.

على الجانب الآخر، تمسَّكت حماس بما تمَّ الاتفاق عليه في يوليو ٢٠٢٤م، رافضة الحديث عن أي تراجعات أو اشتراطات جديدة من الجانب الإسرائيلي، ومطالبة بإنهاء الحرب وانسحاب جيش الاحتلال كاملًا من قطاع غزة، وحرية عودة النازحين إلى مناطقهم، ضمن أي اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

ولهذا، أكدت الحركة على أن وفدها الذي توجَّه إلى القاهرة لم يذهب للتفاوض، وإنما ذهب للاطلاع على نتائج المفاوضات، التي قال الوسطاء إنها شهدت تقدمًا. ولكن هذا التقدُّم لم يكن كافيًا بالقدر الذي يدفع حماس إلى العودة للمشاركة في المفاوضات.

---

(١) الجزيرة، قادة سابقون بجيش الاحتلال يهاجمون نتنياهو.. ما علاقة فيلادلفيا؟، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤.

في ظِل هذا الموقف المتأزم، رأى مسؤولون إسرائيليون أن نتنياهو أوصل إسرائيل إلى أسوأ وضع استراتيجي لها على الإطلاق، بعرقلته لمفاوضات الهدنة ورفضه الوصول إلى اتفاق، وأن هناك احتمالات لاندلاع حرب كبرى بالمنطقة.

٣٠. فشل مفاوضات الدوحة:

كشفت مصادر بحركة حماس أن جولة المفاوضات، التي جرت بالدوحة، في أواخر أغسطس ٢٠٢٤م، "لم تحقق أي تقدم أو اختراق" في أي من الملفات العالقة مع إسرائيل. وذلك بعد أن أصر الجانب الإسرائيلي على وجود ٥ نقاط مراقبة على طول محور فلادلفيا، بعمق ٣٠٠ إلى ٤٠٠ متر في قلب أحياء مدينة رفح، وهو ما رفضته الحركة[١].

وكان مجلس الوزراء الإسرائيلي قد صوَّت على بقاء جيش الاحتلال في محور فلادلفيا، الأمر الذي اعتبرته الحركة إغلاقًا لباب المفاوضات بشكل كامل.

وبحسب مصادر مطلعة على المفاوضات، فإن إسرائيل تراجعت عن مواقف سابقة بشأن الانسحاب من ممر نتساريم، وأن الوفد الإسرائيلي وافق في مفاوضات القاهرة على الانسحاب من الممر، لكنه لم يقدم تأكيدات على إمكانية تنفيذ الحكومة الإسرائيلية هذا الانسحاب.

ومثل هذه التوافقات التي يَصل إليها الوفد الإسرائيلي المفاوض لا يمكن الثقة فيها بشكل تام؛ لأن نتنياهو على خلاف دائم مع هذا الوفد، ويقوض أي اتفاق يحاول أن يصل إليه لوقف الحرب واستعادة الأسرى.

(١) الشرق للأخبار، "حماس" لـ"الشرق": فشل مفاوضات الدوحة بشأن غزة، ٣١ أغسطس ٢٠٢٤.

٣١. مقترح الفرصة الأخيرة:

بعد فشل مفاوضات الدوحة، أفادت صحيفة "واشنطن بوست" أن الإدارة الأمريكية كانت تخطط لعرض "خطة نهائية وأخيرة وغير قابلة للتعديل" لوقف إطلاق النار في غزة، كفرصة أخيرة للحكومة الإسرائيلية وحركة حماس بعد انتشال جثث سِت من الرهائن من نفق في جنوب القطاع بينهم أمريكي إسرائيلي.

وبحسب الصحيفة، فإنه إذا لم تقبل إسرائيل وحركة حماس هذه المرة خطة وقف الحرب التي تعكف على وضعها واشنطن بالتعاون مع الدوحة والقاهرة، فإن ذلك سوف يمثل نهاية المفاوضات المستمرة منذ أشهر[1].

يمكن أن تمثل هذه الخطة أزمة بالنسبة لحركة حماس؛ لأن انحيازات الوسطاء تؤكد أنها لن تلبي الشروط الأساسية للمقاومة، وسوف تعتمد على الحلول الوسط، التي تصب في مصلحة إسرائيل بالطبع، كتقليص عدد القوات في محور فلادلفيا أو ممر نتساريم على سبيل المثال، وهو ما يعني بقاء قوات الاحتلال في أماكنها بالقطاع.

وفي مطلع سبتمبر ٢٠٢٤م، أكدت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن واشنطن سوف تقدم لحركة حماس وإسرائيل مقترحًا جديدًا وأكثر تفصيلًا لصفقة وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وكانت هيئة البث الإسرائيلية قد ذكرت أن المقترح الأمريكي الذي تتم صياغته هو بمثابة "الفرصة الأخيرة"، ويتضمن كلَّ النقاط الخلافية، وعلى رأسها محور فلادلفيا.

(1) The Washington Post, U.S. plans to present ‘take it or leave it’ Israel-Gaza cease-fire deal soon, 2024-09-01, Link

ونقلت قناة CNN الإخبارية عن مسؤول أمريكي كبير أنه "تمَّ الانتهاء بنسبة ٩٠ بالمئة من الاتفاق المحتمل بين إسرائيل وحماس بشأن وقف إطلاق النار والإفراج عن الأسرى في غزة"، مشيرًا في المقابل إلى أن "الخلافات لا تزال قائمة بشأن صفقة التبادل وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في غزة".

وأضاف المسؤول الأمريكي أن "جميع الفقرات الـ١٨ من الاقتراح باستثناء ٤ فقرات قد اكتملت وتمَّت الموافقة عليها"، وأنه قد تصدر مسودة اتفاق جديد بشأن تفاصيل لصفقة تبادل الأسرى[1].

وتتمثل نقاط الخلاف التي تسعى الولايات المتحدة لإيجاد حلول لها، وفرضها على طرفي الصراع، فيما يلي:

- التواجد الإسرائيلي في محور فلادلفيا في المرحلة الأولى من الاتفاق.

- عدد الأسرى الإسرائيليّين الذين سيتم إطلاق سراحهم أحياءً. وشروط إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيّين.

- إمكانية تطبيق وقف إطلاق النار بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية.

يُعد توجُّه الولايات المتحدة الأخير تحولًا عن نهجها "المُعلن" في المفاوضات، وهو التشاور مع الوسطاء، حيث تسعى من خلال المقترح الجديد إلى فرض خطتها على الطرفين المتصارعين.

في هذا السياق، تداولت تقارير إعلامية غربية مقترحًا أمريكيًّا يقضي بنشر قوات فلسطينية مدرّبة أمريكيًّا، على محور فيلادلفيا الحدودي، كبديل عن الجيش

(1) CNN, Netanyahu is unequivocal about ceasefire and hostage agreement with Hamas: 'There's not a deal in the making', 2024-09-05, Link

الإسرائيلي الذي يُصِر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على الاحتفاظ بوجوده هناك[١].

من جانبها، أكدت حركة حماس تمسكها بما تمَّ الاتفاق عليه بعد إعلان الرئيس الأمريكي بايدن وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وشددت الحركة على لسان عضو مكتبها السياسي، خليل الحيَّة، على أنها ليست بحاجة لأي أوراق أو مقترحات جديدة من أي طرف، وترفض العودة لنقطة الصفر أو الدوران في حلقة مفرغة، بما يحقق أهداف نتنياهو[٢].

٣٢. الاتفاق "المنفرد":

في الوقت الذي كانت لا تلوح فيه بوادر اتفاق قريب لوقف إطلاق النار بين المقاومة وإسرائيل، نقلت قناة NBC الأمريكية عن مصادر مطلعة أن عائلات الأمريكيّين الأسرى في قطاع غزة يضغطون على الإدارة الأمريكية من أجل إبرام اتفاق منفرد مع حركة حماس لتأمين إطلاق سراح ذويهم، بدون مشاركة من إسرائيل[٣].

وعلى الرغم من تأكيد هذه المصادر أن الإدارة الأمريكية تنظر في هذا الطلب، وأبلغت العائلات أنها سوف تبحث "كل الخيارات"، إلَّا أن مسؤول أمريكي قال إن عقد هذه الصفقة المنفردة مع حركة حماس أمر "غير مُرجَّح".

---

(١) صوت بيروت، هل ستذلل الخطة الأمريكية الجديدة العقبة الرئيسية في مفاوضات غزة؟، ٥ سبتمبر ٢٠٢٤.

(٢) الوكالة الوطنية للإعلام، خليل الحية: حماس متمسكة بمقترح بايدن وترفض أي أوراق جديدة، ٥ سبتمبر ٢٠٢٤.

(3) NBC News, Hostage families press Biden admin to make a deal with Hamas that doesn›t include Israel, 2024-09-05, Link

تأتي هذه الضغوط من جانب عائلات الأسرى على الإدراة الأمريكية بعد مقتل الأسير الأمريكي، هيرش جولدبيرج، والعثور على جثته ضمن جثث ٦ أسرى عثر عليها جيش الاحتلال في نفق بقطاع غزة، وبعد أن ترسخ لدى هذه العائلات اعتقادٌ بأن نتنياهو لن يلتزم بعقد اتفاق مع حركة حماس، يؤدي إلى وقف إطلاق النار في مقابل إطلاق سراح الأسرى، وفيهم الأسرى الأمريكيون، الذين يبلغ عددهم ٤، يُعتقد أنهم لايزالون على قيد الحياة، بالإضافة إلى رفات ٣ آخرين، تعتقد واشنطن أنهم لقوا مصرعهم[١].

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تُطرَح فيها احتمالية تفاوض واشنطن مع حركة حماس، لعقد صفقة منفردة، إذا انهارت مفاوضات وقف إطلاق النار، وهي الاحتمالة التي عارضها كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية، في يونيو ٢٠٢٤م.

ولكن ثمَّة إشارة يرى محللون أنها تدل على وجود إمكانية تغيُّر في موقف الإدارة الأمريكية هذه المرة، وهي جمع قائمة بأسماء سجناء في الولايات المتحدة، يمكن أن تهتم حركة حماس بإطلاق سراحهم في مقابل الأسرى الأمريكيّين الأربعة في قطاع غزة.

٣٣. المفاوضات بعد استشهاد السِّنوار:

تعطلت مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بعد أن توسعت إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة وجنوب لبنان، واغتيال قيادات المقاومة، في حزب الله اللبناني وحركة حماس. وهو ما بلغ ذروته في اغتيال حسن نصر الله ويحيى السِّنوار.

(١) الشرق، عائلات الأميركيين المحتجزين في غزة تضغط على بايدن لعقد صفقة مع حماس، ٥ سبتمبر ٢٠٢٤.

ولكن بعض المحللين رأو أن غياب السِّنوار عن المشهد يمكن أن يُحدِث دفعة في المفاوضات، بعدما ظلت إسرائيل تردد طيلة الفترة الماضية أن السِّنوار هو السبب الرئيس لتعقّد المباحثات، لذا فإن غيابه قد يُعيد قنوات الاتصال بأشكال مختلفة بين جميع الأطراف.

ولكن البعض الآخر رأى أن "المشكلة" ليست في السِّنوار وإنما في نتنياهو الذي يريد كل شيء مجانًا؛ لأن الإسرائيليّين يريدون أخذ الرهائن دون دفع الثمن، فهُم غير مستعدين لمناقشة أي مسارات سياسية لقيام دولة فلسطينية ولا يرغبون في إطلاق أعداد كبيرة من السجناء الفلسطينيّين بسبب إصرارهم على الإفراج عن عددٍ محدود منهم.

ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن تصبح الأمور أسهل برحيل السِّنوار، فحماس ليست حركة فردية، لذا فإن موقفها لن يتغير أبدًا طالما أن إسرائيل ظلّت متمسكة برفض شروطها لإنهاء الحرب[1]، وهو ما أكده خليل الحيَّة، نائب رئيس الحركة، حينما قال إن الأسرى الإسرائيليّين لدى حماس لن يُفرَج عنهم إلّا عندما يتم وقف الحرب نهائيًّا وتحقيق الإنسحاب الشامل للاحتلال من كل قطاع غزة، وينال الأسرى الفلسطينيّون حريتهم.

وكان الحيَّة قد أكد أن حماس لا ترفض أي شيء يخدم الفلسطينيّين وتطالب بوقف العدوان وتبادل الأسرى، بينما "حكومة المجرم نتنياهو الفاشية لا تريد ذلك". وأضاف: "العالم كله يعرف أن نتنياهو هو مَن لا يريد وقف الحرب، ويعرف أن الاتفاق جاهز أصلًا ومرهون بوقف العدوان من أجل تنفيذه".

(١) الحرة، مقتل السنوار.. هل يفتح باب تحرير الرهائن ووقف الحرب؟، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤.

وبعد حديث عن مقترح مصري بشأن هدنة مؤقتة في غزة، لمدة يومين، يتم بموجبه إطلاق سراح أسرى، فيما يتم خلال ١٠ أيام التفاوض على استكمال الإجراءات الأخرى في القطاع، وصولاً لإيقاف كامل لإطلاق النار، وإدخال المساعدات للقطاع المحاصر، ورفض نتنياهو والمتطرفين في حكومته للمقترح، والإصرار على التفاوض تحت النار، رغم موافقة المستوى الأمني الإسرائيلي، تمَّ الإعلان عن جولة جديدة من المباحثات في العاصمة القطرية الدوحة، في أواخر أكتوبر ٢٠٢٤م، لبحث إمكانية استئناف المفاوضات للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى.

إيران ومحور المقاومة

باركت إيران على لسان كبار قادتها عملية "طوفان الأقصى"، ونفت بشكل رسميّ أن يكون لها دور في هجوم حماس على إسرائيل. وأكدت أن القيادة الفلسطينية تتخذ قرارتها بشكل مستقل.

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال"، قد نسبت إلى مسؤولين رفيعي المستوى في حماس وحزب الله اللبناني، أن إيران ساعدت في التخطيط لهجوم على إسرائيل على مدى أسابيع، مشيرة إلى أن "الحرس الثوري" قد أعطى الضوء الأخضر النهائي لذلك في سبتمبر ٢٠٢٣م، في بيروت[١].

ولكن الإدارة الأمريكية، رغم علنيَّة الدور الذي تقوم به طهران في دعم حماس، عسكريًّا وماديًّا وسياسيًّا، نفت رصدها أدلة على وقوف إيران وراء الهجوم على إسرائيل، في خطوة يمكن تفسيرها بعدم رغبة الولايات المتحدة في توسيع نطاق الحرب، وسعيها لحصر الصراع في المرحلة الحالية في المواجهة بين حماس وإسرائيل.

لا شك أن إيران استفادت من عملية "طوفان الأقصى"؛ لأنها عطلت المحادثات المتسارعة التي تتوسط فيها الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، وهو ما تعتبره إيران تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي؛ لأنه يوسع دائرة التواجد الإسرائيلي في الخليج، ويمكن أن يمهد لإحياء فكرة التحالف العسكري المناهض لطهران، والذي كان مطروحًا من قبل.

---

(١) المدن، إيران تنفي مشاركتها في التخطيط لـ"طوفان الأقصى"، ٠٩-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/tp2My

كذلك، فإن اشتباك المقاومة الفلسطينية مع إسرائيل يشغل تل أبيب عن مواجهة طهران ويعطل تحريضها للولايات المتحدة على توجيه ضربه عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، لتدمير مشروع إيران النووي من ناحيةٍ، ويجعل من إيران لاعبًا مؤثرًا ومركزيّا في المنطقة، ولا يُمكِن تجاهله في أي صراع أو تسوية إقليمية قادمة من ناحيةٍ أخرى.

إيران والحرب الشاملة

لكن السؤال الذي طرح حول موقف إيران بعد اندلاع الحرب، هو: هل توحد إيران جبهات المقاومة في المنطقة وتوجهها للدخول في مواجهة مع إسرائيل بالفعل، ومتى تتخذ هذا القرار؟

بدا واضحًا أن إيران لا ترغب في مواجهة مباشرة ومفتوحة مع الولايات المتحدة وإسرائيل؛ لأن هذه المواجهة قد توفر لإسرائيل الفرصة التي تنتظرها لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، بحجة الدفاع عن النفس، وسوف ترفع من مستوى التوتر مع الولايات المتحدة والغرب، في وقتٍ تحاول فيه طهران الوصول إلى شكل من أشكال التوافق معهما، من أجل العودة إلى الاتفاقية النووية ورفع العقوبات الاقتصادية التي تؤثر على وضع النظام الإيراني.

هذا بالإضافة إلى أن الوضع الداخلي الإيراني، المضطرب بسبب المظاهرات الاحتجاجية التي تخرج إلى الشارع بين الحين والآخر، يشهد تغيرًا سلبيًّا تجاه فصائل المقاومة التي تدعمها إيران، إذ ترفض قطاعات عريضة من الشعب الإيراني دعم المقاومة، وتنتقد توجيه الإمكانيات الإيرانية إلى جهات خارجية في وقتٍ

يعاني فيه المواطن الإيراني من أزمة معيشية خانقة، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلادهم بسبب سياسات النظام الخارجية[١].

ويزيد من رفض معارضي النظام الإيراني لدعم المقاومة، ما يجدونه من حرص النظام على أرواح الفلسطينيّين، في الوقت الذي لا يتورَّع فيه عن قتل المتظاهرين في الشوارع، الأمر الذي يُشعِرهم بأن دماءهم أرخص عند النظام من دماء الفلسطينيّين.

ولهذا، ظل التدخل الإيراني في الأحداث في حدود التهديد وتشتيت القوى الإسرائيلية، من خلال عمليات محدودة من جانب محور المقاومة، لتخفيف الضغط الإسرائيلي على حركة حماس، وللحد من نطاق الهجوم الذي كان منتظرًا على القطاع، ومساعدة المقاومة في الخروج من الحرب دون الوصول إلى مرحلة الانكسار التام.

وفي سياق يدل على عدم رغبة إيران في توسيع رقعة الصراع، ووجود توافق بين طهران وحماس، حول العمل على إيقاف الحرب، قالت وزارة الخارجية الإيرانية، إن حركة حماس ربما تكون مستعدة لإطلاق سراح عشرات الرهائن لديها، إذا أوقفت إسرائيل غاراتها الجوية العنيفة على قطاع غزة[٢]، ثم عاد سفير إيران لدى تايلاند وأكد هذا التوجُّه.

---

(١) مركز المسار، الحِراك الإيراني والدعم الحكومي لجماعات المقاومة العربيَّة، ٠٩-٠٢-٢٠٢٣، https://cutt.us/XjjpS

(٢) سكاي نيوز عربية، إيران تتحدث عن شرط حماس لإطلاق سراح الرهائن، ١٦-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/DhkHA

ولكن وصول حركة حماس إلى مرحلة الانكسار التام، وتيقن إيران من أن الحركة في سبيلها لتلقي ضربة يمكن أن تقضي عليها قضاءً كاملًا، هي النقطة التي رأى محللون أنه يمكن أن تفكر عندها طهران في الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال توجيه جماعات المقاومة الموالية لها، في لبنان وسوريا والعراق واليمن، إلى استهداف المصالح الأمريكية والإسرائيلية في كل مكان يمكنها الوصول إليها فيه، في إطار ما يُسمَّى بوحدة الجبهات أو تعدد الساحات.

وذلك لأن القضاء على حركة حماس، يمكن أن يكون بداية للقضاء على محور المقاومة، الذي تبنيه إيران منذ أكثر من أربعين عامًا، ويُعَد أحد أهم مرتكزات الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، الذي يعتمد على إيجاد جبهات مفتوحة حول إسرائيل، في قطاع غزة وجنوب لبنان وسوريا، لتعديل ميزان القوى في الصراع بين الدولتين، وتقليل احتمالية المواجهة على الأراضي الإيرانية.

ولهذا، حذر وزير الخارجية الإيراني السابق، حسين أمير عبداللهيان، في بداية الحرب، من أن "بلاده لا يمكن أن تبقى متفرجة إزاء هذا الوضع"، وأكد أن "الأطراف الأخرى في المنطقة جاهزة للتحرك إن لم يتوقف العدوان"[١].

وبناءً على ما سبق، فإن شكل التحرك الذي ذكره عبداللهيان، يتدرج صعودًا بتصاعد الأحداث في غزة. وقد بدأت مرحلته الأولى بالفعل، والتي أعلنت فيها جبهات المقاومة في العراق وسوريا واليمن عن تواجدها، من خلال عمليات

(١) قناة الغد، إيران: إذا لم يتوقف العدوان فأيدي جميع الأطراف في المنطقة على الزناد، ١٥-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/OYSi8

أقرب إلى الرمزية، لتدلل من خلالها على قدرتها على استهداف مصالح أمريكا وإسرائيل. أما حزب الله اللبناني فكان الأكثر تصعيدًا في اشتباكه مع القوات الإسرائيلية منذ البداية.

وهذه المرحلة كانت إيران ترغب في عدم الاضطرار إلى تجاوزها؛ لأنها تريد المحافظة على أوراق الضغط على إسرائيل ومنها إلى الولايات المتحدة وباقي الدول، ولا تريد أن تستعمل كل أوراقها مرة واحدة[١].

وكان التقدير هو أنه يمكن لإيران أن تنتقل إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة التصعيد، وتوحيد جبهات المقاومة، من خلال توجيه الأذرع المسلحة إلى الدخول في الحرب، إذا وقعت أعداد كبيرة من الضحايا المدنيّين أثناء الغزو البري الإسرائيلي لقطاع غزة، أو أوشكت المقاومة الفلسطينية على تلقي الهزيمة الكاملة.

أما المرحلة الثالثة والأخطر بالنسبة لإيران والمنطقة، فهي التدخل الإيراني المباشر في الحرب، في حال استهداف الأراضي الإيرانية.

المواجهة الأولى مع إسرائيل

قامت إسرائيل باستهداف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من أبريل ٢٠٢٤م، ما أسفر عن مقتل عدد من قيادات الحرس الثوري الإيراني. وبعد مرور ما يقرب من أسبوعين، ردَّت إيران بعملية عسكرية ضد إسرائيل، يمكن وصفها بأنها عملية محدودة ومنضبطة، وغير تصاعدية، وتهدف لحفظ ماء الوجه ورد الاعتبار، وليس الهدف منها الدخول في حرب مفتوحة.

---

(١) الحرة، ثلاثة مستويات لتدخل إيران.. هل تتوسع حرب إسرائيل وغزة؟، ١٦-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/9SV65

بَدا من الرَّد الإيراني أن طهران كانت حريصة على إخراج مشهد العملية العسكرية بطريقة لا تدفع إسرائيل وحلفائها إلى الرَّد بهجوم أعنف، وذلك من خلال غياب عنصر المفاجأة، واستخدام أسلحة أقل تقدمًا، يمكن إسقاطها والتعامل معها، وإتاحة الوقت لإسرائيل من أجل صد الهجوم، وعدم استهداف المدن الكبرى، وتجنب إسقاط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى.

كذلك، سعت إيران إلى التواصل مع الولايات المتحدة عبر دول بالمنطقة، لإطلاعها على طبيعة الهجوم وحدوده والمستهدف منه، وهو ما صادف رغبة لدى واشنطن في تحجيم هذه المواجهة، وعدم السماح بتحولها إلى حرب إقليمية تضر بمصالحها.

ولكن الرَّد العسكري أسس لمرحلة جديدة وقواعد اشتباك مختلفة، وفرض استراتيجية جديدة للصراع مع إسرائيل، تتجاوز مرحلة "الصبر الاستراتيجي"، من أجل حماية النظام والمصالح الإيرانية، وتنتقل إلى معادلة تبادل الردع، والرَّد بالمثل، بغض النظر عن نتائج هذا الرَّد، التي لا تتناسب مع ما روجه النظام الإيراني حول قوة الرَّد وحزمه.

احتفى المسؤولون الإيرانيّون بالرَّد على إسرائيل، واعتبروا عمليتهم العسكرية ناجحة، بغض النظر عن حجم الخسائر التي أحدثتها، وأكَّد بعضهم على رمزية هذه العملية ونتائجها الاستراتيجية. وفي المقابل أعلنت إسرائيل فشل العملية الإيرانية بعد أن تصدت مع حلفائها – ومنهم الأردن – للصوراريخ والمُسيَّرات.

أظهرت العملية مدى قلق النظام الإيراني من جبهته الداخلية، التي يمكن أن تنفجر في حالة تعرُّض مراكز القيادة والسيطرة والأمن لضربة قوية خلال حرب شاملة مع إسرائيل.

ولهذا ضيَّقت السلطات الإيرانية على منتقدى المواجهة مع إسرائيل، وشدَّدت الخناق على منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، حتى لا تؤثر أصوات المنتقدين والمشككين على روايتها للأحداث، والتي قامت على تضخيم الإنجاز الإيراني، من خلال حملة لنشر بيانات ومواد إعلامية مبالغة وربما غير صحيحة في بعض الأحيان.

أمَّا على المستوى الشعبي في إيران، فقد انقسم الإيرانيّون إلى ثلاث فئات في تعاملهم مع الأحداث: فمنهم مَن أيَّد موقف النظام وخياراته، واحتفل بالرَّد العسكري، وشارك في الحملة الإعلامية التي تبشر بالانتصار في المواجهة مع إسرائيل.

ومنهم مَن أعرب عن خوفه من تطور المواجهة إلى حرب شاملة، تعيد إيران إلى أجواء الحرب مع العراق، بكل ما خلفته من خسائر.

ومنهم مَن تمنَّى وقوع حرب شاملة مع إسرائيل، تنهزم فيها إيران، حتى يسقط النظام الحاكم، الذي صار من الصعب إصلاحه من الداخل أو إسقاطه بحِراك شعبي.

وعلى كل حال، فقد أظهرت الأحداث وجود قطاعات من الشعب الإيراني لا تعادي إسرائيل والولايات المتحدة، ولا تعتبرهما عدوًّا، ولا تتعاطف مع قضايا المقاومة في المنطقة.

خرجت إيران وإسرائيل بجملة من المكاسب وبعض من الخسائر بعد الرَّد العسكري الإيراني، بينما خرجت أطراف أخرى بخسارة كاملة، وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية المُطبّعة والمتعاونة مع الكيان الصهيوني.

استغلت إيران الرَّد العسكري في إرضاء قطاعات طالبت بمواجهة إسرائيل، والتغطية على الأزمات الداخلية بحجة مواجهة عدو خارجي، واستعادة صورتها على المستوى الإقليمي كقوة ردع، وترميم صورة محور المقاومة بعد إحجامها عن المشاركة الفاعلة في مساعدة الفلسطينيّين، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته عن الأخطار التي يمكن أن تتسبب فيها إسرائيل.

واستغلت إسرائيل الأحـداث في حشد الجبهة الداخلية خلف الحكومة، واستعادة زخم الدعم الخارجي الذي تأثر بسبب استهدافها للمدنيّين الفلسطينيّين.

أمَّا المقاومة فقد جاء الرَّد الإيراني في توقيت غير مناسب لها؛ لأنه لم يفدها في عملياتها الحربية، بسبب محدوديته وارتباطه بالمصالح الإيرانية، وليس بالقضية الفلسطينية، بما ترتب عليه من تبعات لمصلحة إسرائيل.

وإذا انتقلنا إلى العالم الإسلامي السُّني والدول العربية، فسنجد أن إيران تسجل موقفًا متقدمًا، كدولة شيعية تقود محور المقاومة وتهاجم إسرائيل، في الوقت الذي تعاونت فيه دول عربية مع إسرائيل، وتخاذلت دول عربية وسُنيَّة أخرى عن نصرة القضية الفلسطينية.

لم يكن الرد الإيراني على إسرائيل عسكريًّا فقط، ولا يقاس بأثره التدميري أو بالخسائر التي أحدثها، أو بالتبعات العسكرية التي يمكن أن تترتب عليه، وإنما يقاس بالواقع الجديد الذي فرضه، وهو الردع المتبادل وامتلاك الحق في الرَّد بالمثل.

ولهذا جاءت الضربة العسكرية على قدر المستهدف منها، وهو رد الاعتبار، وصياغة وضع جديد، يسمح لطهران بالرَّد على أيّ تهديد لمصالحها من جانب تل أبيب التي اسفادت هي الأخرى من الهجوم الإيراني في حربها في غزة.

ولهذا يمكن وصف نتيجة المواجهة الأخيرة بين إيران وإسرائيل بأنها نتيجة إيجابية في مجملها لكلا الطرفين؛ وسلبية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، نظرًا للمكاسب التي حققتها طهران وتل أبيب.

ردت إسرائيل على الهجوم الإيراني، في ١٩ أبريل ٢٠٢٤م، بهجوم محدود بمُسيَّرات صغيرة يرجح أنها انطلقت من داخل إيران، واستهدفت مدينة أصفهان وقاعدة جوية إيرانية، دون أن يسفر الهجوم عن ضحايا أو أضرار ودون إعلان إسرائيلي رسمي.

المواجهة الثانية مع إسرائيل

في الأول من أكتوبر، شنت إيران هجومها الثاني على إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤م، واستخدمت فيه أكثر من ١٨٠ صاروخًا، وذلك ردًّا على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيَّة بطهران، والأمين العام لـ"حزب الله" اللبناني حسن نصر الله في بيروت، ومجازر إسرائيل بغزة ولبنان.

اتبعت إيران في الضربة الثانية مسارًا أكثر تعقيدًا مقارنة بالضربة الأولى، باستخدام صواريخ بعيدة المدى ودقيقة التوجيه، من الناحية العملياتية.

وكانت الأهداف في الضربة الثانية أكثر دقة وتركيزًا على مواقع عسكرية حساسة بالنسبة لإسرائيل، مثل أنظمة الدفاع الجوي، ومحطات الرادار، ومراكز القيادة والسيطرة.

هذا التحول يعكس - بحسب متابعين - استراتيجية جديدة من جانب إيران، التي تسعى الآن إلى إلحاق ضرر مباشر بالبنية التحتية العسكرية الحيوية لإسرائيل بدلًا من استهداف أهداف رمزية أو أقل أهمية[١].

(١) وكالة الأناضول، ضربة إيران الثانية لإسرائيل، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤.

أثبتت الضربة الصاروخية قدرة طهران على استهداف العمق الإسرائيلي بفعالية كبيرة محدثة أضرارًا محسوبة بدقة، ولتؤكد على قاعدة جديدة في توازن القوى، تنص على إمكانية استهداف الأراضي الإسرائيلية مباشرة من إيران.

أما الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني الثاني، فجاء فجر ٢٦ أكتوبر، عبر مهاجمة أسراب من الطائرات الإسرائيلية مواقع دفاعات جوية وصواريخ باليستية وفق ما ذكرته تل أبيب، بينما قالت إيران إن مواقع عسكرية في طهران وخوزستان وإيلام تعرضت لأضرار محدودة جراء الهجوم، مع تسجيل ٤ قتلى في صفوف الجيش وفق إعلام إيراني.

وعقب الهجوم، نددت وزارة الخارجية الإيرانية بالهجمات الإسرائيلية على بلادها، مؤكدة امتلاك طهران "حق الدفاع عن النفس" وفق ميثاق الأمم المتحدة.

في المقابل، انتقد قادة في المعارضة وأعضاء كنيست إسرائيليّين الهجوم الذي شنته تل أبيب على إيران، واعتبروه "استعراضًا" لن يغير "معادلة توازن الرعب في الشرق الأوسط"[١].

لم يرق الرد الإسرائيلي الفعلي إلى مستوى التهديدات، وسلك أقل السيناريوهات توقعًا، مما أثار انتقادات داخل إسرائيل نفسها، وفي الوقت نفسه منح السلطات الإيرانية الفرصة للتقليل من حجمها وفعاليتها. وتمهد تلك الضربة المحدودة وردود الفعل حولها، الطريق لكسر المسار التصعيدي للمواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران، والسماح بتراجع عجلة الحرب خطوة إلى الخلف

(١) العربي، عام المواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران.. ٤ هجمات متبادلة منذ أبريل، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤.

نحو جبهة المواجهة الرئيسة بالنسبة لجيش الاحتلال في غزة إضافة إلى الجبهة اللبنانية المشتعلة.

بالقطع، لا يوفر هذا السيناريو نصرًا حاسمًا لأي من الأطراف ولكنه يوفر نقطة توازن بين المصالح المرجوة والخسائر المحتملة، تاركًا لكل طرف الفرصة لصياغة ما حدث بالشكل الذي يخدم أهدافه السياسية.

يمكن لإيران القول بأنها نجحت في فرض معادلة جديدة أصبح استهداف الأراضي الإسرائيلية معها خيارًا مطروحًا حال تجاوزت إسرائيل الخطوط الحمراء، مع إقرار ضمني بذلك من واشنطن وتل أبيب كليهما[١].

الإسناد من جبهات المقاومة

حتى نهاية الأسبوع الرابع من الحرب، لم تتحقق من "وحدة الساحات"، أو "وحدة جبهات المقاومة"، التي أعلنت عنها إيران، شيئًا، باستثناء عمليات رمزية، قامت بها قوات الحوثي والميليشيات التابعة لإيران، في سوريا والعراق، مستهدفة بها القوات الأمريكية ودولة الاحتلال. ولكنها لم ترق إلى مرحلة الدخول في حرب شاملة مع الكيان الصهيوني، قد تورط إيران أو تعرضها لعمليات انتقامية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولكن مع استمرار الحرب، وزيادة المجازر الإسرائيلية، قام محور المقاومة بالتصعيد على جبهات عديدة، واستمرت أعمال الإسناد التي يقوم بها لإشغال الكيان الصهيوني، وتشتيت جهوده، وهو ما أدى لزيادة التصعيد مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

---

(١) الجزيرة، لماذا امتنعت إسرائيل عن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤.

١. الجبهة اللبنانية:

أعلن حزب الله اللبناني، منذ الساعات الأولى لعملية "طوفان الأقصى"، أنه لا يقف على الحياد في هذه المواجهة. وأكد الحزب وجود اتصال مباشر بين قيادته وقيادة المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، لإجراء تقييم متواصل للأحداث وسير العمليات، ورَهَن استعداده للانخراط في القتال المفتوح باحتمالية تنفيذ هجوم بري موسع على غزة.

وموقف الحزب الداعم لحركة حماس، هو دفاع عن وجوده، قبل أن يكون التزامًا تجاه جبهة من جبهات محور المقاومة؛ لأن القضاء على الحركة في القطاع يَعني توجيه إسرائيل جهودها كاملة نحو جنوب لبنان، للقضاء على حزب الله في مرحلة تالية.

وفي ظِل طبيعة علاقة التأثير المتبادل بين حزب الله وحركة حماس، بدأ الحزب منذ اليوم الأول للحرب في القيام بسلسلة من العمليات ضد أهداف عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا اللبنانية. وتصاعدت عمليات الحزب مع تصاعد القصف على قطاع غزة واستعداد الجيش الإسرائيلي لاجتياحه بريًّا.

أدى الحزب دورًا مهمًّا في إشغال القوات الإسرائيلية، التي انتشر قسم منها على طول الحدود اللبنانية، ولكن بعض الخبراء العسكريين رأوا أن ما جرى على الحدود اللبنانية الإسرائيلية في بداية الحرب ليس فتح جبهة قتالية، بل هو "تحرش" ليس من شأنه أن يخفف الضغط على غزة؛ لأنه لم يتم إطلاق أي صواريخ بعيدة المدى على أراضي داخل الكيان الصهيوني.

ويرجع ذلك إلى أن الحزب أخذ في الاعتبار التحذيرات والتهديدات الغربية، والاعتراض اللبناني على فتح جبهة الجنوب، التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير لبنان الذي لا يملك مقومات الصمود في حرب مفتوحة مع إسرائيل، وسوف يتحمل كلفتها جميع اللبنانيّين.

ولهذا، فإن دور حزب الله لم يتعد التدخل المحدود أو الرمزي، ولم يرق إلى وصفه بجبهة حرب حتى نهاية الشهر الأول من الحرب، الأمر الذي بدأ البعض من حماس في انتقاده[١].

وفي تطور جديد على الجبهة اللبنانية، أعلنت "قوات الفجر"، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية في لبنان، أنها استهدفت بالصواريخ مواقع إسرائيلية في الأراضي المحتلة، في إطار الدفاع عن لبنان ودعم أهل غزة.

واعتبر مراقبون أن صواريخ قوات الفجر - رغم محدودية أثرها في المعركة المرشحة إلى انفجار على الجبهة بين لبنان وإسرائيل- تعد رسالة تحذير لجيش الاحتلال من تعدد القوى والفصائل الجاهزة لمواجهته على جبهته الشمالية إلى جانب حزب الله، في حالة اتساع رقعة الحرب[٢].

بدأ حزب الله اللبناني التصعيد في اشتباكاته مع جيش الاحتلال، ردًّا على استهداف إسرائيل لقياداته التي تنسق مع حماس، ومنهم محمد حدرج، الذي لعب

(١) الاستقلال، انتقادات حماس تتصاعد.. هل تكتب عملية طوفان الأقصى نهاية "محور المقاومة"؟، ٢٣-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/Qlu1K

(٢) الجزيرة، الجماعة الإسلامية بلبنان: سنواصل مقاومتنا دفاعا عن لبنان وغزة، ٢١-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/0bwMN

دورًا في التعاون بين حماس والمحور الإيراني في مجالات الحرب الإلكترونية والدفاع الجوي[١].

ومع زيادة التصعيد على الجبهة اللبنانية، قال رئيس الأركان الإسرائيلي إن احتمال نشوب حرب على جبهة لبنان بات "أكبر من ذي قبل"، لتحقيق هدف واضح، وهو إعادة السكان الإسرائيليّين إلى شمال دولة الاحتلال. وكان لدى حزب الله تقديرات بأنه سوف يَتعرَّض لهجوم كبير من جانب إسرائيل.

في فبراير ٢٠٢٤م، شاعت أقاويل بأن إيران أعطت الضوء الأخضر لحزب الله بالتصعيد العسكري مع إسرائيل في حال اجتاح الاحتلال مدينة رفح[٢]، وهو ما لا يتفق مع رغبة إيران في تجنب حرب شاملة.

تصاعدت حدة المواجهات والاشتباكات بين حزب الله اللبناني والجيش الإسرائيلي منذ اغتيال إسرائيل القيادى في الحزب طالب عبدالله. وتُعد الاشتباكات التي تلت ذلك هي الأعنف منذ الحرب بينهما في عام ٢٠٠٦م.

وبالتزامن مع تصاعد حدة المواجهات بين الطرفين، ذكرت شبكة CNN الأمريكية أن تل أبيب أبلغت واشنطن، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤م، باستعدادها للتوغل البري وشن هجوم على لبنان، وأنها تخطط لنقل أسلحة من جنوبي غزة لشمال إسرائيل استعدادًا لحرب محتملة مع حزب الله[٣].

---

(١) نبض، استهداف ضابط ارتباط بين فيلق القدس وحزب الله، ٢٠-٠١-٢٠٢٤، https://2u.pw/mGP4wRV

(٢) عربي بوست، استعداداً لحرب محتملة.. مصادر: إيران تفتح مستودعات أسلحتها لحزب الله في سوريا، ٢٩-٠٢-٢٠٢٤.

(3) CNN, US concerned Iron Dome could be overwhelmed in war with Hezbollah, 2024-06-21, Link

ونقلت صحيفة "بوليتيكو" عن مسؤولين أمريكيّين أنهم سلموا تحذيرًا واضحًا لحزب الله مفاده أنه "على الحزب ألَّا يفترض أن واشنطن تستطيع منع إسرائيل من مهاجمته".

وكان جيش الاحتلال قد أعلن، في ١٨ يونيو ٢٠٢٤م، أنه وافق على خطط عملياتية لتنفيذ هجوم موسع في لبنان، وتمَّ اتخاذ القرارات بشأن استمرار رفع جاهزية القوات في الميدان.

وحول موقف الولايات المتحدة حال اندلعت الحرب بين الكيان الصهيوني وحزب الله، فإن واشنطن التي تسعى لمنع اندلاع حرب أكبر في الشرق الأوسط لن تتخلى عن إسرائيل وسوف تقدم لها الدعم الكامل، وفق ما نُشِر بعد لقاءٍ جمع مسؤولين أمريكيّين بوفد إسرائيلي رفيع المستوى.

اشتد التصعيد المتبادل، من خلال القصف على طول الحدود بين لبنان ودولة الاحتلال، حيث واصل حزب الله إطلاق الصواريخ، ردًا على العمليات الإسرائيلية التي تستهدف عناصر الحزب وقياداته والمدنيّين اللبنانيّين. ونفى أمين عام الحزب، حسن نصر الله، كلَّ ما يُشاع عن وجود اتفاق جاهز للوضع عند الحدود، وأكَّد استمرار الحزب في القصف الحدودي مادامت الحرب في غزة مستمرة[١].

أمَّا التطور اللافت للنظر على هذه الجبهة، فهو إعلان "سرايا المقاومة" تنفيذ هجوم بالصواريخ على موقع في "مزارع شبعا" اللبنانية المحتلة، وأن السرايا

(١) وكالة أنباء العالم العربي، نصر الله: جبهتنا لن تتوقف ما دامت الحرب مستمرة في غزة، ١٨ يوليو ٢٠٢٤.

حاضرة منذ بداية الحرب على الحدود، وتقوم بعمليات الإسناد، وارتقى لها عدد من الشهداء[١].

وبانضمام سرايا المقاومة، اتسعت رقعة الإطار الوطني اللبناني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي؛ لأن هذا التنظيم عابر للحزبية والمذهبية، ويضم مسلمين من السُّنة والشيعة ومسيحيّين ودروز، على أرضية قومية لبنانية ومعتقدات معادية لإسرائيل.

كانت نقطة التصعيد التالية، حينما سقط صاروخ على قرية "مجدل شمس" الدرزية بمرتفعات الجولان السورية المحتلة، في ٢٧ يوليو ٢٠٢٤م، ما أسفر عن مقتل ١٢ من الأطفال والفتية، وإصابة نحو ٣٠ آخرين.

اتهمت إسرائيل حزب الله بإطلاق الصاروخ، وقالت إنه إيراني الصنع، من نوع "فلق١"، ولا يملك مثل هذا النوع من الصواريخ إلَّا حزب الله[٢]. كذلك أعلنت الولايات المتحدة أن الهجوم على مجدل شمس نفذه حزب الله.

نفى حزب الله مسؤوليته عن الحادث، واتهم إسرائيل بالوقوف وراء القصف، وأكدت مصادر بالحزب أنهم لن يسكتوا على أي محاولة من جانب العدو لاستغلال هذه الحادثة في توجيه ضربات إلى لبنان، وأن الرد الإسرائيلي سوف يكون له ما يقابله. وأفادت معلومات بأن الحزب أبلغ اليونيفيل (قوات الأمم المتحدة في لبنان) بأن أي تصعيد باتجاه بيروت أو المدنيّين سيتم الرد عليه باتجاه العمق الإسرائيلي، وأن أي تصعيد يمكن أن يجر المنطقة لحرب مفتوحة[٣].

---

(١) صدارة للمعلومات والاستشارات، دخول "سرايا المقاومة" على خط المواجهة جنوب لبنان، ١٧ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، صاروخ مجهول.. ٧ أسئلة تشرح حادث مجدل شمس، ٢٨ يوليو ٢٠٢٤.

(٣) RT عربي، مصادر من حزب الله: استغلال حادثة مجدل شمس لتوجيه ضربة للبنان سيتم الرد عليها، ٢٩ يوليو ٢٠٢٤.

يمكن اعتبار محاولة اغتيال فؤاد شكر، القيادي بحزب الله، ورئيس غرفة العمليات بالحزب، في الغارة الإسرائيلية على ضاحية بيروت الجنوبية، في ٣٠ يوليو ٢٠٢٤م، هو الرد الإسرائيلي على حادث مجدل شمس، وهو ما أكده المتحدث باسم جيش الاحتلال، الذي قال إن ضربة بيروت تأتي ردًّا على هجوم الجولان.

في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، حصل تصعيد كبير بين الطرفين بعد انفجار آلاف من أجهزة النداء (البيجر) بشكل متزامن كمحاولة لاستهداف عناصر حزب الله، أدَّت التفجيرات إلى إصابة أكثر من ٢٧٥٠ شخص، وسقوط عدد من القتلى، وأعلن حزب الله أن إسرائيل هي المسؤولة عن الهجوم وتوعدها بالرد.

بالمقابل، صعد حزب الله عملياته ضد إسرائيل، فرد بقصف أهداف في مدينة حيفا المحتلة بتاريخ ٢٢ سبتمبر، لأول مرة منذ حرب تموز في ٢٠٠٦م. ومنذ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٤م، تشن إسرائيل عدوانًا بريًّا وجويًّا موسعًا على لبنان.

كان التطور الأخطر على الجبهة اللبنانية، حينما اغتالت إسرائيل أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، إلى جانب عدد من كبار قادة الحزب، منهم علي كركي، قائد الجبهة الجنوبية، وعباس نيلفروشان، نائب قائد الحرس الثوري الإيراني وقائد فيلق القدس في لبنان، بعد عملية استخباراتية معقدة وتنسيق عسكري متقدم. جاءت عملية الاغتيال بعد معلومات حصل عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي تُفيد باجتماع لقادة حزب الله في مقرِّه المركزي بالضاحية الجنوبية.

وبعد أسبوع من الغارات الجوية المكثفة على لبنان، بدأ جيش الاحتلال منذ ١ أكتوبر ٢٠٢٤م، عملية عسكرية برية تستهدف مواقع تابعة لحزب الله، وصفها بالمحددة.

وعلى الرغم من استمرار عمليات القصف على لبنان، لم يتوقف إطلاق الصواريخ تجاه الشمال الإسرائيلي من قبل حزب الله. ولا تزال عناصر الحزب ناجحة في التصدي لهجمات إسرائيل رغم الخسائر، بالإضافة لاستهدافات مباشرة على مواقع إسرائيلية كان آخرها استهداف منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تل أبيب بطائرة مُسيَّرة.

٢. الجبهة اليمنية:

حذر زعيم جماعة أنصار الله اليمنية، عبد الملك الحوثي، من أنه إذا تدخلت الولايات المتحدة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل مباشر، فسوف ترد جماعته بإطلاق طائرات مُسيَّرة وصواريخ باتجاه الكيان الصهيوني، وسوف تتخذ خيارات عسكرية أخرى. وقال إن الحوثيّين مستعدون للتنسيق مع جماعات أخرى[١]، في إشارة إلى باقي الفصائل في محور المقاومة بالمنطقة.

وفي ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، برهن الحوثيون على صدق تهديدهم باستهداف إسرائيل، بعد أن أسقطت مدمّرة أمريكية في البحر الأحمر ثلاثة صواريخ وعدة مُسيَّرات، أطلقها الحوثيون من اليمن، ويحتمل أنّها كانت موجّهة إلى أهداف في إسرائيل[٢].

وزاد الحوثيون من استهداف الكيان الصهيوني بشكل علني، في ١ نوفمبر ٢٠٢٤م، من خلال إطلاق عدد من الصواريخ الباليستية والمُسيَّرات، استهدفوا بها العمق الإسرائيلي[٣].

---

(١) المملكة، الحوثيون يحذرون واشنطن من إطلاق صواريخ ومسيرات إذا تدخلت في غزة، ١٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/y980O

(٢) لبنان ٢٤، اعتراض صواريخ ومسيّرات حوثية، ٢٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/OdfCJ

(٣) وكالة الأناضول، "الحوثي" تنشر مشاهد إطلاق صواريخ ومسيرات، ١٠١-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/vG3gW

بدا واضحًا أن الحوثيّين قادرون على تهديد المصالح الأمريكية، إذا قرروا استهداف مصادر النفط وخطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر.

وبالفعل، بدأ الحوثيون في استهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل. ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بشن هجمات على مواقع يمنية، زعمت أن الحوثيّين يطلقون منها الصواريخ على السفن التجارية وسفن البحرية الأمريكية في البحر الأحمر.

تعهد الحوثيون عقب الهجوم العسكري عليهم وتصنيفهم كيانًا إرهابيًّا، بمواصلة الهجمات على السفن المتجهة إلى إسرائيل، فاعترضوا وأغرقوا سفن شحن متجهة لإسرائيل، واستهدفوا سفنًا أمريكية وبريطانية وألمانية، أثناء مرورها من خليج عدن، واصفين إيَّاها بأنها مشاركة في الدعم اللوجيستي للهجمات التي تُشَن على اليمن من جانب الولايات المتحدة.

وبدورها، قامت إسرائيل بقصف ميناء الحُديّدة اليمني، وأصابت أهدافًا زعمت أنها أهداف ذات استخدامات مزدوجة، منها بنية تحتية للطاقة وخزانات وقود، وأن استهدافها بالقصف الجوي جاء بعد إبلاغ الحلفاء[١].

جاء القصف الإسرائيلي رَدًّا على هجوم بطائرة مُسيَّرة حوثية استهدفت وسط تل‌أبيب، ما أدَّى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين، وبعد أكثر من ٢٢٠ هجومًا للحوثيّين على إسرائيل.

تعهد الحوثيون بالاستمرار في ضرب الأهداف الإسرائيلية، ونفذوا بالفعل عمليات ضد ميناء إيلات، وأعلنت الجماعة أنها لن تتردد في مهاجمة "أهداف

(١) فرانس ٢٤، غارات إسرائيلية تستهدف ميناء الحديدة باليمن، ٢٠ يوليو ٢٠٢٤.

حيوية" في إسرائيل بعد الغارات على الحُديّدة، وأنها تستعد لحرب طويلة لمساندة قطاع غزة مهما كانت التداعيات والنتائج[١].

يُذكَر أنه منذ نوفمبر ٢٠٢٣م، والحوثيون يشنون هجمات بالصواريخ والمُسيَّرات على سفن تجارية في البحر الأحمر وبحر العرب، مرتبطة بإسرائيل أو متوجهة إلى موانئها، دعمًا للفلسطينيّين في قطاع غزة، وهو ما أدَّى إلى ارتفاع تكاليف التأمين وهروب شركات الشحن إلى طرق أخرى أطول بكثير وأكثر تكلفة.

وكانت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية قد نقلت عن الرئيس التنفيذي لميناء إيلات قوله إن "العمل في الميناء توقف كليًّا لعجز السفن عن الوصول إلى الميناء بسبب هجمات الحوثيّين في البحر الأحمر، وأنه تمَّ إغلاق الميناء منذ نوفمبر ٢٠٢٣م بسبب الأزمة المستمرة، وانتقلت أنشطته إلى مينائي أسدود وحيفا، وسُرِّحت أعداد كبيرة من العمال"[٢].

وبالنظر إلى دور الحوثيّين في دعم المقاومة، في ظل تقيُّد حزب الله بقواعد اشتباك لا يستطيع أن يتجاوزها بسبب الحالة اللبنانية المأزومة وعدم قدرته على اتخاذ قرار يؤدي إلى تدمير الدولة اللبنانية، وخضوعه للقرار الإيراني، وخروج الميليشيات الشيعية العراقية من المشهد لخوف إيران من الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع أمريكا، فإنه يبدو أن الحوثيّين في سبيلهم إلى تأسيس وضع مستقبلي يتجاوز حدود التبعية لإيران، والاضطلاع بدور إقليمي أكثر استقلالية، بعد أن

(١) الشرق للأخبار، الحوثيون يتوعدون بضرب "أهداف حيوية" في إسرائيل بعد غارات على الحديدة، ٢٠ يوليو ٢٠٢٤.

(٢) الجزيرة، توقف العمل بميناء إيلات الإسرائيلي بسبب هجمات الحوثيين، ٢١ يوليو ٢٠٢٤.

اتخذوا قرار المواجهة مع القوى العظمى المتواجدة في البحر الأحمر، وهددوا مصالحها، وصَاروا يخاطبون العالم الإسلامي من منطلق قضية إسلامية جامعة وعابرة للمذهبية، هي القضية الفلسطينية.

كذلك، تتنامى شعبية الحوثيّين - بحسب تقديرات لمحللين - لدى الشعب اليمني في الداخل، وفي منطقة الشرق الأوسط، بسبب موقفهم المساند لفلسطين، وقد يؤدي ذلك إلى استمرارهم في مواجهة الغرب، وهو ما أثار تكهنات بأن العلاقات الحوثية الإيرانية قد توضع في اختبار صعب، إذا ما اضطرت إيران إلى محاولة تحجيم نشاط الحوثيّين في البحر الأحمر، حتى لا تتعرَّض لعمليات انتقامية من جانب الولايات المتحدة.

٣. الجبهة السورية:

شهدت مناطق تواجد الميليشيات الإيرانية في سوريا حالة من الاستنفار، منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى"، وعززت هذه الميليشيات انتشار قواتها في مناطق توصف بأنها استراتيجية، على مقربة من الشريط الحدودي مع الجولان السوري المحتل.

ومنذ الأيام الأولى للحرب في غزة، قامت الميليشيات الإيرانية في سوريا بحملة لدعم ومساندة حركة حماس، وأعلنت عن فتح باب التبرعات والتطوع لقتال إسرائيل على الجبهة السورية الجنوبية[١].

وفي ١١ أكتوبر ٢٠٢٣م، تمَّ إطلاق قذائف من محافظة درعا السورية على مواقع إسرائيلية بالجولان المحتل. وذكرت مصادر أن مسلحي الميليشيات المرتبطة

(١) الشرق الأوسط، الميليشيات الإيرانية في سوريا تفتح باب التطوع لدعم "حماس"، ٠٩-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/riXde

بإيران هم مَن أطلق القذائف على الأغلب؛ لأن هناك انتشارًا لهم في المنطقة منذ سنوات، ويَجري تكثيفه وتعزيزه بشكل دائم، وقد زاد ذلك منذ أن شنت حركة حماس معركة "طوفان الأقصى" ضد إسرائيل[١].

وهاجمت طائرات مُسيَّرة تابعة لميليشيات موالية لإيران قاعدة "التنف" التابعة للتحالف الدولي في سوريا، في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣م، وأطلقت هذه الميليشيات صواريخ على منشأة عسكرية أميركية في منطقة كونوكو النفطية بالقرب من دير الزور.

وربما كان يُراد من هذه الهجمات إرسال رسائل تهديد إلى إسرائيل بإمكانية فتح جبهة الجولان إذا لم توقف حرب الإبادة والتدمير التي تشنها ضد الأهالي في غزة، الأمر الذي دعا البعض إلى الاعتقاد بأن حالة التصعيد مع إسرائيل سوف تكون من ناحية الجهة السورية وليس من لبنان، بحسب مسؤول إيراني مقرب من الحرس الثوري، رأى أن طهران تريد الحفاظ على البنية التحتية العسكرية لحزب الله اللبناني لأطول وقتٍ ممكن.

كان التطور الأبـرز، في ٢٨ يناير ٢٠٢٤م، حينما قتل ٣ من جنود الجيش الأمريكي وأصيب ما لا يقل عن ٣٠ آخرين في هجوم بطائرة بدون طيار على موقع أمريكي في الأردن، بالقرب من الحدود مع سوريا، وهي المرة الأولى التي يُقتَل فيها جنود أمريكيون بنيران مباشرة في الشرق الأوسط منذ بداية الحرب في غزة.

اتهمت واشنطن جماعات متحالفة مع إيران بالمسؤولية عن الهجوم الجوي، وأكدت اتخاذ قرار بالرد على هذا الهجوم، ضمن سياسة عدم توسيع نطاق الحرب في المنطقة، ولكن إيران نفت أي علاقة لها بالهجمات التي استهدفت الأمريكيّين،

(١) الشرق الأوسط، ما رسائل استهداف إسرائيل من سوريا؟، ١١-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/Fu2Vc

وقالت الخارجية الإيرانية إن فصائل المقاومة في المنطقة لا تتلقى أوامر من إيران، بل ترد على جرائم الحرب والإبادة الجماعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيَين.

هاجمت القوات الأمريكية الأهداف المرتبطة بطهران في سوريا والعراق، ومنها مواقع لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وأعلن البيت الأبيض أن واشنطن لا تريد حربًا مع إيران، ولا تسعى إلى صراع في الشرق الأوسط، ولكنها سوف ترد على أي ضرر يلحق بها[١].

وباستمرار الحرب، كانت سوريا مسرحًا خلال العام الماضي لاعتداءات جيش الاحتلال الذي استهدف الوجود الإيراني، وقصف القنصلية الإيرانية في دمشق، وغرفة العمليات الرئيسة للحرس الثوري في سوريا، واغتال قيادات كبرى تابعة للحرس الثوري الإيراني، من بينهم حجت الله أميدوار، نائب قائد الاستخبارات في "فيلق القدس"، وقائد استخبارات الحرس في سوريا، ورضا زارعي المستشار العسكري بالحرس الثوري الإيراني، بعد أن غيَّر مكان إقامته[٢]، وهو ما يدل على وجود متابعة استخباراتية إسرائيلية دقيقة لتحركات المستشارين العسكريّين الإيرانيّين في سوريا.

٤. الجبهة العراقية:

دعمت الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق هجوم حماس على إسرائيل، وأعلن الإطار "التنسيقي"، وهو "تحالف القيادات الشيعية" المشرف

(١) العربية، بعد الغارات الانتقامية.. واشنطن: لا نسعى لحرب مع طهران، ٠٣-٠٢-٢٠٢٤، https://2u.pw/Ss7ZmfC

(٢) صدارة للمعلومات والاستشارات، تصميم إسرائيلي على تقليم أظافر إيران في سوريا، ٠٤-٠٣-٢٠٢٤.

على الأحزاب السياسية التابعة لهذه الميليشيات، أن موقفه واضح، وهو أنه سوف يستهدف كل الأهداف الأمريكية، إذا تدخلت أمريكا في المعركة ولم تتوقف عن دعم الكيان الصهيوني. وهددت "منظمة بدر" الأمريكيّين، وأعلنت "عصائب أهل الحق" أنها مستعدة وتراقب الأحداث. وأكدت "كتائب حزب الله" أن واجبها الديني يلزمها بالتواجد في ساحة المعركة، وسوف توجّه الصواريخ والطائرات بدون طيار والقوات الخاصة التابعة لها لاستهداف الأمريكيّين، وأن صواريخها يمكنها أن تصيب إسرائيل ومؤيديها إذا لزم الأمر[١].

وكانت معلومات قد كشفت عن أن مسؤولين إيرانيّين من "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري، زاروا العراق والتقوا قيادات الميليشيات المسلحة الموالية لطهران، وتباحثوا حول الأوضاع في غزة، وإمكانية تفجر الجبهة اللبنانية، ودور المقاومة العراقية في المواجهة.

نفذت الميليشيات بعض تهديداتها، في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤م، حينما استهدفت القوات الأمريكية المتواجدة في العراق بهجومين منفصلين بطائرات مُسيَّرة تابعة لجهة مجهولة، على قاعدتي "عين الأسد" و"حريرة" الجويَّتين، وأصيب عدد من الجنود. ثم تكرر الهجوم على قاعدة عين الأسد في ٢٢ أكتوبر، من جانب ما يُعرَف بالمقاومة الإسلامية في العراق[٢].

تعرضت الميليشيات العراقية الموالية لإيران لضربات من جانب الولايات المتحدة، ما جعلها تتراجع عن الاستمرار في إسناد الجبهة الفلسطينية بقوة وفعالية.

---

(١) معهد واشنطن، الميليشيات المدعومة من إيران تشيد بـ"حماس" وتهدد الأمريكيين، ١٣-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/Z4Tjs

(٢) الجزيرة، هجوم بطائرة مسيّرة على قاعدة تضم قوات أميركية في العراق، ٢٢-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/16BeQ

يُذكر أن الأردن ساعد في التصدي لأي تهديد لإسرائيل قادم من ناحية العراق، وقام الجيش الأردني بدور في منع وصول الصواريخ العابرة للأجواء الأردنية إلى الكيان الصهيوني من ناحية الحدود العراقية.

"طوفان الأقصى" والحركات الإسلامية

وَجَّهت عملية "طوفان الأقصى" أنظار الغرب والأنظمة الإقليمية المعادية للمقاومة والحركات الإسلامية إلى ضرورة القضاء على حركة حماس، بعد أن عرَّضت وجود إسرائيل والمشروع الغربي في المنطقة للخطر، وأحرجت تلك الأنظمة التي لم تتجاوب مع تطلعات شعوبها.

ولهذا، فمِن المنتظر أن تتعرَّض الحركات الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، للاستهداف على جميع المستويات، لوقف دعمها لحركة حماس من ناحيةٍ، وحرمانها من استغلال الإنجاز الذي حققته المقاومة في العودة إلى المشهد وتحريك الشارع العربي والإسلامي من ناحيةٍ أخرى.

الإخوان و"طوفان الأقصى"

سارعت جماعة الإخوان المسلمين إلى تأييد عملية "طوفان الأقصى"، واعتبرتها ردَّ فعلٍ على الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والاعتداء على الفلسطينيّين، معتمدةً رواية المقاومة الفلسطينية، التي قامت بعمليتها في إطار حقها المشروع في مقاومة الاحتلال، مثلها مثل جميع حركات التحرير العالمية.

وعلى الأرض، قامت الجماعة منذ اليوم الأول للحرب، بمجموعة من الأنشطة العملية، لنصرة المقاومة ودعمها وإسنادها، بتنظيم المظاهرات والحشد لها، والتناول الإعلامي الواسع للحدث، وحَث الشعوب على تقديم الدعم للفلسطينيّين، بمختلف أشكاله.

كذلك، تواصلت الجماعة مع الهيئات والمؤسسات المعنية، لتفعيل دورها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وعملت على زيادة الوعي الشعبي بحق الفلسطينيّين في الدفاع عن حقوقهم المشروعة ومواجهة المحتل.

وتصدَّت الجماعة للرواية الإسرائيلية، التي يتبنَّاها الغرب، والتي تصف المقاومة بالإرهاب، من خلال وسائلها الإعلامية، التي أكدت على عدالة القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في مقاومة المحتل، وأن المقاومة تُعبّر عن ضمير العالم الإسلامي.

وموقف الإخوان المسلمين من دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة، هو موقف مضاد في مجمله لموقف العالم الغربي الذي يَتهم حركة حماس بالإرهاب، ويَعترف لإسرائيل بحقها في قتل الفلسطينيّين بحجَّة الدفاع عن النفس. ومضاد أيضًا لموقف الأنظمة العربية المُطبِّعة مع الكيان الصهيوني، التي تعتبر المقاومة خطرًا على مصالحها، وتتعاون مع الاحتلال للقضاء عليها، وتنتظر انتهاء الحرب بهزيمة حماس، وسقوط حكمها في قطاع غزة، وغلق ملف المقاومة المسلحة، والعودة إلى المسار السلمي واستئناف عملية التطبيع.

الإخوان والموقف الغربي

أدانت جماعة الإخوان المسلمين الصمت الدولي على المجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال في قطاع غزة، واعتبرت الدول – التي توفر الغطاء للممارسات الإسرائيلية الهمجية، بالدعم والتأييد، أو بالصمت وعدم القيام بما يجب لردع الغطرسة الصهيونية – شريكة لدولة الاحتلال في جرائمها الوحشية بحق المدنيّين الفلسطينيّين، في إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

واتهمت الجماعة الولايات المتحدة بتبني خطاب رسميّ يدعو إلى الكراهية، من خلال التعبئة ضد الفلسطينيّين والمسلمين.

ونظرت جماعة الإخوان المسلمين إلى الحشد العسكري الغربي المتربص بالسواحل العربية، لحماية أمن إسرائيل ومنع التدخل لنصرة المقاومة، في إطار الصراع التاريخي بين قوى الغرب والعالم العربي، ذلكم الغرب الذي زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمَّـة، وجعل أمنه وقوته مُقدَّمَين على أمن وقوة الجيوش العربية مجتمعة[١].

وفي مواجهة التحالف الغربي الداعم لإسرائيل، والشبيه بـ"أحلاف الحروب الصليبية"، سَعَت الجماعة لإدخال العالم الإسلامي في معادلة الصراع، من خلال التأكيد على البُعد الإسلامي في الصراع، ومركزية الأماكن المقدسة لدى جميع المسلمين، والربط بين المقاومة وعمقها في العالم الإسلامي، باعتبارها ضمير هذا العالم، ودعوة الشعوب المسلمة إلى الجهاد في سبيل الله، لتحرير فلسطين والمسجد الأقصى الأسير، واستنهاض علماء الأمَّة وأبناء الحركات الإسلامية لجعل قضية فلسطين أولى أولوياتهم.

من خلال النقاط السابقة، سارت جماعة الإخوان المسلمين، ضمن تفاعلها مع الموقف الغربي من الحرب على قطاع غزة، في مسار يمكن تفسيره على أنه محاولة لاستدعاء حالة "المواجهة" بين المشروع الإسلامي والمشروع الغربي، لتوسيع رقعة الضغط على الحكومات الغربية. ولم يمنع ذلك ذكر الجماعة

(١) موقع الإخوان المسلمين، بيان مفتوح إلى القمة العربية، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣، https://ikhwan.site/p-222728

للكنائس التي يقصفها جيش الاحتلال، وتأكيدها على المشتركات الإنسانية في حديثها عن الكارثة التي يَتعرَّض لها سكان القطاع، وتثمينها لموقف المتعاطفين مع سكان غزة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الجانب الآخر، يَرى الغرب أن الإخوان المسلمين، كتيَّار فكري عام، وكجماعة أم، وكامتدادت تنظيمية مختلفة، حجر زاوية في المشروع الحضاري الإسلامي، في مواجهة المشروع الحضاري الغربي، بشقيه: الخشن (الاستعمار العسكري) والناعم (الغزو الثقافي).

فالمشروع الحضاري الإسلامي، الذي يتبنَّاه الإخوان المسلمون، يواجه المشروع الحضاري الغربي، الذي يَسعى للهيمنة على العالم الإسلامي، بما يَحتوي عليه هذا المشروع من إعلاء قيمة الجهاد، وتحرير الوطن الإسلامي من كلّ سلطان أجنبي، وقيام دولة إسلامية حرة.

في هذا السياق، يُدرك الغرب أن القضاء على التهديد المباشر لدولة الاحتلال، التي تُعَد رأس حربة لمشروعه في المنطقة، وهو حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لن يتحقق إلَّا بتجفيف منابع هذه الحركة، وحرمانها من مختلف أشكال الدعم الذي تتلقاه من الداعمين، ومنهم حاضنتها الفكرية والتنظيمية، وهي جماعة الإخوان المسلمين، في مصر والدول العربية والإسلامية.

هذا بالإضافة إلى حرمان المقاومة من الدور الذي تقوم به الجماعة في توفير حاضنة شعبية عربية وإسلامية لها، وتحشيد إمكانيات هذه الحاضنة ضد الكيان الصهيوني، من خلال مكافحة التطبيع، ورفض دمج إسرائيل في المنطقة، ودعم المقاومة المسلحة.

ولهذا، ومع الأيام الأولى للحرب في غزة، توجهت أنظار الغرب إلى جماعة الإخوان المسلمين، كجهةٍ داعمةٍ للمقاومة، وتعالت الأصوات المتهمة للجماعة بالإرهاب، والداعية للتشدُّد مع الدول الداعمة للحركات الإسلامية أو المتعاطفة معها، مثل قطر[1].

الإخوان والموقف العربي

مَيَّزت جماعة الإخوان المسلمين في تعاطيها مع الموقف العربي من الحرب على غزة، بين مستويين: الرسمي والشعبي، فأبرزت الهوَّة التي تفصل بين موقف الأنظمة الحاكمة المعادية للمقاومة وموقف الشعوب التي لا تجد مَن يُعبّر عن تطلعاتها.

فعلى المستوى الرسمي، خاطبت الجماعة الأنظمة العربية بلغة واضحة وحاسمة، لا تنتظر استجابة من حكوماتها التي تخاذلت عن نصرة الفلسطينيّين والدفاع عن المقدسات، بقدر ما تُسجّل موقفها من الأحداث، لتضع الحكَّام العرب والجيوش العربية أمام مسؤولايتهم التاريخية.

حَمَّلت الجماعة الأنظمة العربية مسؤولية تمادي العدو الصهيوني، بسبب التطبيع، والعلاقات التعاونية معه، والتي لم تنقطع خلال الحرب، ودعتها إلى الانحياز للشعوب، وخيّرتها بين صحائف الشرف وسجلات العار والخيانة.

وعلى المستوى الشعبي، أشار الإخوان إلى واقع الشعوب العربية التي تفتقد إلى الحرية والتحرير، وحِيل بينها وبين نصرة إخوانهم في فلسطين، دلالةً على

(1) The Atlantic, The Reckoning That Is Coming for Qatar, 2023-10-20, https://cutt.us/dbLDA

أهمية تحرر الشعوب العربية لتقوم بدورها في تحرير فلسطين، وهو ما يمكن أن يحدث إذا استمرت المواقف المتخاذلة من جانب الأنظمة، الأمر الذي يؤذن بتقدم الشعوب لإزالة عوائق التحرير(١)، ولعلها إشارة إلى الأنظمة والحكومات نفسها.

لا شك أن موقف الإخوان المسلمين من تفاعل العالم العربي مع حرب غزة، يُعَد "استعداءً" للأنظمة العربية؛ لأنه يتعامل مع أنظمة يُعرَف موقفها سلفًا، ولا يُنتظَر منها أن تستجيب لأصوات شعوبها، أو أن تتخذ مواقف تُعرِّض مصالحها مع الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب للخطر.

لقد أثارت عملية "طوفان الأقصى" مخاوف الأنظمة العربية التي قادت الحرب على ثورات الربيع العربي، فيما عُرِف بالثورة المضادة، والأنظمة المُطبِّعة مع الكيان الصهيوني، والأنظمة السائرة على طريق التطبيع؛ لأن الذي قام بهذه العملية غير المسبوقة، والتي أسقطت الصورة التي رسمها الجيش الإسرائيلي لنفسِه، وساعدت الأنظمة العربية في ترسيخها، فصيلٌ مقاومٌ، ينتمي إلى فكر جماعة الإخوان المسلمين، ويُحسَب عليها تنظيميًّا من جانب الأنظمة العربية التي سعت للقضاء على الجماعة في العقد الماضي، بعد أن قادت محاولات التغيير في المنطقة العربية، خلال ثورات الربيع العربي.

ولهذا، تخشى الأنظمة العربية من عودة الإخوان المسلمين إلى تصدُّر المشهد في بعض مناطق العالم العربي مرة أخرى، مستفيدين من تحسن صورة الإخوان في أوساط الشعوب العربية بعد انتصار حركة حماس وقدرتها على الصمود في وجه الجيش الإسرائيلي.

---

(١) موقع الإخوان المسلمين، بيان.. إن المواقف المتخاذلة تؤذن بتحمل الشعوب مسؤولية إزالة العوائق لتحرير فلسطين، ١١-١١-٢٠٢٣، https://cutt.us/T60hj

هاجمت الأنظمة العربية الإخوان المسلمين من خلال السياسيّين والكتَّاب والإعلاميّين الموالين لهذه الأنظمة، والذين عملوا على تشويه صورة الإخوان، من خلال الهجوم عليهم تارةً، والربط بينهم وبين حركة حماس، والإساءة للحركة بوصفها جزءًا من الجماعة، وتشويه الإنجاز حتى لا يُحسَب للتيَّار العام للإخوان تارةً أخرى.

كذلك، حَرَّض الإعلام التابع للدول المعادية للإخوان المسلمين، خاصَّة في مصر والإمارات والسعودية، الغربَ ضد الجماعة، من خلال الحَث على إعادة النظر في القوانين الخاصة بمكافحة الجماعات المتطرفة، للتضييق على أنشطة الجماعة في الولايات المتحدة والدول الغربية.

الإخوان والموقف المصري

تفاعلت جماعة الإخوان المسلمين مع الموقف المصري من الأحداث في غزة، على المستويين الرسمي والشعبي، في محاولةٍ منها لوضع النظام المصري أمام مسؤوليته الوطنية والقومية، وحث الشعب المصري على التحرك لنصرة القضية الفلسطينية.

فعلى المستوى الرسمي، أكدت الجماعة رفضها لسيناريو التهجير، واعتبرته خطًّا أحمر، لا يمكن تجاوزه، ودعت النظام المصري إلى عدم الرضوخ لأيّ تهديدات أو إغراءات من أجل التراجع عن موقفه العلني الرافض للتهجير، في محاولةٍ لقطع الطريق علي أيّ محاولة لقبول هذا التهجير تحت ضغط الأزمة الاقتصادية، أو بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والغربية.

كذلك، طالبت الجماعة النظام المصري بفتح معبر رفح دون قيد أو شرط، وأن يتحمل مسؤوليته في حفظ قوافل الإغاثة، وألا ينتظر الإذن من إسرائيل للقيام بذلك.

بل ذهبت الجماعة إلى ما هو أبعد من ذلك، حينما طالبت النظام بإعادة النظر في اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني، وانتقدت القول بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣م هي آخر الحروب بين مصر وإسرائيل(١).

وفي إطار مخاطبة مكونات الدولة المصرية، وطرق أبواب مؤسساتها المختلفة، خاطبت الجماعة البرلمان والجيش والأزهر الشريف والقوى الوطنية والأحزاب والنقابات للقيام بدورها.

ودَعَت لرفع القبضة الأمنية عن القوى المصرية القادرة على تحريك الشارع، سواء كانت شعبية أو سياسية أو مهنية؛ لتعبّر عن مواقفها تجاه أمن مصر والقضية الفلسطينية.

وعلى المستوى الشعبي، عملت الجماعة على تحريك الشارع المصري، من خلال دعوة الشعب للتظاهر، لإظهار موقف شعبي عارم في رفض المواقف الرسمية المتخاذلة، والمطالبة بأفعال إيجابية لمساندة الفلسطينيّين.

ظهرت الجماعة في موقفها هذا كجزءٍ من النسيج الوطني المصري، الذي يُحافِظ على السيادة المصرية، ويَرفض أيَّ تهديد للأمن القومي، وهو ما ينفي عنها ادعاءات النظام بأنها تهدد أمن البلاد ولا تحرص على مصالحها.

---

(١) موقع الإخوان المسلمين، كلمة متلفزة للدكتور صلاح عبدالحق القائم بأعمال جماعة الاخوان بشأن فلسطين، ١٠-١٠-٢٠٢٣، https://cutt.us/HQ6UB

لقد وجد النظام المصري نفسه مجبرًا على عدم مهاجمة حركة حماس، التي يعتبرها امتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، رغم أن ارتفاع أسهم حماس بين الشعب المصري يمكن أن يُسهم في تحسين صورة الإخوان الذهنية لدى المصريّين، بحكم أنها الجماعة الأم، التي أفرزت هذا الفصيل المقاوم، الذي يواجه إسرائيل، ويوقع بها خسائر لا تقل عن خسائرها في حرب أكتوبر ١٩٧٤م، التي مازال الشعب المصري يفخر بها، كنصر وحيد في سجل المواجهات العسكرية مع الكيان الصهيوني.

وقد أشارت صحيفة "إيكونوميست البريطانية" إلى مخاوف النظام المرتبطة باستمرار الحرب في غزة، ومنها مصداقية حركة حماس بين المصريّين، فقالت إن مصداقية الحركة في أعلى مستوى لها، وهي فرع من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يمكن أن يُعيد إلى الجماعة شرعيتها في مصر[١].

ولهذا، أكَّد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، على وجوب التمييز بين جماعة الإخوان المسلمين المصنفة كتنظيم إرهابي في مصر وحركات التحرر[٢].

وللحيلولة دون استفادة الإخوان المسلمين من حرب غزة في تحسين صورتهم وتعزيز موقعهم في مصر، رَدَّ النظام الحاكم على موقف الجماعة من خلال أذرعه الإعلامية، التي قامت بتخوين الجماعة، واتهامها بجملة من الاتهامات الكاذبة.

---

(1) The Economist, As the Gaza war rages, Egypt fears for its stability, -10-29 2023, ttps://cutt.us/hmjyY

(٢) مصراوي، الإخوان كتنظيم إرهابي في مصر يختلف عن حركات التحرر بفلسطين، ٧-١٢-٢٠٢٣، https://cutt.us/fnRpR

خاتمة

لقد حققت المقاومة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م إنجازًا تاريخيًّا كبيرًا، ومازالت تحقق في ميدان القتال إنجازًا غير مسبوق، بصمودها في حرب غير متكافئة، وقدرتها على إلحاق الخسائر بجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ولخطورة هذا الإنجاز على دولة الاحتلال، وعلى القوى الإقليمية المعادية للمقاومة، وعلى القوى الدولية المؤيدة لإسرائيل، التي تعتبر الكيان الصهيوني رأس حربة لمشروعها، صارت المواجهة مع حركة حماس أشد وأصعب من المواجهات السابقة، على المستويين: العسكري والسياسي، لرغبة هذه القوى في محاصرة الخطر الذي تمثله المقاومة على المشروع الإسرائيلي الغربي في المنطقة والقضاء عليه.

وعلى الرغم من استبعاد القضاء التام على المقاومة واجتثاثها من المشهد بالكليَّة، إلَّا أن العودة إلى وضع ما قبل ٧ أكتوبر عن طريق التفاوض أصبح بعيد المنال، في المرحة الحالية على الأقل، لوجود رغبة لدى إسرائيل وحلفائها والمتعاونين معها في القضاء على المقاومة، وعدم تفويت الفرصة الحالية لتحقيق هذا الهدف، مهما كلفهم ذلك، حتى إن إسرائيل تتمادى في القتل والتدمير وتتوسع في العدوان، غير آبهة بالانتقادات التي توجَّه لها، وتساعدها في ذلك أمريكا والدول الغربية، ودول إقليمية انحازت إليها بتصرفاتها التي وصلت إلى حد محاصرة القطاع وإمداد الكيان الصهيوني باحتياجاته ومساعدته في صد أي هجوم من جانب محور المقاومة الذي يقوم بدور في إسناد المقاومة والوقوف معها.

المقاومة اليوم أمام مرحلة جديدة في الصراع، تختلف عن المراحل السابقة، حينما كانت العمليات العسكرية أقل ضراوة، وكانت المفاوضات تجري في ظِل سيطرة كاملة لحماس على قطاع غزة. أما الآن فالقوات الإسرائيلية دخل القطاع، والمفاوضات تجري تحت النار، وفي ظِل خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة، وحصار خانق، الأمر الذي يصعب من موقفها ويضعها تحت ضغوط شديدة.

لم يمنع وجود حماس كسلطة حاكمة في القطاع الهجومَ عليها من قبل، ولم تمنع الحركة بعملياتها العسكرية المحدودة قبل ٧ أكتوبر الكيان الصهيوني من مساعيه لتصفية القضية الفلسطينية، والتمدد في الإقليم، عبر التطبيع.

والآن، على المقاومة أن تتعامل مع الوضع الجديد، الذي قد تفقد فيه بعض المميزات التي كانت لها قبل ٧ أكتوبر، وأن توطن نفسها لخوض حرب تحرير مفتوحة، بكل ما تخلفه هذه الحرب من ضحايا وخسائر، وأن تقود الشعب الفلسطيني وتتحدث باسمه أمام العالم، بعد أن أعادت القضية إلى الصدارة من جديد، وأبرزتها كقضية تحرر وطني تحظى بدعم الرأي العام العالمي.

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥

عملية "طوفان الأقصى" ٧

الخداع الاستراتيجي ٨

أهمية قرار الحرب ١٠

موقف الكيان الصهيوني ١٢

الموقف الغربي ١٥

الموقف الإقليمي والمصري ١٧

التطورات الميدانية ٢٠

عملية "السيوف الحديدية" ٢٠

سيناريوهات التصعيد ٢١

الاجتياح البري للقطاع ٢٣

استعدادات المقاومة ٢٥

الاشتباكات العسكرية ٢٧

المجازر بحق المدنيّين ٢٩

المرحلة الثالثة من الحرب ٣٤

أزمة الجيش الإسرائيلي ٣٥

المقاومة وإعادة بناء القدرات ٣٨

محاولة اغتيال الضيف ٤١
استشهاد يحيى السِّنوار ٤٣
تهجير سكان قطاع غزة **٤٦**
التهجير وإعادة التوطين ٤٧
مصر والاستعداد للتهجير ٤٩
اجتياح مدينة رفح **٥٢**
الموقف الإقليمي والدولي ٥٣
تعاون أمريكي وتراجع مصري ٥٤
إجلاء مدنيّين فلسطينيين ٥٦
الحصار والاجتياح التدريجي ٥٧
توسيع عملية الاجتياح ٥٨
الوضع الإنساني ٥٩
رفح النقطة الأخيرة ٦٠
معبر رفح ومحور فلادلفيا **٦٢**
إغلاق معبر رفح ٦٢
مقترح استبدال المعبر ٦٣
التعاون المصري الإسرائيلي ٦٤
احتلال معبر رفح ٦٥
تدمير معبر رفح ٦٦

السيطرة على محور فلادلفيا..... ٦٧
الوضع الإنساني الكارثي ٧٠
سلاح التجويع ٧٠
استهداف وكالة الأونروا ٧٢
إسقاط المساعدات من الجو ٧٢
الرصيف البحري الأمريكي ٧٤
اغتيال قادة المقاومة ٧٧
سياسة الاغتيالات ٧٧
جدوى الاغتيالات..... ٧٨
اغتيال القيادات الكبرى ٨٠
اغتيال العاروري وقيادات أخرى ٨٠
اغتيال إسماعيل هنيَّة..... ٨٢
خطورة حوادث الاغتيال..... ٨٥
حماس والرد بالمثل ٨٦
سيناريوهات الرد على الاغتيالات..... ٨٨
اختيار السِّنوار خليفة لهنيَّة..... ٩٠
مآلات الحرب وإمكانية إنهائها ٩٤
مآلات الحرب ٩٤
حرب الاستنزاف..... ٩٩

الحرب الشاملة ١٠١
النصر الكامل ١٠٣
إمكانية إنهاء الحرب ١٠٧
تآكل الشرعية الدولية الإسرائيلية ١١٠
رفض القرارات الأمميَّة ١١٠
تراجع الردع الدبلوماسي ١١٢
المثول أمام المحاكم الدولية ١١٤
الرفض الشعبي العالمي ١١٦
مصير المقاومة ومستقبل غزة ١١٩
مصير المقاومة ١١٩
مستقبل قطاع غزة ١٢١
موقف إسرائيل والغرب ١٢٣
خطط اليوم التالي ١٢٥
١. خطة بنيامين نتنياهو: ١٢٥
٢. خطة تسليح العشائر والعائلات: ١٢٧
٣. خطة الإدارة المدنية: ١٢٨
٤. خطة الحكم العسكري: ١٣٠
٥. خطة الحكومة البديلة: ١٣١
٦. الخطة الأمريكية: ١٣٢

٧. خطة الحكومة المحلية: ١٣٤
٨. خطة "الفقاعات" أو"الجيوب الإنسانية": ١٣٦
٩. خطة يوآف غالانت: ١٣٨
١٠. الخطة الإماراتية: ١٣٩
١١. تعيين رئيس للإدارة المدنية: ١٤١
١٢. خطة ضم شمال القطاع: ١٤٢
موقف حركة حماس ١٤٤
موقف السلطة الفلسطينية ١٤٧
موقف الدول العربية ١٥١
إحياء حل الدولتين ١٥٤
حل الدولتين والرفض الإسرائيلي ١٥٤
الاعتراف بالدولة الفلسطينية ١٥٥
المسار السياسي وسيناريوهاته ١٥٨
خطورة المسار السياسي ١٥٩
الدعوة لحل سياسي ١٦٠
سيناريوهات الحل السياسي ١٦٢
المفاوضات وصفقة تبادل الأسرى ١٧٤
أوراق الضغط لدى إسرائيل ١٧٥
أوراق الضغط لدى حماس ١٧٧

سيناريوهات التفاوض ومآلاته ١٧٨
العودة لما قبل ٧ أكتوبر ١٨٥
مراحل المفاوضات وتعثرها ١٨٦
١. اجتماع باريس: ١٨٨
٢. مقترح هدنة مؤقتة: ١٨٩
٣. إطار اتفاق ورد حماس: ١٩١
٤. حاجة طرفي الصراع للهدنة: ١٩٢
٥. مؤشرات تقدم المفاوضات: ١٩٣
٦. مفاوضات القاهرة: ١٩٤
٧. مفاوضات الدوحة: ١٩٥
٨. تعثر مفاوضات الهدنة: ١٩٦
٩. الضغط على حماس: ١٩٨
١٠. حماس ومغادرة قطر: ١٩٩
١١. المقترح المصري: ٢٠٠
١٢. المقترح المصري القطري: ٢٠٢
١٣: عملية رفح وتعطل المفاوضات: ٢٠٤
١٤. محاولات استئناف المفاوضات: ٢٠٥
١٥. مصر وعرقلة المفاوضات: ٢٠٧
١٦. اجتماع باريس الثلاثي: ٢٠٩

١٧. مقترح جو بايدن: ٢١١
١٨. الضغط على المقاومة: ٢١٤
١٩. مقترح الصفقة الأحادية: ٢١٥
٢٠. مقترح الصفقة الجزئية: ٢١٦
٢١. تعديل مقترح جو بايدن: ٢١٨
٢٢. التعنت الإسرائيلي: ٢٢٠
٢٣. مرونة حركة حماس: ٢٢٢
٢٤. نتنياهو وتدمير المفاوضات: ٢٢٣
٢٥. الخلافات الإسرائيلية: ٢٢٥
٢٦. المقترح المُحدَّث: ٢٢٧
٢٧. اغتيال هنيَّة وتعطيل المفاوضات: ٢٢٩
٢٨. مسودة أمريكية جديدة: ٢٣٠
٢٩. فلادفيا وفشل مفاوضات القاهرة: ٢٣٢
٣٠. فشل مفاوضات الدوحة: ٢٣٤
٣١. مقترح الفرصة الأخيرة: ٢٣٥
٣٢. الاتفاق "المنفرد": ٢٣٧
٣٣. المفاوضات بعد استشهاد السِّنوار: ٢٣٨
إيران ومحور المقاومة..... ٢٤١
إيران والحرب الشاملة ٢٤٢

المواجهة الأولى مع إسرائيل ٢٤٥
المواجهة الثانية مع إسرائيل ٢٤٩
الإسناد من جبهات المقاومة ٢٥١
١. الجبهة اللبنانية: ٢٥٢
٢. الجبهة اليمنية: ٢٥٨
٣. الجبهة السورية: ٢٦١
٤. الجبهة العراقية: ٢٦٣
"طوفان الأقصى" والحركات الإسلامية ٢٦٦
الإخوان و"طوفان الأقصى" ٢٦٦
الإخوان والموقف الغربي ٢٦٧
الإخوان والموقف العربي ٢٧٠
الإخوان والموقف المصري ٢٧٢
خاتمة ٢٧٥

ISBN: 978-625-6250-58-1

asaletyayinlari.com.tr
asaletyayinlari

دار الأصالة